المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

دور الإعلام في السياسة الخارجية القطرية

دراسة حالة قناة الجزيرة والأزمة الخليجية 2014 - 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسي

تخصص العلاقات الدولية

إعداد:

زكريا بن زكري

إشراف:

د. تيقامونين إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. تيقامونين إبراهيم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. أحمد طالب أحمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: ذو القعدة 1443/1442. جوان 2022/2021.

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، ثم الصلاة والسلام على النبي الآواه...

ثم الحمد لله أن جعلني بن أبي وأمي، فالشكر لهما موصول بشكر الله، فهو واجب...

ثم الشكر لمن ربانا وعلمنا من لدن طفولتنا إلى يومنا هذا، حتى صرنا على ما نحن عليه...

الإهداء

.. إلى أَبوي سببيْ وجودي واتصالي بهذا العالم، إلى إخوتي الثمانية، وإخوتي على الطوابير الجامعية: "فاروقهم" و"عقبتهم" و"عليّهم" و"زكريِّهم" و"نضالهم"، وإلى كل أصدقائي الذين عرفتهم، أهدي هذا المنجز المتواضع...

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف نمط العلاقة التي تجمع بين الإعلام والسياسة الخارجية، فقد سلطت الدراسة الضوء على الدور الذي تلعبه قناة الجزيرة الإخبارية في تسويق أجندات السياسية الخارجية القطرية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. وقد جاء سياق الأزمة الخليجية - القطرية، والتي بدأت من 2014 بسحب سفراء من الدوحة، ثم عودة العلاقات إلى طبيعتها، لتتفجر في منتصف سنة 2017 بضرب حصار اقتصادي وسياسي إعلامي على قطر من قبل أربع دول هي السعودية ومصر والإمارات والبحرين، وتفاعل قناة الجزيرة بما يتماشى مع مخرجات المواقف القطرية اتجاه هذه الدول، ككاشف لهذه العلاقة التكاملية بين الاتجاه العام للسياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة، والتي كانت فيها القناة ذات "خط افتتاحي إعلامي" مؤثر ومميز عن بقية القنوات العربية من جهة، ومساير للتغير بما خدم النخبة الحاكمة في قطر من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية القطرية، قناة الجزيرة، الأزمة الخليجية.

Abstract:

This study aims to reveal the pattern of the relations that combines media and foreign policy. The study sheds light on the role that Al Jazeera news Channel plays in promoting the Qatari foreign policy agendas through the regional and international challenges. The Gulf Qatari crisis , began with 2014 the withdraw of ambassadors from Doha , and then the return of relations to normal , came to erupt in 2017 with an economic and political embargo by Saudi Arabia, Egypt, UAE and Bahrain, and the interaction of Al Jazeera in line with the outputs of the Qatari policy, as a tool to understand the complementary relationships of the Qatari foreign policy and the media discourse Al Jazeera, which played an "oppening media line" more effective than other Arabic media, which is complementary with the Qatari outputs and policies.

key words: Qatar's foreign policy. Al Jazeera. Gulf Crisis**.**

مقدمة

مقدمة

ينطوي عالم العلاقات الدولية على القيم والأفكار، والاختلافات الأيديولوجية، والعلاقات الصراعية أو التعاونية بين الدول، وتنتظم كلها وفق حركة النظام الدولي الذي يعتبر المجال العام لنشاط السياسة الخارجية للدول. وتتميز كل دولة بسلوك معين يقوم على تحديد مرتكزات القوة بها أولا، ثم بناء التصورات المرغوبة ثانيا، ثم ثالثا العمل وفق مبدأ قراءة التوازنات لتكييف المخرجات مع متطلبات الإقليم وتصورات الدور الذي تريد الدولة أن تلعبه.

يمكن التمييز بين نوعين من السياسة الخارجية للدول وفق مبدأ الثبات والتغير، فهناك دول تسعى من خلال تأثيرها على النظام الإقليمي أو الدولي، إلى تغيير موازين القوة وخارطة التأثير والأدوار، وعبر استخدام أنماط القوة المختلفة هي قد تنجح في ذلك خاصة وأن عالم العلاقات الدولية هو عالم فوضوي وغير ثابت كما يؤكد أصحاب النظرية الواقعية، وهناك نوع ثانٍ يتركز سلوكه الدولي في الحفاظ على ميزان القوى كما هو عليه الحال، خاصة وإن كانت له مكانته ومركزه فيه.

تعتبر السياسة الخارجية القطرية مثار العجب والاستغراب بين علماء ومفسري العلاقات الدولية، وذلك لأمرين اثنين هامين هما: أولا؛ كون قطر دولة صغيرة حجما ولا تملك مقدرات القوة التقليدية من حجم جغرافي وكثافة سكانية وقوة عسكرية كبيرة تمكنها من ممارسة الدور الذي تريده (أو كما يفترض أن يكون)، الأمر الثاني؛ أن ما كان يجب أن يمنعها عن ممارسة دور إقليمي مؤثر، يُضرب به عرض الحائط أمام أداء السياسة الخارجية اليوم. يكمن تفسير مسألة السياسة الخارجية القطرية ضمن ما يعرف في حقل العلاقات الدولية بـ"التغير في مفهوم القوة"، فبروز أنماط قوة جديدة - بخاصة "القوة الناعمة" و"القوة الذكية"- جعل من دول كـ "قطر" و"الإمارات" أكثر تأثيرا في إقليمهم من القوى التقليدية كمصر والعراق.

إن التغيير الذي سعت له السياسة الخارجية القطرية منذ تولي "الأمير حمد بن خليفة" مقاليد السلطة عام 1995، كان دافعا لنقمة الكثير من الدول الخليجية والعربية التي لم تقبل التوجهات القطرية في قضايا عدة كـ "الربيع العربي" ودعم "جماعة الإخوان" وحركات "الإسلام السياسي" عموما، وتقاربها مع تركيا وإيران. الأمر الذي قادها خلال طول العقدين المنصرمين إلى المزيد من الصدامات والأزمات السياسية في علاقاتها الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية القادرة على التكيف مع سرعة التغير التي يشهدها العالم والتطورات الحاصلة في النظام الدولي، هي التي تملك الأدوات المناسبة لتلافي الأزمات، وعليه فقد كانت الأزمة الخليجية في سنة

2017 بين قطر ودول المقاطعة الأربع، بمثابة مجال أظهرت فيه السياسة الخارجية القطرية حسن أدائها، بالاستعانة بأهم عناصر القوة الناعمة التي تنفع وقت الأزمات، ألا وهو الإعلام الذي كانت أداة السياسة الخارجية القطرية المميز منذ سنة 1996، ففي هذا العام نشأت قناة الجزيرة الإخبارية بطاقم مميز ومهنية وأداء إعلامي مميز غير من أسس الممارسة الإعلامية في العالم العربي.

لقد استطاعت قناة الجزيرة الإخبارية الوصول إلى قاعدة جماهيرية كبيرة، والتأثير على الرؤى والتصورات الشعبية اتجاه قضايا كبرى كالديمقراطية وحرية الرأي، ومسائل الفساد والاستبداد، ما مكنها من استعطاف قدر كبير من الناس، من أجل تمرير رسائلها وأفكارها عبر برامج حوارية تسلط الضوء وفق ما يريد القائم بالاتصال، وقد كانت الأزمة الخليجية التي كانت بوادرها منذ عام 2014 بسحب سفراء الدول (السعودية، والإمارات، والبحرين) من الدوحة، وأزمة المقاطعة الخليجية لقطر العام 2017 من قبل ذات الدول بالإضافة إلى مصر، نقاطا محورية في فهم نمط العلاقة بين التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة والمواقف السياسية للقيادة القطرية.

أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- يعتبر موضوع السياسة الخارجية للدول الصغرى مثل دولة قطر من المواضيع التي تجذب الباحثين، لكون هذه القوى الصاعدة قادرة أكثر اليوم على التأثير في الساحة الدولية، بما تملك من أدوات القوة الجديدة في العلاقات الدولية والتي ترتكز على التأثير الناعم.
- قناة الجزيرة الإخبارية هي من القنوات الأكثر تأثيرا في الوطن العربي، وهي أداة مهمة في تسويق المخرجات السياسية في طابع إعلامي يرتكز على الاستعطاف، لذلك فهم الارتباط بين القناة وإرادة صناع القرار السياسي يعتبر نقطة غاية في الأهمية، في فهم التوجهات السياسية وبناء التصورات حول الدولة القائمة بالاتصال.
- يعتبر مجال دراسة الأزمات وتحديد أسبابها وانعكاساتها على الإقليم عاملا مهما لصناع القرار لتحديد مسارات الأزمة وكيف يمكن الاستفادة منها، والأزمة الخليجية تعتبر مثالا هاما لفهم دور الوساطة في صناعة السمعة، ودور الإعلام في إدارة الأزمة وتحديد مجرياتها.

وعليه فالدراسة ستركز على فهم الروابط بين المتغيرات المطروحة ضمن علاقة الإعلام بالسياسة الخارجية خلال الأزمات، خاصة وأن الموضوع مرتبط بسياق العلاقات العربية - العربية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: اهتمام الباحث وشغفه بدراسات الشرق الأوسط والمنطقة العربية التي ينتمي إليها، وأيضا نظرته للتأثير الكبير الذي أحدثه الجزيرة خاصة في ثورات الربيع العربي، وقدرتها على تغطية إعلامية متميزة في بيئة أنظمة عربية سلطوية، تعتبر الإعلام حكر على الدولة فقط.

الأسباب الموضوعية: كون الدراسات حول علاقة الإعلام بالسياسية من المواضيع الهامة، خاصة مع تزايد دور الإعلام وثورة التكنولوجيات التي يشهدها العالم، وعليه فمن أهم الأسباب التي تدفع الباحث إلى البحث هي الوصول إلى نتائج موضوعية حول علاقة السياسة الخارجية القطرية بقناة الجزيرة، واستخلاص نتائج عمل قناة الجزيرة في سياق الازمة الخليجية عام 2017.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: تمتد حدود الدراسة من السنة 2014 إلى السنة 2020، وذلك سياق الأزمة القطرية التي بدأت بسحب السفراء الدول (البحرين، السعودية، الإمارات)، لتعاد الكرة مرة أخرى سنة 2017 عبر المقاطعة الاقتصادية والسياسية وسحب السفراء، عقب تصريح لأمير دولة قطر يتهجم فيه على الدول الأربع (الدول الخليجية الثلاث بالإضافة إلى مصر) واستمرارها إلى غاية 2020 أي عرفت بوادر الانفراج، وتعود أسباب الاختيار لهذا الإطار الزماني كونه السياسة الخارجية القطرية عرفت نشاطا لافتا خلال أحداث "الربيع العربي" ويعتبر العام 2014 عاما مميزا للثورات المضادة التي أطاحت بالثورات الشعبية في الوطن العربي.

الإطار المكاني: هو منطقة الخليج العربي، أين عرف الأزمة الخليجية تطوراتها، والتي ظرب فيها الحصار الاقتصادي على دولة قطر من قبل دول المقاطعة الخليجية، برا وبحرا وجوا. وقد تمت اختيار هذه المنطقة كونها جزء من المجال الجغرافي للعالم العربي، وعلاقات الدول العربية – العربية.

صعوبات الدراسات:

واجه الباحث عدة صعوبات نذكر من أهمها:

- ضيق الوقت في العمل على الدراسة بحكم ظروف إجرائية.
- عدم التمكن من القيام بدراسات ميدانية، الأمر الذي يحتاجه الموضوع خاصة في مسألة عمل الإعلام وطرق التحرير الإخبارية.

الدراسات السابقة:

1. **مقال لمصطفى علك عبد الحسن وعلي عباس فاضل: الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مجلة الآداب العدد 137، جامعة بغداد/كلية الإعلام حزيران 2021:**

تركز هذه الدراسة على التحليل الإحصائي المقارن بين قناتي الجزيرة والعربية، وتعتمد أسلوب تحليل المضمون بتحليل عينة عشوائية منتظمة من نشرات الأخبار الرئيسية للقناتين عن طريق أداة استمارة تحليل المضمون أعدت لهذا الغرض، وبالاعتماد على نظرية الأطر الإخبارية، توصل إلى مجموعة من الفئات الخبرية التي حاولت القناتين إبرازها أو إخفاءها خلال الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة سنة 2017. أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الباحث التي نحن بصدد تقديمها، يكمن في تركيزنا أكثر على جوانب السياسة الخارجية القطرية، ودرو قناة الجزيرة كونها أداة من أدوات السياسة الخارجية القطرية خلال الأزمة الخليجية، معتمدين على مقاربة القوة الناعمة التي تفسر السلوك السياسي للإعلام القطري في ظل متغيرات الأزمة ومعطياتها.

2. **مقال لـ إلياس ميسوم، أزمة قطر2017: محاولة لفهم الأسباب، سبتمبر2020**:

يسلط هذا المقال الضوء على الأزمة الخليجية منتصف العام 2017، أين قررت كل من السعـودية، الإمارات، البحرين، ومعهم مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع قطر وفرض الحصار عليها سياسيا واقتصاديا، ويتناول الأسباب الكامنة وراء هذه الخطوة غير المسبوقة في تاريخ العلاقات الخليجية-الخليجية. تعتبر هذه الدراسات من الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تنطلق من مقدمات (خلفيات الأزمة وجذورها) للوصول إلى النتائج (أسباب الأزمة) عبر جمع المعطيات وتحليلها، وتتقاطع مع دراستنا في مسألة الأسباب المؤدية للأزمة (كمقدمات في دراستنا)، لفهم العلاقة الوظيفية بين إعلام قناة الجزيرة والسياسة الخارجية القطرية (نتائج الدراسة)، باعتبار أن الأزمة الخليجية وأسبابها كانت السياق الكاشف لهذه العلاقة.

3. **AL JAZEERA AND QATARI FOREIGN POLICY: A CRITICAL APPROACH,** KARIM POURHAMZAVI & PHILIP PHERGUSON, "Journal of Media Critiques", December 2015 :

ركزت الدراسة على معرفة مدى التداخل بين أهداف تغطية "قناة الجزيرة" الإخبارية والسياسة الخارجية القطرية، خاصة في سياق ثورات "الربيع العربي"، حيث تطرقت "قناة الجزيرة" إلى تغطية متماثلة لثورات ثلاث دول هي مصر والعراق وسوريا، والتي أبدت فيها القناة جانب الفشل النظامي في التعامل مع الجماهير الثائرة، هذا الأمر الذي تماثل ومواقف النخبة السياسية القطرية المعارضة لهذه الأنظمة. تنقد هذه الدراسة الخط

الافتتاحي "لقناة الجزيرة"، بإبراز أن التغطية للدول الثلاث كانت خدمةً للأهداف السياسية القطرية، رغم وجود الحرية في العمل الإعلامي للقناة بحكم أن قطر كانت تسعى لاكتساب قوة إعلامية قادرة على أن ترد بها مزاعم الدول التي تتهمها بدعم الإرهاب.

يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة التي نحن بصدد القيام بها، في السياق الزمني والموضوعي، حيث أن دراستنا ستركز على الأزمة الخليجية 2017، وسياسة قناة الجزيرة الإعلامية في تغطية أحداث الأزمة الخليجية، وكيف خدمت القناة أهداف السياسة الخارجية القطرية في ظل الصراع الخليجي-الخليجي.

4. **مذكرة ماستر لـ مرابية الهاشمي عبد الغني، السياسة الخارجية القطرية رهانات وتحديات المستقبل، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2015/2014:**

في هذه المذكرة تناول الباحث مرابية الهاشمي، جوانب القوة في السياسية الخارجية القطرية، والدور الذي تصبو إليه ضمن معادلة التأثير، في إقليم عربي يشهد الكثير التغيرات. وقد كانت أحداث "الربيع العربي" بمثابة فرصة للخارجية القطرية كي تبرز من خلال أدوات القوة الناعمة، والتي استطاعت قطر أن توظفها كما تريد. وفي هذه الدراسة ركز الباحث كذلك على مسألة المزج بين عناصر القوة الناعمة من ثقافة ودبلوماسية واستثمارات بالمليارات، والقوة الصلبة التي كان من أهمها بناء علاقات عسكرية مع تركيا (قاعدة الريان)، لتكوين القوة الذكية كاستراتيجية تختار فيها الدول أي الوسائل أنجع في الأزمة.

وتكمن أوجه الاختلاف بين ما تطرق إليه الباحث مرابية الهاشمي، وما سنتطرق إليه في مسألة تسليط الضوء على قناة الجزيرة ضمن أهم مرتكزات القوة القطرية، فقناة الجزيرة الإعلامية تعتبر أهم أدوات القوة الناعمة القطرية في إطار مسعاه لاكتساب دور إقليمي مؤثر في المنطقة.

5. **كتاب لـ "محمود سمير الرنتيسي"، السياسة الخارجية القطرية اتجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2014:**

هدفت الدراسة على التعرف على مقومات السياسة الخارجية القطرية والوقوف على مرتكزاتها وأهدافها وآلياتها وأهم سماتها كما هدفت لتحليل الدور الفاعل للسياسة الخارجية القطرية اتجاه بلدان الحراك العربي واتجاه القضية الفلسطينية في ظل الحراك العربي، وتخلص الدراسة إلى أن الممارسة السياسية لقطر ارتكزت على عدد من الاستراتيجيات السياسية محاولة التحرك في المساحات المتاحة لها بما يرفع من مكانتها، مستثمرة الفرص التي منحت لها في ظل الحراك العربي، كما مثل الدور القطري في القضية الفلسطينية عاملا لدخول قطر لملفات إقليمية أخرى.

وتمثلت الفروقات بين دراستنا ودراسة الكاتب محمود الرنتيسي، في الزوايا التي ركزت على السياسة الخارجية القطرية، فقد ركز على كل جوانب السياسة الخارجية ضمن سياق "الحراك العربي" و"القضية الفلسطينية، أما هذه الدراسة فقد ركزت على قناة الجزيرة كونها ضمن محددات القوة في السياسة الخارجية القطرية.

6. أطروحة ماجستير لـ محمد عارف محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، جامعة النجاح الوطنية بفلسطين، 2012:

تبحث هذه الدراسة في الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية في عملية التغيير السياسي الجارية في الوطن العربي، آخذة حالة الثورة المصرية كنموذج وحالة بحثية، وقد انطلقت من فرضية مفادها أن "قناة الجزيرة الفضائية لعبت دوراً هاماً في دعم الثورة المصرية ونجاحها عبر تغطيتها للحدث بصورة مكثفة وعميقة، وقد توصلت لنتيجة: أن الثورة المصرية حصلت على زخم ساعدها على الاستمرار والنجاح جراء التغطية المكثفة التي حظيت بها من قناة الجزيرة، وجراء صورة ميدان التحرير التي لم تفارق شاشة القناة لعدة أيام خلال الثورة مما أسهم في صمود الثوار ونقل صوتهم وصورتهم وتشجيع غيرهم على الانضمام لهم أو تأييدهم، ومنع النظام السابق من ارتكاب مجازر أو عمليات قتل كبيرة في الميدان لخوفه من نقل صورها للعالم أجمع، في حين كانت مهنية وموضوعية القناة محل شك جراء انحيازها للثورة.

ويكمن الاختلاف بين ما توصل إليه الباحث "محمد عارف" وما سنتطرق إليه، في السياق الذي سندرس فيه تأثير قناة الجزيرة، فهو قد ركز على أحداث "الربيع العربي" آخذا نموذج الثورة المصرية، أما ما نحن بصدده فيركز على الأزمة الخليجية ومرحلة ما بعد الثورات العربية.

المشكلة البحثية:

تعتبر العلاقة بين الإعلام والسياسة علاقة معقدة وغير واضحة، فمن جهة، الإعلام يقوم على مبدأ الحرية في الحصول على المعلومة ونقلها وتخريجها، بالسياسة الإعلامية التي تراها الوسيلة (قناة، جريدة...إلخ) مناسبة، مما يتعارض مع فكرة رقابة المنظومة السياسية للمنظومة الإعلامية من جهة ثانية. تعتبر السياسة الخارجية لدولة قطر وقناة الجزيرة الإخبارية، أهم مثال واقعي لفهم دور الإعلام كعامل قوة في السياسية الخارجية للدولة، خاصة في سياق الأزمات التي تستنفر فيها الدولة جميع مقدراتها للخروج منها بأقل الأضرار، وعليه نطرح الإشكالية الآتية:

السؤال الإشكالي: كيف ساهمت المخرجات الإعلامية لقناة "الجزيرة" في تفعيل السياسة الخارجية القطرية خلال الأزمة الخليجية (2014-2020) تجاه دول الحصار؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي محددات القوة في السياسة الخارجية القطرية، وما هي الأهداف المرجوة والأدوات المستعملة؟
2. ماهي الروابط التي تجمع قناة الجزيرة الإعلامية بالسياسة الخارجية القطرية على المستوى العربي؟
3. هل تعتبر قناة الجزيرة الإعلامية سببا من أسباب الأزمة الخليجية عام 2017؟
4. ما هي أوجه الاتفاق بين خطاب قناة الجزيرة الإخبارية ومواقف السياسية الخارجية القطرية خلال الأزمة الخليجية؟

الفرضيات البحثية:

الفرضية الرئيسية: شكلت قناة "الجزيرة" الركيزة الإعلامية لمرافقة وتسويق مخرجات السياسة الخارجية القطرية في الأزمة الخليجية (2014-2020).

الفرضيات:

1. تعتبر العوامل الثلاث: المال والإعلام والغطاء الأمني الأمريكي، أهم عوامل وأدوات القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية القطرية؟
2. تعتبر قناة الجزيرة الإخبارية الذراع الإعلامية القطرية الأبرز في الخليج والمنطقة العربية ككل.
3. أحد أبرز الأسباب في الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة هو السياسة الإعلامية لقناة الجزيرة.
4. يعتبر دعم "جماعة الإخوان" وإبراز إيجابية "التقارب التركي-القطري"، أحد أهم أوجه الاتفاق بين خطاب قناة الجزيرة ومواقف السياسية الخارجية القطرية خلال الأزمة، نقيضا لمحور دول المقاطعة.

الإطار النظري والمقاربات:

نظرية الدور في العلاقات الدولية-Role Theory In International Relation : تُعد "نظرية الدور" من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر "كال هولستي - Kal Holsti" بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟ في الحقيقة هناك ثلاث متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي:[1]

1) **مصادر الدور**: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.

[1] نظرية الدور في العلاقات الدولية Role Theory In International Relations، الموسوعة السياسية، 2022/10/06: https://cutt.us/5UiEq

2) **تصور الدور**: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، والتي تُعنى بتصورات وادراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تُؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.
3) **أداء الدور**: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء.

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط -، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة أخرى.

يمكن تفسير السياسة الخارجية القطرية على ضوء هذه النظرية وفق أمور ثلاث هي: مصادر القوة القطرية والتي نعني بها، جملة محددات القوة القطرية (الثروة الكبيرة، الحماية الأمريكية، القيادة الجريئة)، وتصور القيادة التي ترى أن دور قطر هو كونها ذلك الفعل النشط في الإقليم الذي يتمتع بالسمعة الجيدة في مختلف الوساطات التي تدخلها قطر، وتجملها قناة الجزيرة، التي تعتبر أحد أهم مخرجات السياسة الخارجية القطرية.

نظرية تحليل الأطر الإخبارية Framing Analysis theory: تعد نظرية الأطر إحدى الروافد الحديثة لدراسات الاتصال والإعلام، إذ تسمح للباحث بقياس المحتوى الذي تتضمنه الرسائل الإعلامية وتنقله وسائل الإعلام، وتفسر النظرية بانتظام دور الوسائل الإعلامية في تشكيل الأفكار والاتجاهات إزاء القضايا البارزة وعلاقة ذلك بالاستجابات المعرفية والوجدانية للجمهور الخاصة بتلك القضايا، إذ ميز الباحثون نوعين أساسين من الأطر هما: أطر وسائل الإعلام وتشير إلى الكيفية التي تقدم بها وسائل الإعلام الأخبار، وأطر وسائل الإعلام وتشير إلى الكيفية التي تقدم بها وسائل الإعلام الأخبار، وأطر أخرى خاصة بالجمهور وتعني الكيفية التي يفهم فيها القراء والمستمعين والمشاهدين القصص الإخبارية وكيفية الاستجابة لها، وتنطلق هذه النظرية من فرض أساس هو إن الاحداث لا تنطوي بحد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها عن طريق وضعها في إطار يحددها وينظمها ويضفي عليها قدرا من الاتساق، عن طريق التركيز في بعض جوانب

الموضوع وإغفال جوانب أخرى، فتركيز النظر إلى القضية من منظور ما من مجموعة المنظورات، يؤدي إلى تفسير القضية على أنها ذات تأثير في قيم واعتبارات، ما يطور مفاهيم ويعيد توجيه الجمهور حول القضية، كما وعرف علماء عدة مفهم الأطر وأولهم عالم الاجتماع "جوفمان" في كتابه تحليل الأطر Framing analysis "أنه الطريقة التي يتمكن عن طريقها القائم بالاتصال من تقديم الأحداث والقضايا من جانب لا معنى له من المشهد إلى شيء ذي مغزى، تختلف درجة تنظيمه وإدراكه بين القائمين بالاتصال، فيما يرى "انتمان" أن الاطار هو تحديد أو انتقاء بعض جوانب الواقع المدرك وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي باتباع طريقة معينة تعزز تعريف وتحديد مشكلة ما وتقديم تفسير لأسبابها وتقويمها أخلاقيا وتقديم حلول لها، ويتضمن بصفة أساسية كلا من الانتقاء والبروز.[1]

وقد عملت قناة الجزيرة الإخبارية على إضاءة مجموعة من الأفكار والأحداث خلال أزمة الخليج، بانتقاء وإبراز مجموعة من الأطر الإخبارية، وهذه وظيفة الإعلام على أي حال، ولكن كيف يفسر ذلك؟ هذا ما يجب ربطه بمتغيرات السياسية الخارجية القطرية، كونها الدولة التي تنتمي إليها القناة الإخبارية، وعبر هذه النظرية يمكن المقارنة والربط بين أهداف قناة الجزيرة ومواقف السياسة الخارجية القطرية، واستخلاص النتائج التي تؤكد أو تفند علاقة القناة بتطبيق أجندة السياسة الخارجية القطرية.

مقاربة القوة الناعمة SOFT POWER: يعتبر "جوزيف ناي" أول من صاغ مفهوم "القوة الناعمة" في صورة نظرية مقنعة ومحكمة البناء ولكن قبل أن يعلن "ناي" عن نظريته ظهرت القوة الناعمة عبر التاريخ الإنساني في العصر القديم من خلال كتابات الفلاسفة أمثال "كونفوشيوس – Confucius" و"سقراط – Socrates" أو من خلال انجذاب الناس إلى الاديان كدعوة "النبي محمد صلى الله عليه وسلم" فقد دخل الكثير الدين الإسلامي من خلال قوة الاقناع والتأثير التي مارسته عليهم الدعوة الاسلامية.[2]

تعرف القوة الناعمة على أنها سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع بدل الإرغام، أو الدخول في مواجهات عنيفة، وأدوات تلك القوة تتمثل في القيم السياسية والثقافية، والقدرة الإعلامية، والتبادل العلمي والفكري، والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[3]، وينبغي الإشارة إلى أن مصادر القوة الناعمة تختلف بين دولة وأخرى تبعا

[1] مصطفى علك عبد الحسن، علي عباس فاضل، **الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية**، مجلة الآداب، العدد 137، (العراق: جامعة بغداد، كلية الإعلام، جوان 2021)، ص ص 577 – 598.

[2] **القوة الناعمة - Soft Power**، الموسوعة السياسية تم التصفح في 2022/10/06: https://cutt.us/5UiEq

[3] جوزيف ناي، **القوة الناعمة**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: دار العبيكان، 2007) ص 20.

للمعطيات الثقافية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن لقطر نموذج لنوع آخر من القوة وهو الإعلام والاقتصاد والتأثير السياسي والدبلوماسي وكذلك التأثير من خلال المساعي الثقافية والرياضة، وذلك بالرغم من عدد سكانها الصغير ومساحتها المحدودة، فقد استطاعت قطر أن تجلب الأنظار في مختلف بقاع العالم، فسياستها الخارجية تعتبر نمط جذاب في عالم اليوم الذي يعتمد على الأنماط الناعمة من القوة بدل الصلبة، لأجل تحقيق المصالح.

تحديد المفاهيم Concepts:

مفهوم السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر Richard Snyder فقد عَرَّفَ السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل. وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات، كما يؤكد على أهمية صانع القرار ودوره الكبير في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، إذ يرى "سنايدر" في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذي يعملون باسمها، وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال اشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.

ويقترب من هذا التعريف، التعريف الذي قدمه تشارلز هيرمان Charles Herman للسياسة الخارجية، حيث يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون، إذ يعرفها: "بأنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية. في حين يرى جيمس ريسنوا James N. Rosenau السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها.[1]

مفهوم الأزمة الدولية: يعرف أوران يونغ - Oran Yong الأزمة الدولية على أنها: "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة بذلك خلالاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي أو أياً من نظمه الفرعية، بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله"، والملاحظ من تعريف يونغ هو حيث تُعرف كورال بيل - koral pill الأزمة الدولية على أنها: " نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يُهدد بتغير طبيعة العلاقات بين الدول"،

[1] **نظرية السياسة الخارجية - Theory of Foreign Policy**، الموسوعة السياسية: https://cutt.us/0x39e

ففي حالة الأزمات بين الأعداء مثلاً تتحول العلاقات من علاقات سلمية إلى علاقات عدوانية (حربية)، أو من علاقات تعاونية إلى علاقات صراعية، أما في حالة الأزمات بين الأحلاف فتتحول العلاقات من تحالفية إلى انشقاقية. إشارته إلى النظم الفرعية أو الإقليمية التي تتأثر هي الأخرى بالأزمات التي تمس النظام الدولي ككل.[1]

مفهوم الدعاية السياسية: يعرف بورتن جون Burton St. John الدعاية على أنها: '"المبادرة التي تهدف إلى تثقيف الجمهور من خلال رسائل منتظمة توجه له من خلال الأخبار والكتب ودور السينما أو في الخطابات، وهي تهدف إلى نقل الجمهور إلى الاستعداد لقبول المواقف والتصرفات التي من شأنها أن تفيد المجموعة المميزة القائمة بهذه الدعاية'." ويقصد بذلك أنها تثقف الجمهور وتدفعه إلى قبول تصرفات معينة تعود بفائدة لواضعيها. وبذلك يقول فيليب تايلور Philip Taylor -في هذا الصدد أنّه "يحكم على الدعاية بأنها نشاط يرغم الناس- بشكل ما- على أن يفعلوا ما كان يمكن ألا يفعلوه لولا وجوده، حتى مع احتمال أن يكون من الضروري اللجوء إلى الحرب في ظروف معينة." وبذلك يقصد أن الدعاية السياسية ترغم الأشخاص على القيام بأفعال معينة مهما كانت وحتى ان لم يؤمنوا بها من قبل. وذُكر في كتاب الرأي العام والإعلام والدعاية لـ "هاني الرضا" و"رامز عمار" أنه: "من الممكن القول إن الدعاية هي نشاط إعلامي تقوم به الدولة أو أيه هيئة أو منظمة اجتماعية أو سياسية بهدف التحكم بعقول الناس ومشاعرهم وحملهم على دعم سياسة الجهة التي تقوم بالعمل الدعائي، ومن ثم تأييدها والاستجابة لما تطرحه من أفكار وما تتطلبه من تغيير لأنماط السلوك أو تثبيتها." والمقصود بهذا التعريف أنه هناك جهة تقوم بهذه الدعاية السياسية لكسب تأييد على أفكار معينة ترغب بالتأثير بها على الجماعة.[2]

الإطار المنهجي:

المنهج الوصفي التحليلي:

المنهج الوصفي هو أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العلمية وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة للمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة، وينقسم المنهج الوصفي إلى نوعين:

1) الدراسات المسحية.

[1] مفهوم الأزمة الدولية - The Concept Of The International Crisis، موقع الموسوعة السياسية 2022/06/12: https://cutt.us/59nu8

[2] **الدعاية السياسية - Political Propaganda**، الموسوعة السياسية، تم التصفح في 2022/06/12: https://cutt.us/D8m1Z

2) دراسات العلاقات والروابط المتبادلة: التي تنقسم إلى؛ **دراسة الحالة**: يتم دراسة الحالة من خلال شخص أو مجموعة من الأشخاص خلال مدة وزمن محددين بشكل مسبق، بهدف الكشف عن السلوك أو الظاهرة. **الدراسة المقارنة للأسباب**: وفيها يتم دراسة مجموعتين تتبع الأولى سلوكاً معيناً، ومجموعة أخرى تشبهها، ولكنها لا تقوم بذات السلوك، ويكمن الهدف من هذه الدراسة في تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا السلوك. **الدراسات الارتباطية**: يحدد من خلال هذه الدراسة العلاقة بين متغير أو أكثر، كما يحدد نوع العلاقة بينهما.

وعلى هذا، سنتبع قواعد المنهج الوصفي التحليلي في تفسير العلاقة الارتباطية بين قناة الجزيرة كمتغير تابع للسياسة الخارجية القطرية الذي هي بمثابة متغير مستقل، في سياق الأزمة الخليجية التي تعتبر كاختبار لصحة الفرض القائل بأن وظيفة قناة الجزيرة هي مرافقة وتسويق مخرجات السياسة الخارجية القطرية.

أداة تحليل الخطاب:

تعد أداة تحليل الخطاب من أبرز الأدوات المنهجية المستخدمة في تحليل الرسائل الإعلامية بشكل كيفي متعمق، حيث شاع استخدامها بشكل كبير في الدراسات الإعلامية للوقوف على المعنى الضمني للرسائل الاتصالية التي تبثها وسائل الإعلام متجاوزة المعنى الصريح، وتعددت الأدوات المنهجية المستخدمة في تحليل الخطاب ما بين أداء القوى الفاعلة والأطر المرجعية، تحاول حقول دلالة المفاهيم، وأداة مسار البرهنة، يرتكز تحليل الخطاب على النظر في **الكلمات المفتاحية** التي يتم صياغتها وانتقائها بدقة وتكرارها أثناء الخطاب السياسي مثلا، فهي تختمر في ذهن الجماهير وتأخذ بألبابهم وعقولهم وقد تصبح دليلاً على صاحبها بعد ذلك. وبالرجوع إلى تصميم الخطاب السياسي نفسه، نجد أنه عبارة عن مجموعة من المصطلحات ذات التأثير الواسع على توجهات الجمهور، ليست لغرض وظيفي معين بقدر ما هي وسيلة لإحلال توجهات جديدة، حيث يتم استعمال مفردات في غير مكانها لتحقيق أغراض معينة، وتكرست هذه المفردات من خلال ثلاثة أنماط معاصرة للخطاب، يعتبر خطاب الشاشات أهمها كونه أقرب للجمهور.

وقد تم استعماله في هذه الدراسة لتحليل بعض القضايا والمواقف المهمة في السياسة الخارجية القطرية من خلال تحليل الخطابات والتصريحات السياسية والإعلامية لتوضيح العلاقة والارتباط بين السياسي والإعلامي، خاصة في علاقة مخرجات السياسة الخارجية القطرية خلال الأزمة الخليجية، بالتوصيف "الإعلامي الجزيري" لها.

هيكلة وتقسيم الدراسة:

الفصل الأول: مقومات السياسة الخارجية القطرية.

∴ المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية القطرية.

1. **المطلب الأول: المحددات الداخلية.**
2. **المطلب الثاني: المحددات الخارجية (الإقليمية – الدولية) للسياسة الخارجية القطرية.**

∴ المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية القطرية.

1. **المطلب الأول: تحقيق الأمن والمكانة الإقليمية.**
2. **المطلب الثاني: الاستثماروتعويض القلة السكانية.**

∴ المبحث الثالث: أدوات وسمات السياسة الخارجية القطرية.

1. **المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية القطرية.**
2. **المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية القطرية.**

الفصل الثاني: إدارة الإعلام القطري للأزمة الخليجية (قناة الجزيرة)

∴ المبحث الأول: قناة "الجزيرة" الإعلامية: النشأة، الأهداف وأجندة الخطاب الإعلامي

1. **المطلب الأول: نشأة وأهداف قناة "الجزيرة".**
2. **المطلب الثاني: محددات خطاب قناة الجزيرة في البيئة العربية.**

∴ المبحث الثاني: الأزمة الخليجية بين قطرودول المقاطعة.

1. **المطلب الأول: علاقات قطرودول المقاطعة.**
2. **المطلب الثاني: أسباب الأزمة الخليجية.**

∴ المبحث الثالث: الأزمة الخليجية من خلال خطاب قناة "الجزيرة".

1. **المطلب الأول: الإطار النظري.**
2. **المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين خطاب قناة الجزيرة وأجندة السياسة الخارجية القطرية تجاه الأزمة الخليجية.**

الخاتمة.

المصادروالمراجع.

الملاحق.

الفهرس

الفصل الأول

مقومات السياسة الخارجية القطرية

تمهيد

قدم الكاتب السياسي الأمريكي "ولتر ليبمان" في كتابه "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" ما يكاد يكون معادلة تتركب منها السياسة الخارجية؛ حيث يقول: "إن السياسية الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام"، على أن الالتزام الخارجي في رأيه هو: "كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم استعمال القوة".[1] وعلى هذا سنحاول في هذا الفصل تقديم المقومات التي تقوم عليها السياسة الخارجية القطرية، من خلال عدة نقاط نذكرها:

تناول المبحث الأول المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية القطرية والتي تتمثل في جملة عوامل القوة المتفاعلة فيما بينها، من مال وإعلام وقيادة سياسية، مع التركيز أيضا على العوامل الخارجية التي تأثرت بها السياسة الخارجية القطرية.

في المبحث الثاني تناولنا أهم الأهداف التي سعت قطر لتحقيقها خلال العقود الأخيرة المنصرمة، فالسعي القطري للمكانة الإقليمية يدفع تخوفات أمنية، لتجد القيادة السياسية حل الاستثمارات وبناء العلاقات الاقتصادية مع الدول الكبرى في العالم كمنفذ لاكتساب دور الفاعل الإقليمي.

أما المبحث الثالث فقد تناول جملة الأدوات التي استعملتها الخارجية القطرية لاكتساب مكانة الفاعل، ومن أهم هذه الأدوات "الدبلوماسية" التي تعتبر استمرارا لأداء الخارجية القطرية في قضايا إقليمية ودولية كبرى كالوساطة القطرية في صراعات المنطقة العربية والإقليم ككل، ثم هناك الاقتصاد كعامل لتمويل مختلف المخططات الاستثمارية التي تساهم في دعم آلة الإعلام والتي تعتبر الأداة الأبرز منذ مطلع القرن العشرين للخارجية القطرية وبخاصة قناة الجزيرة لما لها من الصدى والصوت المسموع في دوائر القرار والرأي العام ككل.

[1] Walter Lippmann, **U.S.A foreign policy**, (Boston: Little Brown and Company, 1943), p 9.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية القطرية

تفرز البيئة الداخلية مجموعة العوامل التي تميز سلوك الدولة الخارجي، فالتاريخ السياسي والجغرافيا ومقدرات الدولة المادية والهيئات والمؤسسات الخاضعة لبرنامج عمل السلطة السياسية كلها عوامل قد ساهمت في بلورة قرار خارجي مؤسس، والقيادة السياسية في قطر قد استثمرت فيما تحويه قطر من مقدرات طاقوية وسخرتها من أجل رسم استراتيجية تركز على التعاون والعلاقات المصلحية في بيئة خارجية تشهد الكثير من الاضطرابات الدولية، وسيكون هذا المبحث مخصص لذكر جملة المحددات الداخلية والخارجية التي بنيت على أساسها السياسة الخارجية القطرية على النحو الآتي:

المطلب الأول: المحددات الداخلية

أولا: المحدد التاريخي

يعتبر التاريخ السياسي لقطر عاملا مهما لفهم توجهاتها اليوم، وقد مرت بفترتين مهمتين هي الامتداد العثماني في أرضها رغم أنه كان اسميا فقط لينتهي في عام 1914، لتحل محله فترة الوصاية البريطانية إلى غاية 1971 حين أعلن ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في نص بيان استقلال البلاد في 3 سبتمبر 1971، وقد جاء في البيان بيان حال البلاد بعد زوال الوصاية والخطة العامة لتسيير البلاد، والذي كان من نصه بعد بسم الله الرحمان الرحيم: أيها الإخوة المواطنون.. تعلمون علم اليقين أن أمنية بلدنا الكبرى أن يقوم اتحاد الإمارات العربية التسع. ولقد كانت هذه الأمنية ولا تزال تنبثق من إيماننا وطيدا بأن ذلك الاتحاد التساعي هو أمثل وسائل التقدم والازدهار لأعضائه جميعا، وأفضل سبل توطيد أواصر الأخوة الوثيقة بينهم وبين باقي وطننا العربي الكبير وأقوى ضمان لاستتباب الاستقرار الذي ننشده لمنطقتنا[...][1] ثم تلا ذلك إعلان استقلال البحرين الشقيقة، الأمر الذي لم يترك أمام قطر إلا سبيلا واحدا ممكنا هو أن تقرر انتهاج سبيل الاستقلال الذي أصبح الوسيلة الوحيدة لصيانة ودعم كيان البلد والاستمرار في بناء نهضتنا الشاملة [...]قررنا إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة وجميع الاتفاقيات والالتزامات والتنظيمات المرتبة عليها مع الحكومة البريطانية.

وبذلك تصبح دولة قطر دولة مستقلة استقلالا تاما وذات سيادة كاملة، تمارس كل مسؤولياتها الدولية بنفسها، وتتولى وحدها سلطانها الكامل في الخارج والداخل على السواء، وسنبدأ فورا باتخاذ الإجراءات اللازمة

[1] أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، (الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة، 1999)، ص251.

لانضمام دولتنا العربية الفتية إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة.[...] ولقد كان النظام الأساسي المؤقت للحكم عندنا، الذي أصدرناه عام 1970 من بين أهم الخطوات التي قمنا بها، حيث أرسى القواعد الرئيسية لنظام الحكم في دولتنا خلال فترة الانتقال، فنظم السلطات العامة فيها واختصاصات هذه السلطات وعلاقاتها بعضها بالبعض الآخر[...]، وأما عن سياستنا في المجالين العربي والدولي، فقد أرسى أسسها الجوهرية أيضا النظام الأساسي المؤقت للحكم في دولتنا[1].

هنا ذكر المبادئ التي من بينها الإسلام والعروبة للشعب والدولة، وعن ضرورة التعاون بينها وبين دول الجوار والدول العربية ككل وذكر كذلك القضية الفلسطينية وشعب فلسطين وأنهم لهم الحق في أرضهم واستعادتها من العدو، ثم تطرق إلى السياسة الخارجية للدولة التي تعمل على توثيق عرى الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام، وتأييدها لجامعة الدول العربية، وأنها تقبل بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

من عام 1850 حتى عام 2013 تعاقب على حكم شبه الجزيرة القطرية عدة شيوخ من عائلة آل ثاني كان آخرهم الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني الذي استلم الحكم من والده الشيخ حمد بن خليفة في 2013. وتشكلت السياسة الخارجية القطرية بصورة مختلفة بعد ذلك لتصبح أكثر مشاركة ونشاطا في القضايا الرئيسية في المنطقة.

ولأجل حماية أمنها وقعت قطر اتفاق الدفاع مع الولايات المتحدة عام 1991، واحتضنت أكبر قاعدة عسكرية أمريكية سميت بـ "العديد". بعد ذلك واجهت قطر بعض المشاكل مع جارتها البحرين، وكذلك مع الجارة الأكبر السعودية، وأسفر النزاع الحدودي مع السعودية في الفترة بين 1992 و1994 عن توقيع اتفاق ترسيم الحدود عام 2001, ومنذ ذلك الحين حافظت قطر على علاقات طيبة مع السعودية، وحرصت بشكل كبير على عدم توتير علاقاتها مع أي من دول الجوار, ويذكر أن قطر لم يسجل لها في السابق أدوار محورية في تاريخ القضايا العربية الكبرى حيث يرى البعض أن بدايات ظهور قطر على الخريطة الإقليمية والدولية يتمثل في الدور الإقليمي الذي أوجدته قطر عبر استضافتها لجملة من الفعاليات التي رافقت إطلاق قناة الجزيرة

[1] المرجع نفسه، ص، ص 252، 253.

خصوصا عقد المؤتمر الاقتصادي الآسيوي-الإفريقي في الدوحة عام 1977؛ مما يجعل بعض المحللين يرجعون الدور القطري إلى وجود فراغ نتيجة غياب القوى الإقليمية، مثل مصر والسعودية والعراق.[1]

ثانيا: المحدد الجغرافي

إن جغرافية الدولة أيا كانت تعتبر نقطة انطلاق ومحدد لبناء التوجهات والسلوكيات في النظام العالمي، وقطر هي شبه جزيرة تتبعها مجموعة من الجزر أهمها حالول وشراعوه، والأسحاط، وهي تقع في دائرتي عرض(36،34) شمالا وبين خطي طول (50،15) شرقا، وهي دولة بحرية تقع في الخليج العربي محاطة بحدود بحرية مع كل من مملكة البحرين بخليج سلوى غربا، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وبالنسبة للجنوب الشرقي فتحدها أبو ظبي من دولة الإمارات، ويفصلها عن إيران الواقعة شرق الخليج العربي البحر، وتتصل بشبه الجزيرة العربية بيابس يعرف باسم دوحة الدواهين جنوب العديد.

تبلغ مساحة قطر 11437 كلم، ويصل أقصى طول لها 160 كلم، كما يصل أقصى عرض لها 80 كلم، في خط يصل بين منتصف الساحل الشرقي والساحل الغربي.[2] وهذه المساحة الصغيرة للدولة كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية القطرية، فهي من الناحية العسكرية لا تملك أي خيارات كثيرة لحماية نفسها، نظرا لعدم امتلاكها أي عمق استراتيجي يساعد على صد أي هجوم عليها، وهذا الضعف النسبي في القوة المادية جعل منها تجنح نحو بناء سياسة خارجية واقعية قائمة على قراءة التوازنات في المنطقة بأدوات دبلوماسية فعالة.

جدول رقم (1)

القدرات والإمكانيات الجغرافية لدولة قطر

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كم)	نسبة طول الساحل %	المساحة (كم)	نسبة المساحة
قطر	380	11	11 ألف	0،2

المصدر: عبد الخالق، "النظام الإقليمي الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 114، أكتوبر 1993، ص33.

[1] محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)، (الدوحة، قطر: مركز دراسات الجزيرة والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 26.

[2] عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء.. أعداء، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص62.

ومنه فالمحدد الجغرافي لدولة قطر يترك أثره على السياسة الخارجية ويمكن رؤية ذلك من خلال:

- قطر تقع قرب أكبر احتياطات النفط في العالم (السعودية والإمارات وقربها من إيران)، جعل من سياستها الخارجية تفاعلية ذات مسحة براغماتية،
- محدودية الخيارات بالنسبة لدولة صغيرة الجغرافيا من مثل قطر خاصة في المجال الامني، دفع بها إلى الاعتماد على القوى الكبرى كالولايات المتحدة كحامي لها (قواعد عسكرية: العديد والسيلية).

وتعتبر قطر رغم صغر جغرافيتها دولة طاقوية بامتياز، وحسب بعض الإحصائيات، تتجاوز احتياطيات الغاز الطبيعي لقطر 25 تريليون متر مكعب أي تقريبًا 13٪ من الإجمالي الاحتياطي العالمي، وثالث أكبر احتياطي في العالم كما تشير الأرقام التقديرية إلى أن احتياطيات النفط تتجاوز حاجز 25 مليار برميل؛ مما يسمح للإنتاج بالاستمرار بالمستويات الحالية لأكثر من خمسين سنة قادمة[1]، مما يمنحها ميزة جيوطاقوية استغلتها السلطة الحاكمة، في تحقيق التنمية ورفع مستوى الدخل من خلال التنويع الاقتصادي بتمويل الاستثمارات داخل البلد وخارجه.

ثالثا: المحدد البشري

تلعب القوة البشرية دورا كبيرا في تقييم القوة القومية للدولة، وقد بلغ عدد سكان قطر حتى 31 مارس 2014 حسب موقع الإحصاء القطري (2.144.101 نسمة) معظمهم من الوافدين، ويبين الإحصاء في فيفري 2022 أن عدد السكان المتواجدين في قطر هو (2.811.744 نسمة). وتبلغ نسبة الحضر 100%. وقد استمد الهيكل السكاني القطري مقوماته بالأساس من هجرة قبلية رئيسية؛ حيث يمكن القول بأن نصف سكان قطر من غير مواطنيها في الأصل، ويمثل الوافدون نسيجا غير متجانس من العرب والآسيويين والأفارقة وعدد من الأوروبيين، مع تواضع مساهمة العنصر الوطني في الدخل القومي.[2]

تعتبر قطر من الدول التي تملك موارد طبيعية كبيرة مع عدد سكان قليل، مما استلزم جذب المزيد من الأيدي العاملة الأجنبية من خلال بعث مشاريع تنموية وربحية توفر مزيد فرص العمل والعيش، ويدخل ذلك ربما ضمن الاستقطاب المناطقي لقاطني الدول العربية.

[1] مرابط زهير، "التنمية في قطر رهان التحول من المحروقات إلى الطاقة النظيفة"، ***https://studies.aljazeera.net/ar/article/5241***، (19-03-2022).

[2] الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص 28.

رابعا: المحدد السياسي

يرتبط المحدد السياسي بشكل وبطبيعة النظام السياسي للدولة والعلاقة بين سلطاتها المختلفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والدور الذي يلعبه الحاكم في إحداث التوازن بين هذه السلطات أو هيمنته عليها، وكذلك أيضا يرتبط بالعلاقة بين الدولة والقوى السياسية داخلها، وهو ما يؤثر في الأخير على طبيعة السياسة الخارجية وتوجهاتها وأهدافها.[1]

تتوزع السلطة إن صح التعبير في النظام السياسي القطري على خمسة أركان أساسية:

الأمـــير: هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وممثل الدولة في الخارج والداخل، وله صلاحيات دستورية واسعة؛ منها تعيين رئيس الوزراء، ورسم السياسة العامة للدولة، وحق إعلان الأحكام العرفية في المواد (72)، (67)، (69) على الترتيب.

مجلس الشورى: يتكون من 45 عضوا؛ ينتخب الـ 30، ويعين الـ 15 من قبل الأمير، ويتولى المجلس التشريع وإقرار الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية.

مجلس الوزراء: يرأسه الأمير كموجه لهذا الجهاز التنفيذي، ويصدر التعليمات العامة الموجهة للحكومة له حق الرقابة على سير النظام الحكومي والمالي والإداري، ومن اختصاصاته كذلك الإشراف على مصالح الدولة في الخارج، وعلى العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية عامة.

القضـــاء: تنص المادة 129 من الدستور على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وأن شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة.[2]

المجلس البلدي: ظهر أول مجلس بلدي في قطر في أوائل الخمسينيات، وفي عام 1999عُقدت انتخابات حرة لتشكيل المجلس البلدي المركزي، وتجرى الانتخابات كل أربع سنوات.[3]

كانت فلسفة الأمير حمد بن خليفة قائمة على فكرة أن الأحجام الصغيرة ليست معيارا في عصر العولمة، وأن الرؤى والجرأة السياسية وتسخير القدرات وفق خِطط محكمة، كفيل ببناء سياسة متوازنة داخليا وفاعلة خارجيا، وقد قامت على مبادئ الوساطة بطرق سلمية في حل النزاعات وكذلك دعم القضايا العربية

[1] جرغون، ***مرجع سابق***، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

[3] من الموقع: https://hukoomi.gov.qa/ar/about-qatar/municipal-council، تاريخ الاطلاع: 2022/03/21.

مع بناء علاقات حسن الجوار، ففهم التوازنات السياسية الإقليمية والدولية كان من شروط تحرك صانع القرار القطري خلال العقدين المنصرمين.

خامسا: المحدد الاقتصادي

يعد الاقتصاد القطري من أكثر الاقتصادات نموا في العالم خاصة خلال فترة حكم حمد بن خليفة وابنه تميم، ويعتبر الغاز قوام قوته حيث إن أغلب الناتج المحلي لقطر يعتمد على تصدير الغاز والنفط ومشتقاتهما، مع سعيها لتنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمارات الكبرى التي قامت بها في الداخل والخارج.

تملك قطر ما يقرب من ¼ إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية، ويعد حقل غاز الشمال الشرقي من جزيرة قطر أكبر حقل غاز غير مصاحب للنفط في العالم، وعلى مساحة 6000 كلم^2 يحتوي الحقل ما مقداره 900 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ما يضع قطر في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي بعد روسيا وإيران.[1]

ولا تزال قطر منتجا صغيرا للنفط بالمقارنة مع جاراتها، وهي تملك ثلاثة حقول مهمة هي حقل الشاهين وحقل الريان وحقل الكركرة في الشمال، وتقدر قيمة احتياطاتها النفطية بـ 4,25 مليار برميل حسب موقع شركة قطر للبتروكيماويات ومن المرجح أن يصل الرقم إلى 15 مليار برميل.

اعتمد الاقتصاد القطري على قطاع المحروقات لبناء قاعدة اقتصاد متنوع ومتعدد، فتنويع مصادر الدخل كان هدفا رئيسا في خطط الدولة، وقد استثمرت قطر في ما يعرف باقتصاد المعرفة (بحوث تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال) لتحريك عجلة النمو الاقتصادي داخلها وجعل قطر دولة استثمارات بامتياز، إلى جانب التوسع في الاستثمارات الخارجية، حيث أصبحت قطر إحدى أكبر الدول ومن أكثرها استثمارا في الخارج باستثمارات خارجية تبلغ 320 مليار دولار وبمعدل استثماري سنوي ثابت يزيد عن 40 مليار دولار، وتتسع السياسات الاستثمارية القطرية لتشمل جميع قارات العالم تقريبا[2].

[1] وزارة الخارجية القطرية، قطاع النفط والغاز، (تاريخ الدخول: 03 أبريل 2022م): https://cutt.us/UAaLQ

[2] صادق عبد الله الشيخ عيد، **العلاقات التركية-القطرية السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (2002-2020)**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021)، ص38.

سادسا: المحدد الإعلامي

تتمتع قطر بقدرات مميزة ومنافسة في مجال الإعلام منذ أن تم رفع الرقابة عن الصحف المحلية عام 1995، ثم قرار صدر عام 1998 بإلغاء وزارة الإعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها وتحويل بعض إداراتها إلى هيئات مستقلة، ومع إنشاء قناة الجزيرة عام 1996وتحقيقها نجاحات كبيرة تسنى لقطر أن تحتل مرتبة متقدمة ليس في العالم العربي فحسب بل في العالم كله، فقد جاء الاعتراف بنفوذ قناة الجزيرة الفضائية على لسان وزيرة الخارجية الأميركية السابقة *هيلاري كلينتون*، حين قالت في الثاني من مارس/آذار 2011م، أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ: إن الولايات المتحدة الأميركية تخسر الحرب الإعلامية في العالم بسبب القنوات التليفزيونية الأميركية الخاصة التي تبث ملايين الإعلانات القصيرة والسجالات بين الخبراء، في حين يرتفع عدد مشاهدي "قناة الجزيرة" في الولايات المتحدة؛ لأنها تقدم معلومات حقيقيةً، وقالت مخاطبة أعضاء لجنة الشيوخ: "سواء كنتم تحبونها أم لا، إنها قوية، إنها تحدث تغييرا في الذهنيات والتصرفات.[1]

وقد امتلكت قطر جهازا إعلاميا تمثل في الوحدات التالية:

- **المؤسسة القطرية للإعلام:** مهامها متابعة إذاعة قطر، وتليفزيون قطر، إذاعة صوت الخليج، وقناتي الدوري والكأس.
- **وكالة الأنباء القطرية:** تأسست عام 1975، ويرمز لها بالحروف "قنا"، وتسعى لتحقيق أهداف الإعلام والاستراتيجية الإعلامية الوطنية القطرية.
- **مركز الدوحة لحرية الإعلام:** تأسس بقرار أميري عام 2007، يعمل من أجل وجود حرية الصحافة في قطر والعالم، له اختصاصات منها مساعدة المباشرة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية، التعليم والتدريب وبحث مواضيع حول حرية الصحافة والتشريعات الإعلامية والتكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية.
- **الصحافة القطرية:** تحتوي الصحافة القطرية اليوم أربع جرائد ناطقة بالعربية هي: صحيفة الراية، والشرق، والوطن، والعرب، وثلاثا باللغة الإنجليزية؛ Gulf Times أول صحيفة قطرية بالإنجليزية، Peninsula The عن دار الشرق، Qatar Tribune عن دار الوطن.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 39.

[2] الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص 39.

- **شبكة الجزيرة الإعلامية:** تتألف شبكة الجزيرة من عدة قنوات: إخبارية ووثائقية ورياضية ويضاف إليها مركز أبحاث ومراكز تدريب ومؤسسات أخرى، وتعد أبرز مؤسسات شبكة الجزيرة، هي:
  - قناة الجزيرة: بدأت قناة الجزيرة بثها من الدوحة عام 1996، كأول قناة فضائية عربية متخصصة في مجال الأخبار؛ حيث سعت القناة إلى تقديم إعلام عربي ينقل الأخبار بشكل ينافس القنوات الإخبارية الأجنبية مستعينة بذلك بما امتلكته من تكنولوجيا متطورة وإمكانيات كبيرة، وقد ساعد الشيخ حمد على تأسيس شبكة الجزيرة بمنحة بلغت 140 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين قامت الحكومة القطرية بأغلب تمويل القناة.[1] إن المزج العلمي الدقيق بين "فن الإعلام" و"فن المخابرات" هو ما نجحت به القيادة السياسية في قطر لتعبر من خلال القناة عن سياستها عبر إيحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك في منطقة ما وإدارة الحوارات السياسية وإجراء استطلاعات الرأي التي تجريها من خلال قناة الجزيرة مباشر، فالتغطية للربيع العربي مختلفة من مكان إلى آخر وحسب الغرض.[2] ويرى "خالد الحروب" أن الجزيرة كانت أكثر من قناة تلفزيونية تقليدية؛ فبفضل إقدامها بلا خوف على الخوض في السياسة العربية، نجحت في خلق منبر جديد للحرية السياسية، وهو ما بلغ ذروته في دعمها الصريح للثورات العربية؛ فالجزيرة بمثابة ناطق مخضرم بلسان قطر وأميرها السابق *حمد آل ثاني*، وبالتالي فإنها تشكّل أصيلا من الهوية الوطنية لقطر وطموحها في مجال السياسة الخارجية.[3]
  - مركز الجزيرة للدراسات: مؤسسة بحثية تأسست سنة 2006 تابعة لشبكة الجزيرة، تعنى بالبحث العلمي وإشاعة المعرفة عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتتضمن إصدارات المركز الكتب وأوراق بحثية وكراسات تقدير الموقف إلى جانب التقارير والمؤتمرات والندوات الشهرية التي يقيمها المركز.

يعتبر الإعلام القطري وخاصة الجزيرة مصدر التأثير على الرأي العام العربي والعالمي وبوابة قطر التي تعطي من خلالها صورة الفاعل الإقليمي على صغر الجغرافيا وقلة السكان، فهي استطاعت أن تحول الثروة الكامنة إلى قوة فعلية تسمح لها بالتحرك داخل إقليم عربي خليجي مشحون بالصراعات.

[1] المرجع نفسه، ص 37.

[2] ماجد حميد خضير، **مقومات السياسة الخارجية القطرية:** "دراسة في السلوك السياسي"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 49، 03 جويلية 2011، ص 235.

[3] الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص 38.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية (الإقليمية – الدولية) للسياسة الخارجية القطرية

أولا: المحددات الإقليمية

كان لحربي الخليج الثانية عام 1991 وحرب الخليج الثالثة عام 2003، أثر في تحولات قطر الداخلية وتبوأها مكانة إقليمية مختلفة عما كانت عليه، ويمكن استعراض ذلك الأثر على السياسة الخارجية القطرية من خلال ما يلي:

1. حرب الخليج الثانية (1990-1991):

كان غزو العراق للكويت ذريعة لتواجد عسكري أمريكي بالمنطقة فيما عرف بحرب تحرير الكويت في الفترة من 2 أوت 1990 إلى 28 فيفري1991، وقد كانت حربا خاطفة وعنيفة شنتها الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي على العراق أدت إلى تدمير تام للمرافق العراقية الحيوية. أظهرت تلك الحرب مدى الانكشاف الأمني الخليجي، مما دفع بالنخب الخليجية في ذلك الوقت للمطالبة بالتغيير والإصلاحات السياسية والاجتماعية.

باعتبارها إحدى دول مجلس التعاون الخليجي التي تأثرت بهذه الحرب، شهدت قطر مباردة "50 شخصية" بارزة يمثلون قطاعات المجتمع والعائلات الرئيسة بتقديم مذكرة إلى الأمير "خليفة بن حمد آل ثاني" في ديسمبر 1991، طالبين فيها إقامة مجلس نيابي منتخب له سلطة تشريعية، ووضع دستور دائم للبلاد يضمن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد أشارت المذكرة إلى أن العقبات التي صارت تعترض قطر وصلت إلى نقطة تهدد الإنجازات التي تحققت، ولا يمكن مواجهة ذلك إلاّ بتآلف الحكام والمواطنين معا من خلال التعاون والتشاور وحكم القانون، وعليه انتقد الموقعون على المبادرة غياب حرية التعبير في وسائل الإعلام والغموض الذي يحيط بحقوق المواطنة وعملية التوطين في بلد يصل فيه عدد الوافدين إلى عدد المواطنين ثلاثة إلى واحد.[1]

ومع الانقلاب وتولي "الشيخ حمد بن خليفة " مقاليد الحكم في عام 1995 تطورت الأوضاع في قطر؛ حيث رفع شعار الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي، وقام بإلغاء وزارة الإعلام، وأطلق سقف الحرية الإعلامية برفع الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام، وكذلك تم إجراء الانتخابات البلدية بمشاركة من جانب المرأة

[1] مشهور إبراهيم أحمد، **التحولات الديمقراطية في قطر: العوامل الداخلية والخارجية وخصوصية الأزمة العر اقية، مجلة شؤون خليجية**، العدد35، خريف 2003، ص 80.

القطرية ترشحا وانتخابا، وفي عام 1999 أعلن عن تشكيل لجنة لوضع دستور دائم وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وإجراء انتخابات برلمانية.[1]

أما أمنيا فـ"قطر" جزء من معادلة الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج ودول مجلس التعاون، والذي فرضت عليه نهاية الحرب الباردة التماشي مع فكرة أن للولايات المتحدة الأمريكية حقوقا سيادية في النظام الإقليمي الخليجي تتجاوز ما كان يعرف بالمصالح الحيوية والاستراتيجية، فتراجع دور العراق الكبير (كونه كان عضو فاعل بمجلس التعاون الخليجي) قابله تغول إيراني بالمنطقة، ذلك ما استدعى مفهوما جديدا للأمن الإقليمي الخليجي ركز على ما يلي:

- تحديث قدرات الدول العسكرية.
- الاعتماد على الحماية العسكرية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- التوقيع على اتفاقيات الدفاع المشترك.

وجدت قطر نفسها بعد حرب الخليج، تتجه نحو التوسع في إبرام اتفاقيات الدفاع المشترك مع الدول الكبرى؛ وقد وقعت اتفاقا للتعاون العسكري مع فرنسا، وكذا اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية جوان 1992 تنص على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين الجانبين، ومشتريات سلاح، وكذلك أبرمت اتفاقا للتعاون العسكري مع بريطانيا. في عام 1995 وافقت قطر رسميا على التخزين المسبق لمعدات عسكرية أمريكية ثقيلة خاصة بتسليح لواء أمريكي، بالإضافة إلى اتفاق لاحق على فتح القواعد القطرية أمام الطائرات الأمريكية، لتدخل قطر في عام 2002 في علاقات غير مسبوقة في التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال توسيع قاعدة "العديد" وقاعدتين أخريين، وأبرمت في 2002 اتفاقية عسكرية في شأن استخدام القواعد القطرية من قبل القوات الأمريكية.[2]

وقد فرضت حرب الخليج الثانية تغيرات جيوسياسية مختلفة كان لقطر دور فاعل فيها، خاصة مع قيادة حمد بن خليفة، ذلك بعد أن شهد الوضع الداخلي استقرارًا كبيراً بعد إطلاق الحريات العامة وتحسن المستوى المعيشي، ما انعكس على تبني قطر لسياسة مستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك الشقيقة الكبرى السعودية والمحاور الكبرى في المنطقة.

[1] جرغون، ***مرجع سابق***، ص 91.

[2] المرجع نفسه، ص 92.

2. حرب الخليج الثالثة (غزو العراق 2003):

شكلت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في 19 مارس 2003 نقطة تحول جديدة في منطقة الخليج العربي على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد كان الغزو هذا يضمر سياسة جديدة رسمت توجهات الحكام الجدد للبيت الأبيض عبر مشروع "القرن الأمريكي" وكان من وجهة نظر بعض الخبراء الاستراتيجيين أن إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعني ضمن ما يعني تحقيق الأهداف الآتية:

- السيطرة على الموارد النفطية العراقية الضخمة بكل ما تعنيه للولايات المتحدة من أهمية استراتيجية واقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- إقامة الإمبراطورية الأمريكية، وإعادة صياغة عمل المؤسسات الدولية، بحيث لا يكون لها مواقف ضد الولايات المتحدة.
- ضمان أمن إسرائيل؛ حيث كان العراق إحدى العقبات في طريق تسوية أمريكية بين الدول العربية وإسرائيل.

تأسيسا على هذا، فإن حرب الخليج الثالثة وزيادة الوجود الأمريكي العسكري المكثف في قطر بعد احتلال العراق، مثّل أهم المحددات الإقليمية التي لعبت الدور الأكبر في تعاظم السياسة الخارجية القطرية، فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تعقيد المشهد الإقليمي، ما أعطى فرصة سانحة للقيادة السياسية القطرية للبروز على المسرح الإقليمي بفعل القوة الأمريكية وتحالفاتها معها من خلال التحرك الدبلوماسي النشط لتسوية العديد من النزاعات المتفجرة بالطرق السلمية.[1]

ثانيا: المحددات الدولية

إن السياسة الخارجية لأي دولة في العالم اليوم ليست بمعزل عن حركية النظام الدولي، ذلك أن العولمة قد فرضت أنماط اتصال وتفاعل متشعبة ومتداخلة تجعل من الصعب على الدولة أن تتقدم دون قراءتها جيدا، فسعي القوى العالمية لفرض هيمنتها على النظام الدولي والتأسيس له كيفما تشاء يوعز الدول الصغيرة إلى التحرك نحو بناء سياسة استرضائية براغماتية تحول دون ابتلاعها من قبل الكبار في ظل أحادية أو ثنائية النظام الدولي، وهنا من الواجب الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كونها المهيمن نسبيا على النظام الدولي بعد الحرب الباردة، فقضية الحرب على الإرهاب بعد 2001/09/11 تعتبر أجندة هامة عملت بها الولايات

[1] المرجع نفسه، ص 95.

المتحدة الأمريكية لإقحام دولة كقطر في المنطقة العربية على أن تكون فاعل بها، ما دفع بالأخيرة إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية، ويمكن رؤية ذلك من خلال:

1. طبيعة النظام الدولي الجديد و أثره على توجهات قطر الخارجية:

النظام الدولي هو مجموعة الوحدات السياسية الدولية التي تربط بينها مجموعة التفاعلات والعلاقات على المستويين العالمي والإقليمي، بحيث إن أية تحولات كبرى تقع في جزء منه لابد أن تترك آثارها في الأجزاء الأخرى، وعليه فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي شهد العالم انتشارا أمريكيا واسعا سواء على المستوى العسكري بنشر قواعدها العسكرية وقواتها وأساطيلها في العالم وبخاصة في مناطق الطاقة، أو على المستوى الاقتصادي بتغلغلها في مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا المنظمات العالمية الاقتصادية والمالية، ما عبّر بالضرورة عن نظام أحادي القطبية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم التي خصصت حوالي 450 مليار دولار سنويا لأغراض عسكرية؛ أي ما يقارب 50% من الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بـ 1000 مليار دولار[1]، وعلى هذا الشكل فإن الهيمنة استوجبت مجالا مناسبا لاختبارها، وحربي الخليج الثانية والثالثة اعتبرت كذلك، ممّا جعل منطقة الشرق الأوسط محل كثير من الصراعات الداخلية، وتدخل قوى أجنبية بذريعة الأمن القومي الأمريكي.

أظهر غزو العراق للكويت ضعف وهشاشة البنية الأمنية للدول الصغيرة من أمثال الكويت وكذلك قطر، وعليه فقد ابتعدت قطر عن التبعية التقليدية للمملكة العربية السعودية، وقابلت ذلك بمزيد من العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية قطب العالم الأول، ولقد كان تأييد واشنطن لانقلاب الشيخ "حمد بن خليفة" على والده في 27 جوان 1995 معززا لتلك العلاقة التي ركزت على مجالي الأمن والدفاع.

راهنت قطر بعد اتفاقية 23 جوان 1992 على الولايات المتحدة الأمريكية كركيزة استراتيجية محورية حيث تمنحها حق الدخول إلى القواعد القطرية، سعت لتوسيع تلك الاتفاقية أكثر بزيادة التواجد الأمريكي عبر قاعدتي "العديد" و"السيلية"، بهدفه ضمان الغطاء الأمريكي لتقوية جوانبها الأمنية ثم السعي نحو كسب مكانة إقليمية، وبناء سياسة خارجية مؤثرة ترتكز على قواعد القوة الناعمة والتحكم التكنولوجي.

[1] المرجع نفسه، ص98.

2. الحرب على الإرهاب:

مع بداية القرن الواحد والعشرين دخل مصطلح الإرهاب اهتمام البنية السياسية للنظام الدولي، وقد كان لدول مجلس التعاون ومن بينها قطر تجارب معه، فقد عانت منه لمدة عقدين من الزمن منذ تأسيس المجلس عام 1981، سعت دولة قطر لتعزيز تعاونها الدولي في مجال مكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية، وقد عقدت الكثير من الاتفاقيات الدولية (اتفاقية طوكيو 1963، اتفاقية نيويورك 1979، اتفاقية الأمم المتحدة 1999).

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث سبتمبر 2001، لإلقاء اللوم على دول الخليج، باعتبارها داعمة للإرهاب، على أساس كون قيادات "تنظيم القاعدة" مثل (أسامة بن لادن "سعودي")، (سليمان أبو غيث "كويتي") من الخليج، ما دفع بالدول الخليجية ومن بينها قطر إلى صياغة موقف جماعي من ظاهرة الإرهاب قائم على مبادئ أساسية أهمها:[1]

- أن الإرهاب لا دين له ولا وطن له وهو عمل دخيل على المبادئ الإسلامية، ومنه فالتنظيمات الإرهابية لا يجوز وصفها بالإسلامية.
- التمييز بين الإرهاب والمقاومة، وبذل الجهود السياسية لمنع توسيع دائرة الحرب حتى لا تطال دولا عربية مثل: لبنان سوريا، أو تشمل منظمات مقاومة مثل "حزب الله" و "حماس".
- أن مواجهة الإرهاب مسؤولية دولية تضامنية لا تنفرد بها دولة دون سائر الدول، وإنما ينبغي أن تأتي في إطار الشرعية الدولية.

سعت قطر ودول مجلس التعاون إلى تفعيل تعاونها السياسي والأمني في مجال مكافحة الإرهاب، فقد كانت طرفا فاعلا في المفاوضات التي تجرى بشأن التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب، كما عملت ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وفي عام 2009 انضمت للاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.[2] كانت حرب الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، فرصة لتقوية العلاقات القطرية-الأمريكية، فقد استضافت قاعدة "العديد" ما بين (5000-6500) فردا من القوات الأمريكية والمهندسين المدنيين، بالإضافة إلى اتخاذ قطر مجموعة من القوانين تتماشى مع الجهود الأمريكية لقطع التمويل على المنظمات الإرهابية، فقد أصدر القانون رقم 28 لعام 2002 لمكافحة غسل الأموال وتم بموجبه إغلاق كافة الحسابات البنكية التي تخص أعمالا خيرية أجنبية. كما قامت بتنظيم عمل المؤسسات

[1] المرجع نفسه، ص 101.

[2] المرجع نفسه، ص 102.

والجمعيات الخيرية لضمان عدم تورطها في تمويل العمليات الإرهابية، وفي هذا الإطار أصدرت القانون رقم 4 لعام 2010 لمكافحة غسل الأموال، كما أنشأت في عام 2011 اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[1]

لقد أدركت قطر بتركّزها على قوى دولية عظمى من مثل الولايات المتحدة من جهة وامتلاكها أسباب التأثير المادية(الثروة والغطاء الأمني الأمريكي) والثقافية (كونها أهم منتدى ثقافي للتقريب بين الشرق والغرب) وامتلاكها ذراعا إعلاميا هو الأقوى في المنطقة والمتمثل في شبكة "الجزيرة" الإخبارية، بأنها قادرة على لعب دور أكثر فعالية وتعويض القصور كونها لا تملك عمقا استراتيجيا في حال الهجوم عليها، فهي توازن نفسها بين أن تكون أداة الدول الكبرى في المنطقة وبين صناعة نفوذها الخاص بعيدا عن التبعية التقليدية للقوى الإقليمية من مثل السعودية وخلفها مصر.

[1] المرجع نفسه، ص 102.

المبحث الثاني

أهداف السياسة الخارجية القطرية

تقوم السياسة الخارجية للدول على بناء مجموعة من الأهداف لتحقيقها، وتستثمر فيها عاملي الوقت والمادة لتحقيقها، فمقدرات الدولة مع تخطيط زمني وترتيب للأولويات هما مناط العمل على بناء صورة الدولة خارجيا، وقد سعت قطر منذ إعلان الاستقلال إلى حرب الخليج وحتى مع ظهور الإرهاب مطلع القرن الحادي والعشرين، إلى تحقيق الأمن القومي تحت مظلة القوى الكبرى وكذا استثمار الثروة الوطنية لسبيل تحقيق مكانة إقليمية رغم النقائص التي تعتري الجغرافيا السياسية القطرية، وسنرى أهم ما بنته قطر من أهداف:

المطلب الأول: تحقيق الأمن والمكانة الإقليمية:

1. الأمن القومي القطري:

مع عدم وجود تناسق المساحة والسكان بين قطر وجارتيها القويتين: السعودية وإيران، كان من أهم أهداف السياسة الخارجية القطرية منع جيرانها عن غزوها؛ حيث يرى رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية القاهرة "مصطفى اللباد" أنه تحتم على قطر أن تتحالف مع قوة دولية من خارج المنطقة لضمان أمنها ومواجهة جيرانها من الشمال والجنوب، إذ ظلت قطر تحت طائلة هاجس أمني استراتيجي يقوم على مخاوف من قيام السعودية بضمها وقتًا من الأوقات.[1] كما تمتد أجزاء كبيرة من حقول الغاز الطبيعي القطرية على الحدود البحرية مع إيران مما أقنع قطر بأن تتبنى توجهًا غير صدامي مع إيران حتى في أشد أوقات التوتر بين إيران ودول أخرى.[2]

وفي بحث كتبه "ستيفن رايت" Steven Wright وصدر عن جامعة (George Town) في قطر أشار إلى أن قطر وبفضل احتياطيات الغاز الطبيعي لديها تمكنت من أن تكون مجهزا رئيسا للعديد من دول العالم وهو ما يعني زيادة عدة الدول التي لها المصلحة في حماية أمنها واستقراراها.[3]

إن أي تغيير في سياسة قطر الخارجية مرتبط بحدوث التغيير في عنصرين مهمين: الأول الثروة المالية التي تتمتع بها والتي يبدو أن صناعة الغاز في العالم تتجه نحو توفير فرص أكبر للاقتصاد القطري والعنصر الثاني هو الوجود العسكري الأمريكي، إذ اعتمدت قطر على هذا الوجود في توفير الحماية اللازمة لها من أي تهديدات

[1] الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص 40.

[2] نفس المرجع، ص40.

[3] عماد مؤيد المرسومي، **الدورالقطري فوضى برائحة الغاز**، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص ص 217-218.

إقليمية بدليل أن هذا الوجود كان عاملا تشجيعيا لأن تؤدي قطر دورا محوريا في المنطقة ينافس النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان وتعمل على إسقاط أحد حلفاء طهران في المنطقة دون أن تتخوف من نتائج ذلك على الموقف الإيراني من قطر التي تشعر أنها محمية استراتيجيا بالمظلة الأمريكية.[1]

2. المكانة الإقليمية:

يعتبر رهان قطر على تحقيق المكانة الإقليمية والدولية هدفا أساسيا من أهداف السياسة الخارجية القطرية، ويربط البعض سعي قطر نحو تحقيق المكانة الدولية وطموحات الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة بعدد من السياسات، مثل مواجهة عداوة النظام المصري والنظام السعودي والخروج من مدار السيطرة الإقليمية السعودية، والاعتقاد -مع وجود الجرأة السياسية النابعة من الموارد النفطية وكذا الحماية الامريكية- بأن قطر قادرة على شغل فراغ الزعامة الإقليمية.[2]

كذلك نجد أن قطر في الوقت الذي تؤيد فيه جهة من التنظيمات الإسلامية في العالم العربي وتوفر لها السند المادي والإعلامي، إلا أنها أيضا تتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة وغير صدامية مع إسرائيل، ولعل هذه هي حقيقة الصورة التي تتسم بها السياسة الخارجية، من أنها تجمع ما بين المتناقضات في وقت واحد وعلى حد قول "سلمان الشيخ" مدير معهد Brookings في الدوحة "إن قطر تسعى وتعمل على محاورة الجميع بشكل فريد من نوعه"، مضيفًا "أن السياسة القطرية لا تتبع منطق من ليس معنا فهو ضدنا".[3]

وعلى ذات المنوال يفسر "غيدو شتاينبيرغ" من "المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية" سياسة قطر الخارجية بأنها تفتقر للأيديولوجيا الواضحة والثابتة، فهي ليست لها مرجعية فكرية جامدة بل ما تتسم به أكثر هو سعيها لأن تكون محور قوة في الإقليم، بغض النظر عن طبيعة التحالفات التي تربطها بالأطراف والفاعلين، وأن أمير قطر نفسه ذو براغماتية شديدة فهو يؤيد الغرب في سياساته ويؤيد الإسلاميين أيضا في طروحاتهم، ولا يرى في ذلك أية مشكلة للجمع بينهما.[4]

إن حقيقة المكانة التي تسعى لها قطر تتمثل في كونها الوسيط الأول في المنطقة بين الشرق والغرب، ويظهر ذلك جليا من خلال حرصها على بناء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا من جهة، والتقرب

[1] المرجع نفسه، ص218.

[2] الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص 41.

[3] المرسومي، مرجع سابق، ص 212.

[4] المرجع نفسه، ص 212.

من الدول والتنظيمات المعادية للغرب من قبيل إيران والحركات الإسلامية من جهة أخرى، ما يعطيها مرونة التحرك في المنطقة من خلال كونها فاعل إقليمي، وكذلك حماية أمنها بواسطة القوى الأجنبية التي ترى في قطر قاعدة للتفاوض -التي لا غنى عنها- مع مختلف القوى في المنطقة، ومثالا على ذلك المفاوضات الأخيرة التي جمعت الولايات المتحدة و"حركة طالبان الأفغانية" في 29 فيفري 2020، والتي كانت قطر أرضية ومكانا لها.

المطلب الثاني: الاستثماروتعويض القلة السكانية

1. الاستثمارات القطرية:

تشير التوقعات الأخيرة لوكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على الغاز المسال يشهد نموًا متسارعًا مدفوعًا بشكل رئيسي بالطلب المتنامي على الغاز، كمصدر للطاقة وتحديداً من قبل عمالقة الصناعة: الصين واليابان والكثير من الاقتصاديات في الأسواق الناشئة، وكذلك الطلب في أوروبا للتعويض الجزئي عن إغلاق بعض المفاعلات النووية. هذا الطلب المتزايد هو نتيجة حتمية ومترافقة لعمليات زيادة الإنتاج الصناعي ونمو الصادرات لدفع عجلة النمو الاقتصادي في كثير من البلدان، خاصةً تلك التي مازالت تعاني من الركود المستمر منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وتنتقل قطر اليوم إلى مرحلة جديدة وبنموذج عمل مميز في مجال الغاز الطبيعي المسال، والذي يتجسد بشكل رئيسي من خلال تعزيز تواجدها الدولي في محطات التزويد العالمية للغاز الطبيعي المسال بحزمة من الاستثمارات الخارجية والتي ستشكل قاطرة حقيقية للنمو والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.[1]

وتبلغ إسهامات قطاع النفط والغاز لعام 2016 ما يشكل 49% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما أنه يمثل أكثر من 89% من حجم الصادرات الكلية للمعاملات التجارة الدولية وأكثر من 94% من الإيرادات العامة للدولة في دولة قطر. يعتبر الاقتصاد القطري واحداً من أكثر الاقتصاديات نمواً في المنطقة. كما وصلت دولة قطر إلى صدارة قائمة الدول وفقًا لمؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. الجدير بالذكر أنه وبالرغم من أنَّ قطاع النفط والغاز يمثل الحجم الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، إلا أنَّ هذا النمو الاقتصادي المتسارع يعود بشكل رئيسي إلى قطاعات اقتصادية هامة وحيوية أخرى أهمها الصناعات التحويلية، البناء والتشييد، السياحة، والقطاع المالي.[2]

[1] امؤيد قاسم السمارة، **استثمارات قطر الخارجية في مجال الطاقة: الو اقع والتحديات**، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190506114118365.html، (15-4-2022).

[2] المرجع نفسه.

وعلى هذا لابد من الانتباه إلى الكيفية "المتميز والذكية" التي يتم بها توظيف الثروات الطبيعية ومواردها في عملية تكوين "السمة الوطنية" لدولة قطر، عبر إيجاد العلاقة "المصالحية" بين "قطر غاز" وجميع الناس في أنحاء العالم. يبدو هذا واضحا بشكل ذكي في الإعلان التلفزيوني (الذي يقدم طفلا يابانيا يعزف على آلة الغيتار الموسيقية، وفجأة تتوقف الآلة الموسيقية عن العمل، لأن والد الطفل يقوم بفصل التيار الكهربائي عنها، فيظهر في الإعلان أن هذا الطفل لن يتمكن من ممارسة هوايته "العزف على الغيتار" ما لم تتمتع عائلته بمزايا الغاز القطري)[1]. يبين هذا النوع من الإعلان سعي قطر لربط ذهنية المستهلك بالمصدر وذلك لصناعة علامة تجارية عالمية ورسم الصورة الذهنية للدولة القطرية مما يجعل وجود قطر مهم بالنسبة للشركات الكبرى في هذا المجال تماما مثل ما هو مهم للطفل في الإعلان.

تسعى قطر منذ سنوات لتنويع استثماراتها خارج قطاع النفط والغاز عن طريق توجيه صندوقها السيادي الذي تقدر أصوله الإجمالية بحوالي 335 مليار دولار والممثل في جهاز قطر للاستثمار، لشراء أصول في دول أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها. وتتوزع تلك الاستثمارات بين القطاعات الخدمية والمالية والمصرفية والعقارية، إلى جانب قطاعي الزراعة والصناعة. وعندما يوصف "بالذكي" فالسبب يتأتى من خلال التوزيع العمودي (مشاريع الغاز والبتروكيميات، السياحة والعقار، مشاركات في بنوك عالمية)، والأفقي (مشاريع نوعية: متاجر كبرى، شركات السيارات، سينما).

[1] نوف التميمي، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات / الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص89.

صورة رقم01: تمثل الاستثمارات القطرية في دول وقارات العالم:

المصدر: الموقع الرسمي لقناة الجزيرة على الأنترنت: https://cutt.us/qiXSN

يقول المحلل الاقتصادي "مصطفى عبد السلام": "كان للصندوق -الصندوق السيادي القطري- دور مهم في كسر الحصار المفروض على قطر من قبل 4 دول عربية وخليجية منذ 5 يوليو 2017؛ من خلال الدخول في استثمارات تلبي احتياجات السوق المحلية، خاصة مشروعات الأغذية".[1] وكما يظهر فإن الهدف من الاستثمارات القطرية المتنوعة هو تحقيق التنمية الشاملة التي تضمن الاستقرار المادي والاجتماعي حتى في ظل الأزمات الإقليمية التي تشهدها المنطقة العربية، فدولة صغيرة الحجم كقطر تعاني دائما من شبح الابتلاع من قبل القوى الإقليمية كالسعودية وإيران خاصة في ظل تغير النظام الإقليمي وعدم ثبوته على نمط واحد بعد تراجع الدور الأمريكي في فرض الأحادية القطبية كنظام العالم.

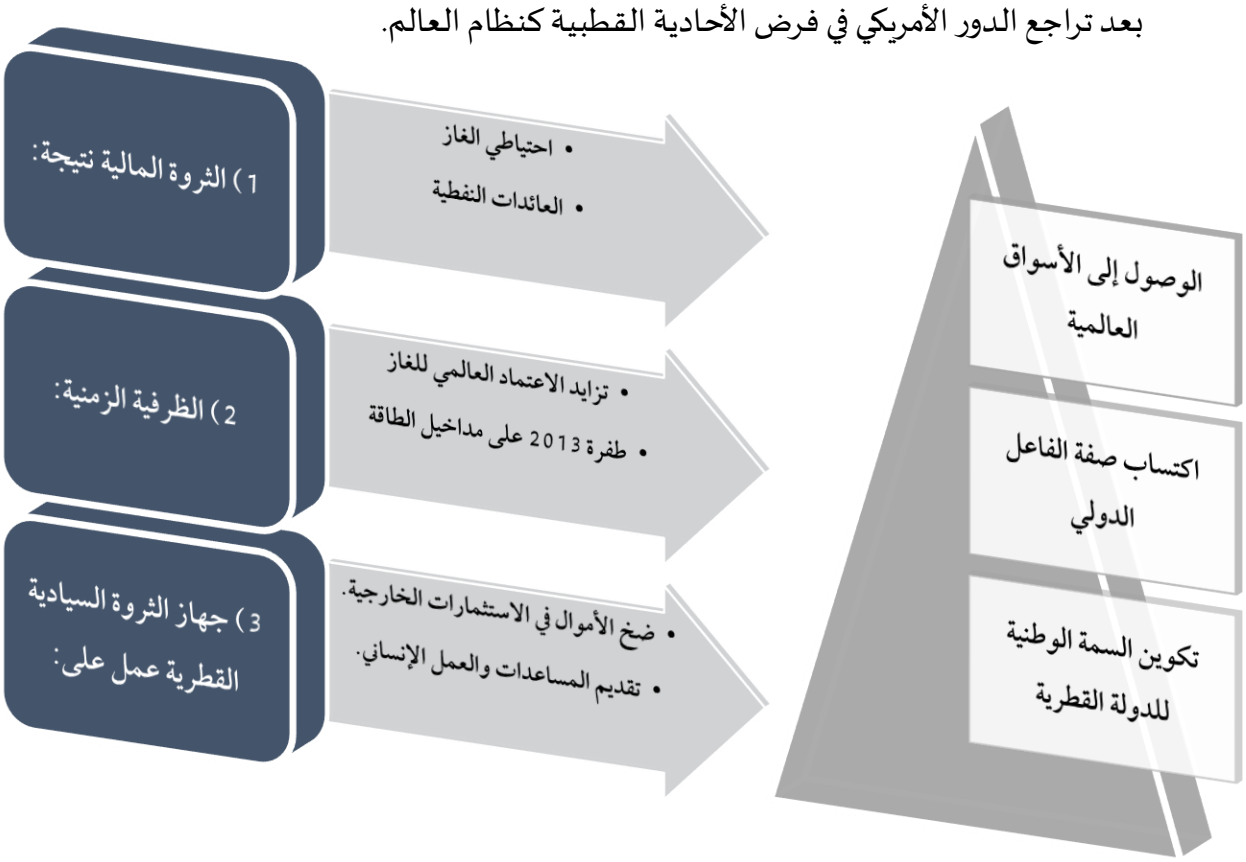

<u>شكل رقم 01</u>: يوضح العوامل المتحكمة في الأهداف الكبرى طويلة المدى للاستثمارات القطرية.

"من إعداد الباحث"

[1] حنين ياسين، **استثمارات قطر الخارجية.. ثروة ضخمة تجوب العالم**، عبر الرابط:http://khaleej.online/nBv7PM ، تم التصفح:2022/04/20.

2. تعويض القلة السكاني:

السكان داخل قطر بلغ عددهم 2,826,286 نسمة في مارس 2022، على مساحة صغيرة تقدر بـ 11 ألف كلم تقريبا، ومع طموحات قطر أن تصبح ذلك الفاعل الإقليمي والدولي، تستدعي منها تعزيز التنمية السكانية والاجتماعية، ليس فقط جلب العمالة الخارجية وحسب، وإنما محاولة الوصول لمجتمع كفاءات قطرية بامتياز لتعويض خلل النقص والحفاظ كذلك على الهوية الوطنية القطرية الأصيلة من أن تذوب في رصيد حجم الوافدين الأجانب المتزايد.

تُعدُّ قطر واحدة من منتجي الغاز والنفط الرائدين في العالم مما يمنحها إمكانا كبيرة لإعادة إنتاج الذات وبناء الإنسان وترشيد الحوكمة والمجتمع لغرض تنمية كلية -أهدافها بشرية اجتماعية اقتصادية وبيئية- كما هو منصوص عليه بوضوح في الركائز الأربعة لرؤية قطر الوطنية 2030، وهي من إنجازات حوكمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر من سنة 1995 إلى تخلّيه طواعية عن الحكم في صيف 2013، فلحظة وصول الشيخ حمد بن خليفة لسُدَّة الحكم في 1995 هي لحظة تحول من حيث ترجمة إمكانات قطر، خاصة الثروة البترولية، إلى فرصة لعصرنة الدولة، وتقنينها، والعمل على ترشيد الحوكمة والمجتمع كأهم مضخٍّ لدفع وتحشيد طاقة الدولة والمجتمع من أجل ترسيخ تنمية مستدامة تحصِّن قطر من التبعية خارجيًّا ومن أزمات الشرعية والثقة وتكافؤ الفرص داخليًّا، بطريقة تقضي على الموروثات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لحقبة ما قبل 1995.[1]

كانت الآليات التي استحدثها الأمير حمد بن خليفة تنحو بلا شك منحى إشراك المجتمع في دولته وإدماج المواطنين في الحقل العام؛ حتى إن دستور الدولة الجديد لسنة 2004 يستخدم لأول مرة في الخطاب القانوني الرسمي، وقد كانت الانتخابات البلدية التي انطلقت عام 2003 تبين مرامي القيادة القطرية في تنشئة مجتمع مدني يفعل التكافل الجمعي والوطني في عملية موازية لترشيد الحكم وعقلنة الدولة وعصرنة العلاقة المؤسساتية بين الحاكم والمحكوم والهدف هو شراكة تهدف إلى الإدماج مع توزيع جزئي وتدريجي ليس به تنافس أو توزيع أدوار، إذ تبقى الدولة راعيا ومحركا أساسيا للتحديث ومعنية بتحديد الخيارات والمسارات الكبرى للمجتمع وتقنينها وتمويلها، إذا المجتمع الراشد في الحالة القطرية هو ضبط للإيقاع السياسي من حيث هو يحاكي الموروثات القَبْلية ويستحدث الجديد على أساسات الإنجاز والمشاركة والانخراط وسيادة القانون خدمة للتأقلم في المحيط الإقليمي والدولي.[2]

[1] العربي صديقي وباحثون آخرون، **تجربة الحكم الرشيد في قطر"رو افع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي 1995-2013"**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 22.

[2] المرجع نفسه، ص-ص 23-24.

المبحث الثالث

أدوات وسمات السياسة الخارجية القطرية

المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية القطرية

تعتمد قطر على مجموعة من الأدوات التي ترتبط فيما بينها لتكوّن قوة النشاط الخارجي على الساحة الإقليمية والدولية، وتتمثل هذه الأدوات في ثلاث ركائز رئيسة هي الدبلوماسية بأنواعها الرسمية والدفاعية والعامة كأداة بناء الصورة والتحرك الرسمي للدولة، وبالاستناد على الاقتصاد كرافعة رئيسية لقطر والذي قامت عليه جلّ القطاعات الحساسة، ثم هناك الدعاية والإعلام بخاصة شبكة الجزيرة الإعلامية التي تعتبر حارس البوابة القطرية؛ ويمكن إجمال ذلك في:

1. الأداة الدبلوماسية:

الدبلوماسية الرسمية:

تدرك قطر أنها تقع بين العمالقة المتصارعين وأن إمكانياتها الجغرافية والديمغرافية متواضعة وغير متناسبة مع حجم هذه التحديات الاستراتيجية للبلد، لذلك تفضل قطر تعزيز مكانتها عبر القوة الناعمة؛ للاستمرار في صراع البقاء، والدبلوماسية الرسمية هي أحد أوجه هذه القوة التي برعت قطر فيها، وقد أسهم التقدم الذي أحرزته قطر في مجال التعاون الدولي وطيلة أربعة عقود من الزمن في تطوير العلاقات الثنائية مع دول العالم، حيث ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع دول العالم كافة من خلال انتشار 108 بعثة دبلوماسية.[1]

لقد رسمت قطر سياستها الخارجية على ضوء استراتيجيتي: البقاء والرغبة في تحقيق المكانة الإقليمية معتمدة على الوساطة في عملها الدبلوماسي لفض النزاعات بين الأطراف، والقصد من ذلك رسم صورتها على أنها دولة راعية للسلام والاستقرار وفاعل إقليمي يعتد بعمله في ذلك، مرتكزة على مبادئ نذكرها الآن:

- احترام مبدا سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وتجنب سياسة المحاور أو أن تكون مصطفة مع طرف على حساب الثاني.
- التكيف والمواكبة مع المستجدات والتطورات العالمية مع التزام قواعد الشرعية الدولية.
- تبني فلسفة "الدبلوماسية الواقعية" مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات.

[1] عبد الله الشيخ عيد، ***مرجع سابق***، ص 56.

- الاعتماد على وسائل القوة الناعمة الأخرى (اقتصاد-إعلام-رياضة-تصدير ثقافي) في تعزيز موقف العمل الدبلوماسي الرسمي.

سعت قطر لتعزيز دورها على الساحة الدولية من خلال تطوير مكانتها بصفتها مركزا لاستضافة الأحداث الدولية الكبيرة والبارزة، والمشاركة بدور ريادي في المؤسسات الدولية؛ بحيث تبوأت في عام 1995، رئاسة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن. وفي عام 2001 فازت قطر بأحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ونجحت في العام ذاته في استضافة مؤتمر منظمة التجارة العالمية، كما استضافت في عام 2005 القمة الثانية لمجموعة الـ 77.[1]

إن الدبلوماسية الرسمية القطرية تلتزم بنهج سياسة خارجية تعتمد البراغماتية، وبدأت ظهورها كوسيط في حل الأزمات في الدول الإفريقية أولا، من معطيين اثنين هامين؛ أولهما وجود غطاء أمريكي سياسي وأمني يجبر الدول المتنازعة وفق منطق الوكالة الدبلوماسية على القبول بوساطة قطر خاصة بالنسبة لدول إفريقيا الهشة سياسيا والضعيفة اقتصاديا، وهنا تجدر الإشارة إلى الأمر الثاني ألا وهو مال الدولة القطرية الذي يعتبر مطية التنفيذ للسياسة الخارجية القطري، والأمر المستنتج هنا أن هدف قطر ليس الحل الجذري للنزاعات بقدر ما هو بناءٌ لصورة الفاعل الدولي والإقليمي اعتمادا على نشاطات مكثفة للخارجية القطرية، نذكر من ذلك: اتفاقية الدوحة في مايو/حزيران 2008 بين الفرقاء اللبنانيين، واتفاق الإطار في 2010 بين المتناحرين في دارفور غرب السودان، كذلك إصلاح العلاقات بين السودان وتشاد، وأخيرا تولي دور الوكيل الدبلوماسي في تسوية الأزمة الأفغانية بعد عودة حركة طالبان على السلطة.

الدبلوماسية العامة:

تنطلق فكرة الدبلوماسية العامة من استغلال المجال العام من قبل الدولة لتحقيق أغراض سياسة، ويقصد بالمجال العام مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة والتي لا تتحكم بها السلطة السياسية بصفة مباشرة أو رسمية. وهي على ذلك مقومات القوة الناعمة التي تتمتع بها دولة ما؛ كالثقافة والفن والرياضة والإعلام والتجارة والتي تصنف ضمن أشكال يفضل النظام السياسي تسميتها بـ : المجتمع المدني، وسائل الإعلام، قطاع خاص، جماعات الضغط، أصحاب الرأي وقادته، المؤسسات العمومية كالجامعات والمدارس...، وتعمل السلطة السياسة في الدولة على تصدير قيم سياسية تميز سياستها الخارجية

[1] نواف التميمي، **كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار**، https://studies.aljazeera.net/en/node/4285 تم التوثيق منه في (2022/04/29).

باستغلال الترابط للتأثير الناعم والعابر للحدود -خاصة في عصر العولمة هذا- على شعوب الدول المقصودة بتوجيه السياسة الخارجية لها، ويظهر ذلك جليا في حالة قطر من خلال:

- وجود آلة إعلامية ضخمة ممثلة في شبكة الجزيرة توجه الرأي العام العربي خاصة وتغير من سلوكياته اتجاه أنظمته والنظام الإقليمي ككل، بما يخدم الصالح القطري، ويساهم في بناء صورتها بأنها مساندة لحقوق الشعوب.
- بناء دبلوماسية رياضية تستقطب الدول والشعوب من خلال استضافة كأس العالم 2022، وكأس العرب 2021، وتنمية الرياضة الداخلية ببناء الأكاديميات كـ "Inspire Academy" والمراكز والبنى التحتية ذات الجودة العالمية، الاستثمار في شراء الأندية العالمية "باريس سانت جيرمان"...إلخ.
- تحسين جودة التعليم والتعليم الجامعي استضافة فروع لجامعات عريقة وكبيرة مثل جامعات: جورج تاون، ونورث ويسترن، وجامعة فرجينيا، وجامعة تكساس "أي اند أم"، وجامعة كارنجي ميلون وغيرها، واستقطاب الطلاب الأجانب عبر منح كمنح معهد الدوحة (منح: تميم، سند)، ومنح شركة قطر للبتروكيماويات، منح جامع قطر (منح: أمير قطر للتميز الأكاديمي، منح مجلس التعاون الخليجي، منح أبناء العاملين في جامعة قطر).
- الاستثمار في شتى المجالات التجارية والعقارية ومجالات الرفاه، عبر جهاز قطر للاستثمار الذي تقدر قيمة أصوله بـ 335 مليار دولار، في مقابل تحصيل أصول وسندات مالية في مختلف دول العالم تضمن لقطر ارتباطات من الاعتماد المتبادل بينها وبين الدول محل الاستثمار كنوع من الدبلوماسية المالية.
- استقطاب قادة الرأي والمعارضة الذين لهم صوت وتأثير في أوطانهم، والذين يضمنون لها بناء أوراق ضغط مؤثرة في حالة الصدام السياسي بينها وبين الدولة المعادية، كحالة استقدامها لمعارضين كـ "عباس مدني" المعارض السياسي الجزائري سنة 2003 على خلفية إغلاق مكتب الجزيرة وتوتر العلاقات الجزائرية القطرية خلال بدايات فترة حكم بوتفليقة، ونذكر أيضا "الشيخ يوسف القرضاوي" الذي أعطى نوعا من الشرعية الدينية لـ "الربيع العربي" في دول كمصر وتونس وليبيا وسوريا وغيرها.

وهكذا تتجلى دبلوماسية قطر العامة، كتعزيز للمصالح السياسية المختلفة عبر السعي وراء علاقات حوارية تعاونية بدل التنافس والعداء المباشر، مستهدفة بذلك المجتمع النشيط كحركات الأحزاب الإسلامية والنخب الفاعلة من المفكرين و"أصحاب الرأي" وكذلك الجمهور؛ لدول ذات أهمية جيوسياسية واستراتيجية

(كدعم الإخوان في مصر وتونس، والتقارب مع طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان) لصناعة أذرع سياسية واجتماعية تضغط بها على حكوماتها في دعم المواقف القطرية، وما وقوف قطر مع حركات "الربيع العربي" ودعمها إعلاميا عبر تغطية عالمية لقناة الجزيرة، إلا اتجاها تبنته لتتخذ من نفسها نصيرًا قضايا الشعوب العربية.

الدبلوماسية الدفاعية:

اقترح الباحثان "الإيرلندي أندرو كوتي " و "البريطاني أنتوني فورستر" تعريفا موسعا للدبلوماسية الدفاعية في عام 2004، مفاده أنه " استخدام سلمي -غير تصادمي- للقوات المسلحة بوصفها أداة للسياسة الخارجية والأمن "[1]، وقد حدد "تان سي سينغ"[2] وظيفتين للدبلوماسية الدفاعية هما: البراغماتية والتحويلية، فالأولى في رأيه، تركز على الحفاظ على حالة التعاون والأمن القائمة بين دولتين أو أكثر في المنطقة المختارة، أمّا الثانية فهي تنفيذ المهمات المتعلقة بحل الأزمة والعودة إلى التوازن والأمن والتعاون.[3]

وقد جاء في نص المادة 6 من الدستور القطري كما يلي: " تحترم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفا فيها " وحددت المادة 71 المسؤولية السامية للأمير: " يصدر بإعلان الحرب الدفاعية أمر أميري، والحرب الهجومية محرمة "، من هذا المنطلق وبالإضافة إلى معضلة الحجم السكاني وانعدام العمق الاستراتيجي لدولة قطر، عمدت الأخيرة على تطوير مستوى علاقاتها الدفاعية لتوفير الحامية التي تضمن عدم المساس بأراضيها، فكانت الدبلوماسية الدفاعية القطرية أداة فعالة في خدمة هذا الغرض الأساسي للدولة ألا وهو الأمن والمكانة.

[1] Andrew Cottey & Anthony Forster, **Reshaping Defense Diplomacy: New Role for Military Cooperation Assistance**, (London/ New York: Oxford University Press, 2004), p 365.

[2] تان سي سينغ: بروفيسور بجامعة ولاية أريزونا في الولايات المتحدة الامريكية، مؤلف لـ 17 كتابا ودراسة، وقد نشر أكثر من 80 مقالا علميا وفصلا من كتاب، هو مستشار منتظم للمنظمات الدولية والحكومات الوطنية بما في ذلك حكومة سنغافورة.

[3] هاني البسوس، **الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27ديسمبر 2021.

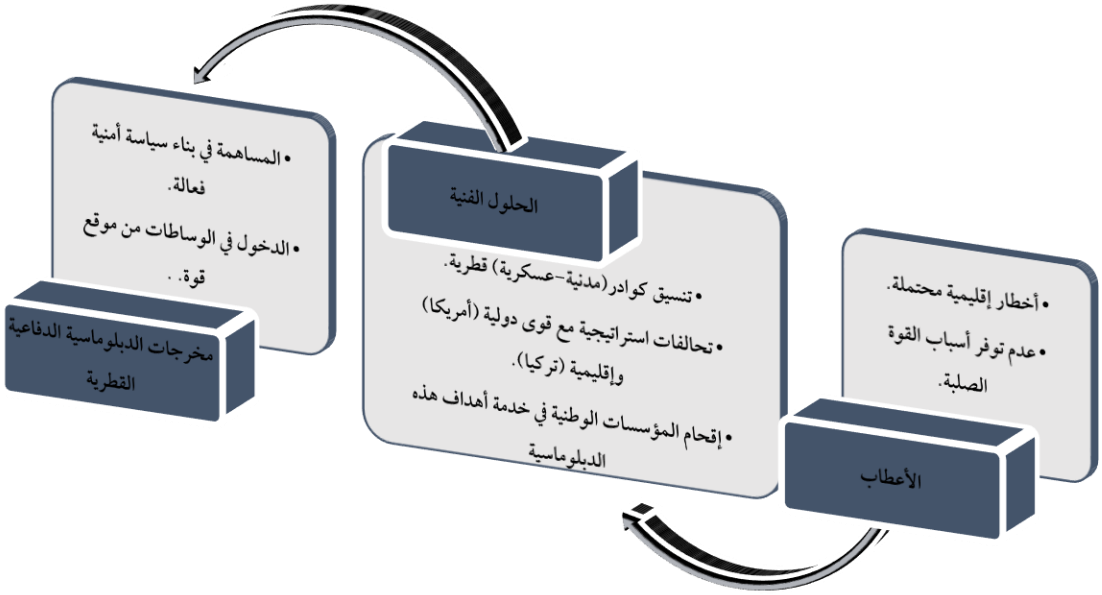

شكل رقم 02: يوضح نمط الدبلوماسية الدفاعية القطرية. "من إعداد الباحث"

ركزت الدبلوماسية الدفاعية كأداة في السياسية الخارجية القطرية على تجاوز المعضلة الأمنية المتمثلة بوجودها في منطقة صراعية بين جارتين كبيرتين هما السعودية وإيران، خاصة بعد سقوط العراق، بتعزيز علاقاتها الأمنية مع أقوى قوة بالعالم الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ 2003 ساهمت قطر بأكثر من 8 مليارات دولار في تطوير قاعدة "العديد"، والتي تعتبر مركز القيادة الأمريكية لعمليات المنطقة كلها، وقد أضافت قطر إلى ذلك اتفاقيات ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، اشتملت على زيادة التعاون بين القوات العسكرية، خاصة مع زيادة التهديدات الأمنية في الخليج العربي، وقد كان التعاون يقضي كله بزيادة التواجد الأمريكي في حدود قطر جويا وبحريا بحكم انعدام العمق الاستراتيجي لدولة قطر، إضافة إلى الاتفاقيات مع القوى الدولية كأمريكا.

سعت قطر لزيادة تعاونها الأمني مع قوة إقليمية كتركيا والتي تعتبر "حليف قطر المناسب" ضد الأنظمة العربية القائمة بخاصة مصر والسعودية والإمارات، فبعد التنسيق الأمني التركي- القطري في حرب ليبيا لإسقاط نظام معمر القذافي تحت مظلة الحلف الأطلسي، والدعم القطري الإعلامي والمالي لنظام أردوغان بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016 تم تتويج هذا المسار بإنشاء اللجنة الاستراتيجية العليا والتي أنشئت في 2014، التي تجمع تركيا وقطر سنويا لتعميق التعاون ، تلاها اتفاقية دفاعية في 19 ديسمبر 2014 والتي شكلت الأساس القانوني لإنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، كتعهد دفاعي في حالة تعرض كل منهما لعدوان

خارجي، والذي ظهر جليا في الدعم الاقتصادي التركي لقطر وإرسال قوات فورية قدرت بـ 5000 جندي لقيادة القوات المشتركة القطرية التركية بعد حصار قطر في 5 جوان 2017.

وتعتبر الدبلوماسية أداة السياسة الخارجية القطرية الأولى في تثبيت دورها في المنطقة كفاعل إقليمي، وتتسم هذه الدبلوماسية بكونها تنسق بينها وبين قدرة قطر المالية والاقتصادية وحجمها ومحدودية قوتها الصلبة، فالاعتماد على القوة الناعمة في دفع الحركة السياسية القطرية على أرض العرب جاء من منطلق تصور القيادة وخاصة بعد 1995 مع حمد بن خليفة الذي رأى أن الجرأة السياسية ومحاولة التخلص من خناق "الشقيقة الكبرى" السعودية، هو نهج يجب أن تسلكه قطر بعد تراجع دور القوى الكبرى التقليدية كالعراق ومصر والسعودية. وعليه تكونت لدى قطر قناعة بضرورة العمل الدبلوماسي بدل العسكري نظرا لافتقارها مركزات القوة الصلبة (قوة بشرية، عمق وجغرافيا استراتيجية، وترسانة عسكرية)، فكانت تركز على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وتؤكد على المبادئ والقوانين الدولية من منطلق أن القانون الدولي هو من أنصف الكويت ضد العراق عام 1992، ثم أنها ركزت على تقديم جملة من المشاريع والمساعدات للدول النامية عبر الجمعيات مثل: "جمعية عيد" الخيرية التي أنشأت عام 2010 و"الهيئة القطرية للأعمال" الخيرية.

2. الأداة الاقتصادية:

تستند قطر في سياستها الخارجية إلى جانب الجهد الدبلوماسي على الأداة الاقتصادية، حيث تنفق سنويا مبالغ كبيرة على المساعدات الإغاثية والمشاريع لصالح الدول الأكثر فقرا في العالم، أو التي تشهد اضطرابات وعدم استقرار لأسباب داخلية أو خارجية، ولا تقتصر طبيعة المساعدات ونوعيتها على مجالات محددة، بل تتميز بالتنوع؛ فمن الإغاثة العاجلة في أوقات الطوارئ، إلى برامج إعادة الإعمار، والإسهام في دعم مشاريع التنمية المستدامة، مثل مشاريع الصحة والتعليم، وإلى مواجهة مشكلات الأمن الغذائي؛ نتيجة تغيرات المناخ أو الكوارث والأزمات، حيث تسعى الدوحة لحشد الجهود، وتقديم حلول علمية وعملية.[1]

ومن الأمثلة على ما تقدمه قطر من مساعدات: المعونات الإنمائية التي تستفيد منها أكثر من 100 دولة في مختلف أنحاء العالم، كذلك إنشاء مؤسسة "صلتك" برأس مال 100 مليون دولار، وذلك للتصدي للازمة المتفاقمة للبطالة بين جيل الشباب في العالم، كما أنشأت مؤسسة التعليم فوق الجميع في عام 2008 بهدف

[1] عبد الله شيخ عيد، ***مرجع سابق***، ص58.

حماية الحق في التعليم ودعمه في المناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب.[1]في المقابل يقدر بعض المراقبين حجم الأموال التي تدفقت من قطر إلى البلدان العربية المنتفضة بأكثر من 17 مليار دولار. وتشير التقديرات إلى أن الدوحة فتحت خزائنها ليتدفق منها ما يصل إلى 9 مليارات دولار إلى حكومة الرئيس "محمد مرسي" في مصر، واستثمرت نحو 3 مليارات في دعم الحراك الليبي، كما أنفقت نحو مليارين في تونس، وما يصل إلى 3 مليارات للتدخل في الصراع في سوريا في محاولة للتأثير في رسم الخارطة السياسية في المنطقة العربية.[2]

وفي إطار دبلوماسية اقتصادية كأداة تخدم أهداف السياسة الخارجية القطرية، توازن قطر بين العمل الخيري لتحسين السمعة وبناء صورة الشريك الجدير بالثقة للفاعلين الدوليين الرسميين كالمنظمات الإقليمية والدولية، وبين المشاريع المغرضة لتغيير أوضاع المنطقة، بما يضمن مكانتها كمعدل وفاعل بالمنطقة، فدعم حركات الإسلام السياسي كحماس والإخوان وطالبان يقابله علاقات ممتازة مع النقيض المباشر: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأيضا من طرف آخر تحسين علاقاتها مع إيران في مقابل كونها عضو مجلس التعاون الخليجي وفاعل رسمي به، كل هذا يجعل من قطر "دولة معدلة" بالمنطقة تركز جهودها المالية على بناء شبكات المصالح الاقتصادية متعددة الخيارات، كجزء من التعددية الليبرالية في نهج السياسة الخارجية.

3. الأداة الإعلامية:

تعتمد قطر على الأداة الإعلامية في ممارسة دورها في المنطقة؛ حيث لعب التطوير السريع لقناة الجزيرة - التي تعد العنوان الأبرز عند الحديث عن الإعلام في قطر، لتنتقل من مجرد قناة إخبارية عربية إلى شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة-، دورا مهما في تعزيز دور قطر ومكانتها. وبدت الجزيرة أداة فاعلة لدعم الدبلوماسيتين: التقليدية والعامة لدولة قطر؛ حيث كشفت صحيفة "الغارديان" ضمن وثائق دبلوماسية أمريكية نقلتها عن موقع ويكليكس، أن الولايات المتحدة تعتقد أن قطر تستخدم قناة الجزيرة كورقة مساومة في السياسة الخارجية للمساعدة في دفع جدول أعمالها على المسرح الدولي.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص-ص 58-59.

[2] علاء خميس قدوم، السياسة الخارجية القطرية تجاه تحولات النظام السياسي المصري في ضوء الحراك الشعبي (2011-2015)، مذكرة ماجستير (غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، 2015)، ص-ص 49-50.

[3] الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص ص 56- 57.

تتمثل أهمية شبكة "الجزيرة" في شبكة العلاقة المباشرة أو غير المباشرة التي نسجتها الشبكة ومؤسساتها مع الأفراد والمؤسسات المجتمعية عبر العالم، وتعتبر "الجزيرة" أداة مهمة في ترسانة الدفاع عن ثبات دولة قطر، بل تمارس القناة أدوارًا هجومية عندما يصعب على الدبلوماسية العامة القطرية تحقيق ما تصبو إليه، وعندما تشعر قطر بأن قوى إقليمية تحاول تهميش أو إقصاء الدور القطري، ولا يمكن لدبلوماسيتها الرسمية أن تواجه هذا التهميش مباشرة فإن "الجزيرة" تكون الأداة الأكثر قدرة على المواجهة والتأثير في الرأي العام المستهدف بهدف الضغط عليه للتأثير على حكومته لتغير موقفها من قضية ما، وهذا هو بالضبط دور الدبلوماسية العامة.[1]

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية القطرية

لأي سياسة خارجية سمات تطبع سلوكها على المسرح الدولي، معبرة بذلك عن توجهات الدولة الخارجية، وعلى الرغم من أن قطر ضمن الدول الصغيرة حجما إلا أنها ذات سمة نشطة على الساحة الدولية، ويمكن تحديد مجموعة الخصائص والسمات التي تطبع نشاط الخارجية القطرية كالتالي:

❖ **المستوى الرفيع من الانخراط في الشؤون الدولية:**

تتمتع قطر بشبكة علاقات واسعة مع اللاعبين الرئيسيين في العالم العربي، فمن ناحية لا تنتمي قطر لمجموعة الاستقرار التي تضم الملكيات المحافظة وعلى رأسها السعودية، أو محور المقاومة الذي يضم إيران وحلفاءها السوريين واللبنانيين، بل احتفظت إلى وقت قريب بعلاقات صداقة مع دول الجانبين، ومن ناحية ثانية تعد قطر حليفًا وثيقا للولايات المتحدة، وتستضيف أكبر قاعدة جوية أميركية في المنطقة.[2]

حرصت قطر على العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط عضويتها فيها؛ فقد حصلت على مقعد في المجلس الاقتصادي التابع للأمم المتحدة في عام 2001، وتسلمت رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي من 2000 إلى 2003، كما تم انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة عامين 2006 و2007. وعلى الصعيد الخليجي ساهمت في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 1981، كما انضمت عام 1994 للاتفاقية العامة للتجارة (الجات) التي حلت محلها فيما بعد منظمة التجارة العالمية، وقد استضافت المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2001.[3]

[1] المرجع نفسه، ص ص 44-45.

[2] المرجع نفسه، ص 48.

[3] المرجع نفسه، ص48.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2012 قررت المنظمة الفرنكوفونية قبول عضوية قطر؛ مما فاجأ عددا من المراقبين كون قطر لا تربطها صلات تاريخية بالمنظومة الثقافية الفرنسية، كما عدَّ محللون دخول قطر للمنظمة الفرنكوفونية بمثابة مكافأة من إدارة الرئيس الفرنسي (هولاند) على الهجمة الاستثمارية القطرية بفرنسا في ظل أزمة اقتصادية تهز الاتحاد الأوروبي وتهدد الاقتصاد الفرنسي.[1]

❖ **سياسة خارجية قطرية أكثر استقلال عن دول مجلس التعاون الخليجي:**

لا تخرج قطر عن ثوابت البيئة الخليجية، مثل: الموقع والخصائص الاجتماعية والقدرات العسكرية، لكن قطر جعلت من أولويات سياستها الخارجية أن تنأى بهذه السياسة عن أي نفوذ خارجي من الدول المحورية في الشرق الأوسط، وقد أتاحت العلاقات المتميزة لقطر مع الولايات المتحدة، وموافقتها على تأجير قاعدة "السيلية" وميناء "العديد" بموجب اتفاقية الدفاع المشترك عام 1992 للجيش الأمريكي، والسماح بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الإسرائيلية، أن تقول قطر إنها تتبنى لسياسات براغماتية متطابقة ومتماشية مع مصالحها العليا.

انطلاقا من هذه المعطيات جنحت قطر إلى موقف مميز، بعقد قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009 رغم معارضة كل من مصر والسعودية، كما اتخذت قطر موقفا مستقلا عن دول الخليج إزاء البرنامج النووي الإيراني الذي جعلته الإدارة الأمريكية الخطر الاستراتيجي المهدد للأمن القومي العربي.

ولكن استقلال قطر في كثير من سلوكياتها الخارجية يراه البعض جامعا لكثير من التناقضات والتساؤلات حول كيفية أن تكون قطر أول بلد خليجي يقيم علاقات علنية مع إسرائيل، وفي نفس الوقت تتضامن مع لبنان في حرب 2006 فتشارك في إعادة إعمار الجنوب، كذلك تحالف قطر مع النظام السوري، وفك جدار العزلة من حوله من 2005 إلى 2009 ثم انقلابها على هذا التحالف والدعوة لإسقاطه بالقوة العسكرية ابتداء من العام 2011.

ويرى "أمير غطاس" أن قطر لا تلعب دورا مستقلا نابعا من رغبتها بقدر ما تحركها السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا الأمر واضح تماما في وثائق "ويكليكس"[2] وليس بحاجة إلى برهان؛ إذ يصعب على دويلة مثل قطر أن تلعب دورا إقليميا أو دوليا في التأثير على مسارات الاقتصاد العالمي، لو لم تكن مدعومة في ذلك من

[1] المرجع نسفه، ص48.

[2] **وثائق ويكليكس**: هي منظمة دولية غير ربحية تنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية من مصادر صحفية وتسريبات إخبارية مجهولة.

قوى غربية ومن الولايات المتحدة بشكل خاص، بينما يرى "عزام التميمي"[1] أن قطر تؤدي دورا مشرفا ودعمها الواضح لكثير من الدول العربية ومشاريعها الاقتصادية هو دليل على هذا الدور.

❖ **تأثر السياسة الخارجية القطرية بالتصورات والدو افع الشخصية للقيادة القطرية:**

يعتقد بالرغم من وجود تقدم كبير ملموس في الاستفادة من المستشارين ومراكز الأبحاث أنه يصعب تفسير السياسة الخارجية بمعزل عن المعتقدات والتصورات والدوافع الشخصية للقيادة القطرية؛ حيث تلاحظ توجهات الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة ونشاط رئيس الوزراء السابق حمد بن جاسم في القرارات المتعلقة بالسلوك الخارجي.

ويُرجع الكثير من الباحثين الفضل في حضور السياسة القطرية إلى الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة وطموحه السياسي، كما يعود الفضل إلى النشاط الدؤوب لرئيس مجلس الوزراء السابق حمد بن جاسم الذي دأب على تكثيف الاتصالات بالعالم الخارجي، وركز على توسيع العلاقات مع دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب تعميق العلاقات مع الدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة.

❖ **دعم قطر للحركات الإسلامية:**

ونعني بالحركة الإسلامية: كل جهد مبذول لصياغة حياة إسلامية، فرديا كان أم جماعيا. فالحركة الإسلامية، قد عانت منذ خمسينات القرن المنصرم، إلى يومنا الحالي، التنكيلَ والمطاردات والقتل، والعنف، وجوبهت بكل أنواع الأسلحة من قبل الأنظمة العربية والعالمية، ولكن مع كل هذا فقد جاءت الثورات، لتعطي هذه الحركة القوة الدافعة، والآليات الرشيدة، ولتدفعها نحو تغيير نهضوي في الدولة والعالم.[2]

ومن هذا المعطى، فحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي وبخاصة "حركة الإخوان" في العالم العربي هم القوة الجديدة التي تريد تصدر المشاهد السياسية في الوطن العربي، وكون قطر دولة صغيرة تبحث عن مكانها بين الكبار على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإنها ارتأت أنه من الواجب عليها أن تنحو نحو دعم الحركات الإسلامية ماليا وسياسيا وإعلاميا، باستضافة شخصيات من مثل رئيس الاتحاد العالمي لعلماء

[1] **عزام التميمي**: ناشط سياسي وأكاديمي فلسطيني بريطاني. ولد في 15 مارس لعام 1955 بمدينة الخليل بفلسطين، شغل منصب مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي بلندن له نشاط إعلامي، ويظهر على شاشات الجزيرة الفضائية بمحطتها العربية والإنجليزية، وكذلك يقدم بعض البرامج على قناة الحوار الفضائية وغيرها من القنوات العربية والإنجليزية.

[2] الحركات الإسلامية وتطوراتها ومواقفها وتوجهاتها السياسية، (27 نوفمبر2016)، تم الفحص في 2022/05/16:
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/11/161127082451929.html

المسلمين يوسف القرضاوي وممثلي حركات الإخوان المسلمين في الأقطار العربية، أمثال "راشد الغنوشي" و"خالد مشعل".

تستثمر قطر في رصيد الإسلاميين من ناحية أن الإسلاميين هم القوى السياسية الأكثر تأثيرا، وأن الغرب غالبا ما كان يبحث عن وسطاء يعملون دور الحاوي للإسلاميين، فيضبطون سير هذه العلاقة الصراعية بين قوى الاستعمار الجديد والقوى السياسية البارزة بالمنطقة، وقطر تعتبر نفسها الفاعل الأبرز والوسيط الذي يستطيع أن يتولى هذا الدور، ويمكن أن تعول عليه الدوائر الغربية لاحتواء هذا التوجه السياسي في اتجاه غير صدامي.

❖ **البراغماتية في السياسة الخارجية القطرية:**

تبرز البراغماتية القطرية في التعامل من خلال نمط علاقتها مع الجارتين المتصارعتين السعودية وإيران، فهي تلعب على وتر التقارب مع إيران إذا ما كانت السعودية تمثل تهديد لها، وتقترب مع السعودية في حالة التغول الإيراني ومحاولته فرض قيم معينة على النظام السياسي في قطر.

إن المشاهد لسلوكيات السياسة القطرية يرى بأنها تسعى نحو مزيد من المرونة في نمط علاقاتها من الدول المحيطة بها خاصة، فهي تحاول فرض نفسها كوسيط معترف به عند أغلب دوائر صنع القرار في المنطقة، حتى لو اضطرت إلى الوقوف إلى جانبين مختلفين في ذات الوقت، وكونها دولة إعلام واسع فإنها ترسم صورة القبول لمواقفها المتناقضة في كثير من الأحيان، فوقوفها مع حماس والمقاومة الفلسطينية يقابله علاقات جيدة مع إسرائيل، وكونها جزء من مجلس التعاون الخليجي الذي تمثل السعودية والامارات القوة الأكبر فيه يقابله تقاربها مع إيران وعلاقاتها الممتازة مع تركيا التي تعتبر المنافس الأكبر للسعودية على ريادة العالم الإسلامي خاصة التوجهات الاستراتيجية التركية بقيادة أردوغان.

إن هذه التناقضات التوازنية في رسم نمط العلاقات القطرية الخارجية مع دول الجوار يفسره أمران: الأول هو اضطرابات المنطقة المستمرة مما يجبر دولة صغيرة كقطر على لعب دور أقوى من حجمها لضمان عدم المساس بأمنها، والأمر الثاني هو جرأة القيادة القطرية على الدفع بالبلاد نحو تقلد أدوار أكبر ما جعل من قطر على المشهد الحالي، والبراغماتية كجزء من العمل السياسي شرط لفعل ذلك خاصة مع وجود القدرة والقيادة السياسية التي تحاول دائما التحسين من أداءات الدولة في مختلف المجالات.

خلاصة الفصل

يَخْلُصُ هذا الفصل إلى أن مسار السياسة الخارجية القطرية قد بدأ بفعالية بمجيء الأمير "حمد بن خليفة" العام 1995، ما أحدث تغييرات جذرية في زيادة فعالية أداء الدولة على المستوى الخارجي، بما اقتضته الحاجة آنذاك من الانخراط في منظومة أمنية خليجية لدرء المخاطر المحتملة من قبل القوى التقليدية كإيران أو القوى غير التقليدية كعامل الإرهاب، وكان للقدرة المالية الكبيرة وعامل الطاقة الذي يعتبر الشريان الرئيسي - الاحتياطي الثالث عالميا- للاقتصاد القطري، دور كبير في بناء الاستثمارات الهامة التي تستجلب المزيد من الثروة وكذا العلاقات المصالحية مع الدول الكبرى بالعالم ودفع تكاليف بناء هذه الشبكات العلائقية، فقاعدة "العديد" وتعزيز الحماية الأمريكية يتطلب انفاق كبير ألزمت به قطر من أجل ضمان حمايتها الاستراتيجية من أي أخطار محتملة في المقام الأول، ومن أجل كسب التأييد الأمريكي في مختلف القضايا التي تكون قطر طرفا أو وسيطا بها.

تعتبر قطر جزءًا تاريخيًا من منظومة شبه الجزيرة العربية، وهي على ذلك جزء من مجلس التعاون الخليجي والمنظومة السياسية الخليجية التي تطبع النظم الملكية شأنها العام، وتمتاز بكونها دولة غازية بامتياز وتمتلك موقعا جغرافيا مميزا رغم عدم وجود العمق الاستراتيجي الذي يمنع عنها العدوان في حالات الحرب، وقد تأثرت قطر كغيرها من دول الخليج بتبعات الحربين الخليجيتين بين العراق وإيران أولا واقتحام العراق للكويت، فكان للتواجد الأمريكي دور في توجيه قرارات قطر والدول الخليجية بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن الحماية لهم في مقابل المال الذي يعتبر أهم ما تملكه دول الخليج، بخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية العالمية، وقد تبنت قطر مجموعة الأهداف التي كان الأمن أساسها والاقتصاد الاستثماري مجالها والاعتراف والسمعة الدولية قوامها.

وقد حصل ما أرادت السلطة السياسية القطرية الوصول إليه بتغيير موازين القوة في المنطقة العربية بنزع صورة الشرعية القومية للأنظمة العربية التي حكمت طويلا تحت ظل الثورة والأحقية في الحكم، وما حركات "الربيع العربي" التي عرت حقيقة هذه الأنظمة التسلطية إلا دليلا على عدم القبول الشعبي في الشارع العربي على بقاء هذه الأنظمة، ما أتاح لقطر التحرك حقيقة مع تفكك الأنظمة العربية لتغيير اللاعبين وكسب مكانة إقليمية مميزة تتسم بالبراغماتية أحيانا كثيرة نتيجة وجود أداة الدبلوماسية الناعمة التي تعتبر أداة كسب، ووجود الإعلام وبخاصة قناة الجزيرة الفضائية التي رسمت ودعمت الصورة الذهنية لدى المواطن العربي وغير العربي بأن التغيير شرط من خلال "الربيع العربي"، وبأن قطر داعم كبير لقضية التغيير، فكانت القناة بمثابة "حارس البوابة" القطرية إعلاميا التي مكنتها من التأثير غير المباشر في منظومة الأفكار في المنطقة العربية.

الفصل الثاني

إدارة الإعلام القطري للأزمة الخليجية (قناة الجزيرة)

تمهيد:

يعتبر الإعلام أداة مهمة في صناع القرار لتوجيه الرأي العام نحو الاهتمامات التي تريدها القيادات والحكومات، وهو كذلك جزء من عناصر القوة في الدولة لتنفيذ أجندات السياسة الخارجية، بالتسويق الجيد لمبادئ الدولة القائمة على الاتصال وصناعة الصورة الذهنية التي تريدها، والإعلام كذلك أداة مهمة في مغالبة الأعداء أو صناعة الأعداء، بالتركيز على مكامن السوء والضعف لدى الخصوم في الساحة الدولية.

تعتبر الجزيرة القناة الأبرز في الوطن العربي، وذلك منذ انطلاقتها في العام 1996 لتبث أخبارها في كافة الوطن العربي، حول أحداث محورية في المنطقة العربة كحرب العراق وحرب أفغانستان وأحداث ما يصطلح عليه بالربيع العربي، وقد كانت في كل ذلك جزءا مهما من عناصر قوة السياسة الخارجية القطرية، التي قد دخلت بها قطر دائرة التأثير الإقليمي، فمع القوة المالية والدبلوماسية النشطة بالإضافة إلى الذراع الإعلامية المتمثلة في الجزيرة أصبح من اللازم الحديث عن قطر بصفتها فاعل إقليمي مؤثر في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي من جهة والأمن القومي العربي ككل من جهة ثانية.

في هذا الفصل سنتطرق للحديث عن قناة الجزيرة وسياستها الإعلامية في المنطقة العربية، وطبيعة العلاقات القطرية ودول الخليج التي تطورت علاقاتهم من توترات سياسية إلى ما عرف في عام 2017 بالأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة (السعودية ومصر والإمارات والبحرين)، ثم كيف تماهى خطاب الجزيرة مع رؤى القيادة السياسية القطرية خلال الأزمة.

المبحث الأول

قناة "الجزيرة "الإعلامية: النشأة، الأهداف وأجندة الخطاب الإعلامي

يعتبر الإعلام اليوم من أهم أدوات القوة الناعمة، كونه يعطي الدولة القدرة على توجيه سلوك الرأي العام نحو متطلبات الأجندة السياسية والدبلوماسية، بإضاءة نقاط على حساب نقاط أخرى، وذلك طبعا بما يخدم صالح الدولة التي تملك هذه الوسيلة، ومنه فقناة الجزيرة التي ذاع صيتها منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تمثل ذراعا إعلاميا قويا في يد دولة قطر الصغيرة حجما، القوية تأثيرا. وسنتطرق في هذا المبحث إلى الظروف التي احتضنت نشوء قناة الجزيرة ومقومات تأثيرها الإعلامي في المنطقة العربية خاصة، ثم الأهداف السياسية والإعلامية للقناة باعتبارها جزءا من الرؤى السياسية القطرية، لنصل إلى توصيف علاقات "الجزيرة " مع بعض الدول العربية خاصة ضمن أحداث "الربيع العربي" والذي برزت فيه القناة بشكل لافت.

المطلب الأول: نشأة وأهداف قناة "الجزيرة"

- **نشأة قناة "الجزيرة"**

كان ظهور الشبكات الإعلامية الخاصة كـ : شبكة قناة الشرق الأوسط (MBC) وشبكة راديو وتلفزيون (ORBIT) في روما، وشبكة راديو وتلفزيون العرب (ART)، وتلفزيون المستقبل من لبنان وشبكة لبنان الفضائية (LBC)، وقناة الجزيرة في الدوحة، وشبكة أخبار العرب (ANN) في لندن، وفضائيات وصل عددها في نهاية العام 2000 من آسيا إلى أوروبا حوالي 100 قناة تلفزيونية[1]، دليل على تشكل واقع إعلامي عربي جديد، يعتمد على الإعلام الخاص بدل الرسمي والحكومي في تلقي المعلومة حول قضايا تخص شؤون الجغرافيا العربية والإسلامية خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

وقد مثلت "الجزيرة "محطة إعلامية بارزة في الوطن العربي، وذلك نتيجة اعتمادها على وسائل متقدمة في عملية البث، واحترافية مراسليها وطاقمها في عملية نقل الخبر وحتى صناعته، وقد نجحت القناة عن طريق توليفة إخبارية جريئة، وبرامج حوارية ساخنة في جذب أعداد كبيرة من المشاهدين المتشوقين لمتابعة الحوارات العلنية بين المعارضين السياسيين وأنصار حقوق الإنسان والإسلاميين المتشددين يحاورون مسؤولين حكوميين وخبراء أكاديميين.

---

(1) Muhammed I Ayish, **the Changing of Arab Communications: Media Survival in the information Age**, "in: Kais, Hafez (ed): Mass Media, Politics and Society in the Middle East, New Jersey, Hampton Press inc, 2001, pp. 117-118.

يُنظر إلى هذه القناة على أنها أحد توجهات دولة قطر الجديدة، ويبدو أن العامل الأساس في بروز القناة واستمرارها، هو رغبة الدولة في أن تمنح هذه القناة لقطر صوتا خليجيا وإقليميا ودوليا كبيرا، وهو جزء من إحساس جيل الشباب في الخليج العربي بأهمية الفضائيات إعلاميا في مجاراة التطورات السياسية والاقتصادية الدولية.

وقد ظهرت القناة بعد إلغاء وزارة الإعلام ورفع الحظر عن الإعلام ومنها الرقابة، وإعطاء حرية أكبر لإبداء الرأي عبر الصحف. ومثلّت القناة نوعا من الإعلان بأن الحكم الجديد في قطر يتبنى الحريات العامة ومنها الرأي والرأي الآخر على أرض الواقع وليس بشكل دعائي، كما منحت الحكم الجديد شهادة عن تبنيه للديمقراطية. وتم عرض قضايا حساسة كانت محرمة سابقا، وأعطت هذه الفسحة من الحرية شعبية كبيرة للقناة أظهرت تميز دولة قطر عن سواها في المنطقة.[1]

انطلقت قناة الجزيرة الفضائية عام 1996 من العاصمة القطرية الدوحة كنموذج جديد للإعلام في العالم العربي، وتجاوزت المفهوم القُطري لتغطية الحدث الإخباري لتتخذ طابعا أكثر شمولية، فقد قامت الجزيرة بفتح أبواب الغرف المعتمة في كافة دول المنطقة العربية، وأخذت القضايا المختلفة لهذه الدول بالتحليل والنقاش والاستقصاء والتي كانت تعد قضايا من المحرم الحديث عنها رغم أنها تمس المواطن العربي بشكل مباشر.[2]

قد بدأت فكرة إنشاء القناة في ذهن فريق المعدين والمذيعين والفنيين الذين تركوا أعمالهم في شبكة (BBC) العربية في لندن، فسارعت الحكومة القطرية لتقديم الدعم المالي لمشروع القناة الجديدة والبالغ 140 مليون دولار عام 1996 وعلى مدى خمس سنوات على شرط أن تحقق استقلالها من الإعلانات التي تبثّ عبرها.[3]

كان الأمير حمد بن خليفة آلي ثاني صاحب فكرة إنشاء القناة مذ كان وليا للعهد في 1994، وقد عين لها لجنة من ثلاثة أعضاء انتقلوا إلى لندن وتباحثوا في كيفية تهيئة الفريق الفني والإداري بالقيام بسلسلة من الاتصالات مع صحفيين عرب مقيمين في لندن للعمل في القناة الجديدة، فصدر القرار عام 1996 القاضي بتعيين هيئة إدارة القناة من قبل مجلس الوزراء القطري.

---

[1] J.E. Peterson, **The Nature of Succession in the Gulf**, The East Journal, 201, 55. No.4, Autu man 2001, p. 591.

[2] زيد محمد حسن أبو شمعة، **دور قناة الجزيرة في التأثير على الدبلوماسية الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2008**، (أطروحة ماجستير، فلسطين: كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت، 2013)، ص 20.

[3] ادموند غريب وخالد منصور، **الإعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندان الدولة**، في: الإعلام والاتصال في مجتمعاتنا، (بيروت، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس 1999-2000)، ص 24.

بعد توقف قناة BBC أصبح طاقمها بلا عمل، وعلى عجالة تداركت قطر وربما تدارك الطاقم رغبة قطر إطلاق قناة فضائية ليتم بعدها توقيع عقد عمل لـ 120 صحافيا من طاقم القناة سابقا، ليصبحوا الطاقم المؤسس للجزيرة، على أن يمنحوا حرية التعبير في البرامج والتقارير التي سيقدمونها عبر القناة.[1]

بدأت القناة البث بواقع ست ساعات يوميا، ثم ازدادت إلى 12 ساعة حتى وصلت إلى 24 ساعة يوميا في الأول من يناير 1999، ووصل عدد كادرها إلى 497 موظفا، وكان لديها أكثر من خمسين مكتبا في مدن وعواصم حول العالم. يجمع مركزها في الدوحة مكاتبها الرئيسية في بناية واحدة، وهي تضم موظفين من مختلف الجنسيات العربية من سوريين ومصريين وعراقيين وفلسطينيين وجزائريين وغيرهم.[2]

كانت تغطية الجزيرة للحرب في كل من العراق وأفغانستان، وكذا البث الإخباري المباشر لمدة 24 ساعة منجزات جعلت من القناة محل اهتمام من قبل الفضائيات الغربية الكبرى، بل حتى انها أصبحت مرجعا أساسيا لهذه القنوات باعتبار أن الجزيرة أصبحت الصوت الإعلامي الأول في المنطقة كونها قادرة على التغطية الحية من قلب الاحداث والمعارك في أفغانستان والعراق.

مصادر تمويل الجزيرة: تبدي القناة نوعا من التكتم في بيان ميزانيتها، وهي تصرف مبالغ كبيرة لتغطية العناصر الأساسية في برامجها وهي التقارير الإخبارية، وإنتاج البرامج التسجيلية، والإنتاج وحده يكلف نحو 10 ملايين دولار، فضلا عن نفقات المكاتب في مدن العالم. يعتبر الطلب على الإعلانات مصدر تمويل مهم فعندما بدأت القناة البث، منحت احتكار الإعلان فيها إلى شركة تهامة للإعلان السعودية، وتم الاتفاق من خلال الشركة بين الحكومة السعودية والجزيرة إلاّ أن الاتفاق ألغي في فبراير 1999 من قبل الرياض، واضطرت الجزيرة إلى الاتفاق مع شركة إعلانات أخرى هي "إنترناشيونال كولف سبيس" في يناير 2000، ولها فرعان في دبي والدوحة. وقد رفعت قناة الجزيرة دعوى قضائية على شركة تهامة أمام المحاكم القطرية لإلغائها العقد من جانب واحد وطالبتها بمبلغ 3 ملايين دولار كتعويض.[3]

ويشير الدكتور في العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية إدموند غريب إلى أن الجزيرة واجهت أزمة مالية حقيقة في مطلع العام 2001، فلم يتبقَ من ميزانيتها سوى 24 مليون دولار هي هبة الأمير. واستطاعت أن تتجاوز الأزمة عن طريق الإعلانات، وبيع بعض البرامج الوثائقية والتقارير والصور الخاصة،

[1] المرجع نفسه، ص 25.

[2] المرجع نفسه.

[3] مفيد الزيدي، **قناة الجزيرة كسر المحرمات في الإعلام العربي**، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2003)، ص ص 139-140.

وتأجير المعدات لمحطات أخرى، وقد غطت هذه نسبة 15% من مصروفات القناة في العام 2001، وتأمل الإدارة أن تغطي نسبة أكبر تصل إلى 40-60% في نهاية العام 2001. وهناك مساع تبذل لأن تنفذ القناة خطة خصخصة على أساس تغطية نفقاتها في السنوات القليلة القادمة.[1]

مجلة فوربس الأمريكية المتخصصة في الشؤون المالية نشرت في مارس 2002 خبرا مفاده أن قناة الجزيرة تواجه تراجعا في ميزانيتها رغم أنها حظيت بسمعة وشهرة كبيرة في العالم، ولكن من المحتمل أن تكون قد تكبدت خسائر بلغت قيمتها 4 ملايين دولار من جراء الانخفاض في حجم الإقبال على الإعلان فيها.[2] وقد اعتمدت في تعويض خسائرها على إيجاد وسائل إعلانية أخرى خاصة فيما ارتبط بالشركات المتعددة الجنسيات الغربية.

وقد قامت القناة بالانضمام إلى باقة القنوات المشفرة التي تديرها الشركة العربية للتوزيع الرقمي (ADD)، حيث مثلت الخطوة حدثا هاما في تطور التلفزيون المدفوع في العالم العربي بما فتح المجال لطرح الآراء حول هذه الخطوة على نحوين: الأول هو إدراك القناة بأن مجانية الخدمات للقنوات العربية ستنتهي قريبا، والثاني هو ثقة القناة بمشاهديها كونها أعطتهم ما يجعلهم متابعين لها حتى في الخاص، وعلى كل حال فإن الهدف من هكذا خطوة هو كسب تمويل إضافي للقناة عبر الإعلانات التي ستوفرها لها الشركة العربية سنويا، ما يعوض تكاليف البث ولو جزئيا.

مثلت مسألة التمويل جزءً هاما من تكوّن قناة الجزيرة خاصة في مرحلة القوة الناعمة التي يمثل فيها المال عصب الحركة في قطاع هام كقطاع الإعلام، والجزيرة قد نشأت في جو تنافسي بينها وبين قنوات عربية وغربية تقدم خدمة مميزة في الوطن العربي، ما استدعى القناة لرفع التحدي بضمان التميز في نقل الأحداث وصناعة برامج تطرح مواضيع جريئة في الوطن العربي، تنتقد الوضع السياسي وتحاول صناعة وعي عربي نحو مواضيع الانتقال الديمقراطي وحرية الرأي وفساد المنظومات السياسية على مستوى الدول العربية، بما يخدم دفع الرأي العام العربي -المقصود بالمادة الإعلامية- نحو المزيد من مطالب التغيير والحرية، بما يخدم التغير في ميزان القوى الذي صعد بقوى التأثير الناعم كقطر على حساب القوى التقليدية كالعراق ومصر.

[1] مفيد الزيدي، **تاريخ قطر المعاصر 1913-2008**، (بغداد: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010)، ص 132.

[2] المرجع نفسه، ص 133.

- **أهداف قناة "الجزيرة ":**

يرسم الخط الافتتاحي لأي قناة ناشئة مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها، وبين العلن والخفاء تكون هذه الأهداف لظروف خاصة تتعلق غالبا بطبيعة القناة وملكيتها وتمويلها وسياستها، ما يحيلنا إلى تقسيمٍ يكون على مستويين: الأول سياسي بامتياز تتلخص فيه رسالة القناة بدعم الجهة المنشئة أو المالكة سياسيا وفكريا، والثاني إعلامي يتعلق بصناعةٍ مميزة وقادرة على المنافسة لأشكال الرسائل والمواد الإعلامية المطروحة.

قناة الجزيرة ليست بعيدة عن ذلك، ولا يمكن أن تكون مستثناة من هذا الواقع الإعلامي، رغم أنها شكلت ولا زالت تشكل نموذجاً إعلامياً عربياً متفرداً، إلا أنه وفيما يتصل بالأهداف إن كانت سياسية أو إعلامية فهي تتماهى مع هذا الواقع، وفي هذا الإطار يمكن فهم وتحليل ما قاله *محمد جاسم العلي* المدير العام السابق لقناة الجزيرة حينما أكد أن السبب الرئيس لانتشار شعبية الجزيرة يعود إلى أن القنوات التلفزيونية الأخرى إما أنها تمثل وتقدم وجهة النظر الحكومية أحادية الرأي أو لأنها تمثل النظرة التجارية، بينما لا تمثل الجزيرة وجهة نظر أي حكومة أو نظام ولا تسعى لتحقيق مكاسب تجارية، وإنما خلق واقع إعلامي عربي جديد.[1]

ويمكن فهم حديث محمد جاسم العلي بأن للجزيرة أهدافاً أخرى غير تلك التي ساقها لوجود القنوات التلفزيونية، وهي أهداف معلنة وأخرى غير معلنة، وفي الجانب غير المعلن للأهداف التي تسعى الجزيرة لتحقيقها والوصول إليها يمكن القول إن هذه الأهداف تتصل بدولة قطر حاضنة وممولة الجزيرة، وبدورها وطموحها السياسي الإقليمي والدولي، وبالمشروع الذي جاء به الأمير حمد بن خليفة عند استلامه لمقاليد حكم البلاد، حيث كانت الجزيرة أحد أولوياته وأحد أول المشاريع "الكبيرة" التي دشن بها فترة حكمه، ويمكن إجمالها بالآتي:

1/ قطر بعد الجزيرة ليست قطر قبل الجزيرة، وهو ما كان ضمن اهداف التأسيس لها من قبل القيادة السياسية القطرية، فهي قد منحتها صوتا خليجيا وإقليميا ودوليا مسموعا وكبيرا توازيا مع الجهود الدبلوماسية الضخمة التي طبعت الخارجية القطرية خاصة في فترة التأسيس للجزيرة مع الأمير حمد بن خليفة ووزير خارجيته.

2/ استعملت قطر السلاح الإعلامي للجزيرة، في مواجهة أي هجوم إعلامي من دولة أخرى، ومثال ذلك الخلاف السعودي - القطري التي كانت فيه "الشقيقة الكبرى" –السعودية- تملك منابر إعلامية كـ MBC وصحيفتي

[1] محمد عارف محمد عبد الله، **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)**، أطروحة درجة الماجستير، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2012)، ص 66.

"الحياة" و"الشرق الأوسط" لاستمالة الرأي العام الإقليمي والدولي إليها حول قضايا النزاع الحدودي على الغاز والنفط.

أما عن الأهداف الإعلامية التي دفعت لإنشاء قناة الجزيرة، فيمكن تحديدها بالنظر إلى طبيعة عمل القناة والحرية الإعلامية التي تعمل بموجبها والمهنية الكبيرة التي تتمتع بها على مستوى العاملين فيها وعلى مستوى مخرجات عملها الإعلامي من أخبار وتقارير وبرامج وغيرها، ويمكن إجمال هذه الأهداف بالآتي[1]:

أولاً: الحاجة الملحة لوجود إعلام سياسي عربي مستقل يتمتع بحرية إعلامية كبيرة ولا يخضع إلى النظام السياسي الرسمي العربي، وبالتالي لا يخضع لمقص الرقيب والإدارة الأمنية للمؤسسة الإعلامية.
ثانياً: الارتقاء بالإعلام العربي بعيداً عن النظرة التجارية والترفيهية، وهي النظرة التي أنتجت برامج ومواد إعلامية هبطت بمستوى الإعلام العربي.
ثالثاً: الدخول إلى عالم منافسة القنوات الفضائية الغربية التي احتكرت البث والرواية للأحداث العالمية والعربية لفترات طويلة مثل القنوات الأمريكية والأوروبية.
رابعاً: وقف الاحتكار السعودي لقطاع الإعلام العربي، حيث كانت المملكة العربية السعودية قد سيطرت على القسم الأكبر من وسائل الإعلام العربية بالملكية والتمويل.

المطلب الثاني: محددات خطاب قناة الجزيرة في البيئة العربية:

1. السياسة الإعلامية والتحريرية للقناة:

الإعلام هو ذلك النشاط الاتصالي الذي يتضمن مصدرا للمعلومات، ورسائل إعلامية، ووسيلة تنقل الرسائل وتعمل وفق أجندات خاصة، للوصول إلى الجمهور الذي يعتبر المقصود بالرسالة الإعلامية وعنصر الرأي العام المتشكّل حول قضية ما. ويمكن تعريف السياسة الإعلامية بأنها مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط المؤسسة الإعلامية تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة النشاط الاتصالي فيها، من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة في إطار النموذج الإعلامي والسياسي الذي تأخذ به الوسيلة الإعلامية، وأهداف هذه الوسيلة.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 67.

[2] سلطان محمد صاحب، **إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011)، ص114.

تعتبر قناة الجزيرة من القنوات العربية البارزة التي تؤكد على "أن لها سياسة إعلامية بعيدة عن مطامح الدولة القطرية وقيادتها الأميرية"، لكن ما مدى صدق هذا القول؟ إن الناظر لمختلف التحليلات والبرامج الحوارية التي تطرحها قناة الجزيرة يرى ذلك الخط المتميز، وهامشا كبيرا من الحرية في الممارسة الإعلامية الخاصة بها فهي في النهاية قناة خاصة تقع في دولة قطر، ومن الواجب عليها أن تتبنى الحياد في طرح أوجه النظر حول القضايا محل الاختلاف.

تؤكد القناة أنها تتبع سياسة إعلامية قائمة على فتح المجال لظهور كل الآراء والتوجهات والأيديولوجيات المعارضة والمؤيدة على شاشتها ومنحها الفرصة لعرض وجهة نظرها إزاء أي قضية دون تدخل من قبل القناة أو القائمين عليها أو مقدمي البرامج والأخبار فيها، الأمر الذي يعد ترجمة عملية لشعار القناة الذي ولد معها الذي يقول " الرأي والرأي الآخر".[1]

يعتبر "ميثاق الشرف المهني" و"دليل السلوك المهني" للصحفي من المبادئ التي ترتكز عليها الجزيرة في تكوين وتنصيب صحافيها، والذي من مبادئه -أي الميثاق- الصدق والجرأة والإنصاف بالإضافة إلى الاستقلالية والتنوع دون تغليب الاعتبارات التجارية والسياسية على المهنية[2]، وتطبع مبادئ هذا الميثاق عمل مهني الجزيرة إلى حد كبير، ويبقى عمل طاقم الجزيرة مميز بالنظر إلى الحصيلة الإعلامية التي قدموها طيلة سنوات عملهم، خاصة وأن المنطقة العربية مرت بالكثير من الأحداث منها حربي العراق 2003 وحرب أفغانستان التي كانت القناة بطاقمها حاضرا لنقل الأحداث وحيازة السبق الصحفي، بجرأة كبيرة على تحدي المخاطر، ما يبين إلى حد ما بأن القناة من الناحية الإعلامية سعت دائما لتقديم الأحسن، خاصة وأنها لم تكتف بنقل الحدث وفقط بل وحتى صناعته لتوّازي بذلك عمل دولة قطر على الصعيد الجماهيري.

في القضايا والأحداث الكبرى التي عرضت على الساحة الدولية والإقليمية، يعتبر الاستعانة بأهل المعرفة والدراية لتفسير الظواهر بأكثر علمية وعلى اختلاف الرؤى بدون تبني أحد الآراء المطروحة، من الخصائص التي ركزت عليها الجزيرة، ما يحيلنا إلى تفسير ذلك على أنه نمط الشمولية في طرح الفكرة من أوجه عدة وفي قالب إعلامي واحد ومتنوع من صنع الجزيرة مسؤولة عن تحريره وتوزيعه بالطريقة التي تراها مناسبة للوصول إلى أكبر عدد من المشاهدين، والجزيرة قناة تركز على إحداث التوزان الأيديولوجي والفكري باستضافة الشخصيات من مختلف التيارات الفكرية والطائفية حتى، فنراها تستضيف الليبرالي واليساري والقومي

[1] محمد عارف، ***مرجع سابق***، ص 68.

[2] من نحن، الموقع الرسمي لشبكة الجزيرة الإعلامية، تم التصفح في 2022/06/04:
https://network.aljazeera.net/ar/%D9%85%D9%86%D9%86%D8%AD%D9%86/%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9

والإسلامي والشيعي والصوفي في حلقات مناقشاتها عبر برامجها التي تطرح الكثير من القضايا محل الاختلاف، وخاصة برنامج "الاتجاه المعاكس" الذي هو عبارة عن حلبة بين متنافسين من مشارب فكرية مختلفة متضادة، والقصد منه التعريف بالقناة وإشهارها لدى مختلف الفئات في المجتمعات، وبالتالي صناعة ارتباط بينها وبين القواعد الشعبية التي تتابع الجزيرة اليوم على أنها ذلك الصوت العربي الذي تنضوي تحته رؤى المجتمعات خاصة اتجاه قضايا أممية كالربيع العربي.

نجحت الجزيرة عبر سياستها الإعلامية والتحريرية في إحاطة المشاهدين على اختلاف وتفاوت مستوياتهم الثقافية والمعرفية بدقائق الحدث اليومي العابر، فيما تحظى المواد الإخبارية المعروضة على شاشتها بمصداقية كبيرة، بحيث لم يسبق في عمر القناة أن سجل اختلاق لوقائع غير صحيحة أو تزييف لوقائع أخرى، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مشككين في مصداقية ومهنية ما يعرض على القناة من مواد وأخبار وتقارير أو إبراز قضايا على حساب قضايا أخرى، خصوصاً بعد تغطيتها لأحداث "الثورات العربية"، و"الثورة السورية" على وجه التخصيص.[1]

أثرت قناة الجزيرة في الوسط الإقليمي والدولي الذي تبث فيه موادها الإعلامية، فسياستها كانت بالدرجة الأولى مرتكزة على بناء وجه جديد للإعلام العربي، وقد أحدثت بذلك خلخلة في قوائم الاهتمامات السياسية واللوائح الرسمية في غالبية الدول العربية بما يتماشى مع مطالب جماهيرية أصبحت الجزيرة ملاذها لتلقي المعلومة بطريقة مهنية راقية في مواضيع أكثر حساسية تخص الجوانب السياسية والثقافية والدينية والمذهبية لم تكن المنظومة الإعلامية العربية سابقا بصدد التطرق لها، بسبب الجمود السياسي الذي طال الأنظمة العربية ما جعل العزوف واقعا صعبا والعمل الإعلامي الحر قضيةً يصعُب خوض التجارب فيها إلا في القليل النادر.

كانت الجزيرة بمثابة بوابة عبر من خلالها الإعلام العربي مرحلة جديدة، فقد فرضت سياستها الإعلامية التحريرية حدا للرقابة الحكومية العربية على الإعلام، خاصة وأن الجزيرة كانت قد أبدعت في صناعة برامج تتناول مواضيع عن الفساد والديمقراطية وكذا حرية التعبير وحق حرية الوصول إلى المعلومة، كنموذج إعلامي داعم لتغيير ديمقراطي داخل الدول العربية عبر زيادة الوعي حول هذه القضايا المهمة والمعاصرة، الأمر الذي أحدث ضجة كبيرة حول طريقة عمل القناة واتهامها من قبل دول عربية بأنها تدعم الفوضى وإثارة المشاكل.

[1] محمد عارف، ***مرجع سابق***، ص 70.

2. الجزيرة والعلاقات مع الدول العربية:

تعتبر الجزيرة في بيئة الأنظمة العربية قناةً تثير الكثير من الجدل، فهي ببرامجها الحوارية وتغطيتها الإخبارية أثارت حفيظة الكثير من الدول التي كانت تنعم بمواطن لا يسمع ولا يعلم وينفذ ولا يناقش، ونتيجة لذلك واجهت الكثير من الضغوط العربية عليها وصلت حد المطالبة بإغلاقها، بل وبسببها ساءت العلاقات القطرية مع باقي الدول في الخليج والمنطقة العربية ككل، فقطر تعتبر الراعي الأول للقناة ومكان منشأها، وعليه فهي محسوبة عليها، ومتوافقة في كثيرٍ من الأحيان مع أجندات السياسة الخارجية القطرية.

وسنحاول في هذا العرض التحليلي تحديد طبيعة علاقة قناة الجزيرة مع باقي الدول العربية الأكثر تعارضا معها، والتي قامت بإجراءات منع عمل المراسلين ومنع البث على بعض الأقمار الاصطناعية والتشويش على بثها، وسنناقش علاقة القناة بعدد من الدول العربية التي تأزمت علاقاتها مع دولة قطر حاضنة قناة الجزيرة.

المملكة العربية السعودية:

قد لا يكون من الصواب تأريخ تأزم العلاقات القطرية السعودية بنشأة وبث قناة الجزيرة، فالأزمة في العلاقات بين البلدين بدأت منذ ما قبل تأسيس قناة الجزيرة، والأسباب لذلك عديدة، حيث مثلت الخلافات الحدودية بين البلدين على مناطق غنية بالنفط والغاز الطبيعي بداية التوتر في العلاقات، وشعور السعودية بأن قطر تنافسها على الزعامة الخليجية التاريخية لها، كما مثل موقف السعودية من الانقلاب الأبيض الذي نفذه الشيخ حمد أمير قطر على والده حيث لم تعترف السعودية بالوضع القطري الجديد إلا متأخراً نقطة خلاف وتوتر دائم بين البلدين.[1]

رغم أن خلافات السعودية وقطر أعمق من قناة **الجزيرة**، إلا أن برامج القناة قد فجرت هذه المشاكل مرات عديدة وأخرجتها إلى السطح، خاصة برنامجي "الاتجاه المعاكس" و "بلا حدود" اللذين وجها انتقادات صريحة ولاذعة للنظام السعودي على مواقفه من القضية الفلسطينية وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المملكة[2]، كما زاد من حدة توتر هذه العلاقة استضافة القناة في مرات عديدة معارضين سعوديين مثل المعارض السعودي محسن العواجي الذي وجه انتقادات إلى *الملك عبد الله بن عبد العزيز* حين كان ولياً للعهد ولعدد من الأمراء.

[1] محمد عارف، **مرجع سابق**، ص ص 82-83.

[2] الزيدي، ***مرجع سابق***، ص ص 58-59.

كانت مبادرة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز للسلام مع إسرائيل محل انتقاد لاذع من الجزيرة، موجهة اتهامات بخيانة "القضية الفلسطينية" عبر برامجها، ما جعل السعودية تقدم على استدعاء سفيرها من قطر نهاية الهام 2002، هذا النقد للسياسة السعودية من قبل القناة استتبع نقداً أكثر حدة من قبل السعودية بأجهزتها المختلفة لقناة الجزيرة ولقطر. حيث كتب عبد الرحمن الأنصاري في صحيفة الوطن السعودية "إن وزير خارجية قطر أصبح وزير خارجية قناة الجزيرة، وإن القناة ظهرت على حقيقتها كأداة يتطاول القطريون فيها ويؤكدون أنهم موجودون على الخريطة، وإن هناك خطوطاً محرمة إذا تم تجاوزها عمداً فإن "تقبيل الأنوف وبوس اللحى لا يمكنه أن يصلح ما فسد"، كما شنت الصحف السعودية حملات عنيفة على القناة واستخدمت ألفاظاً قاسية ضدها.[1]

جمهورية مصر العربية:

يمكن أن نفصل علاقة قناة الجزيرة بمصر بفترة زمنية شكلت فاصلاً لطبيعة العلاقة بينهما وهي ثورة 25 كانون ثاني/يناير 2011، ولفهم طبيعة العلاقة لا بد من تفصيلها أولاً منذ ما قبل الثورة، فلم تخل العلاقة بين مصر و قناة "الجزيرة" من التوتر بسبب برامج القناة، والتوتر هذا كان بسبب تناول القناة للأوضاع الداخلية المصرية، والسياسات الخارجية والداخلية للنظام المصري، وقضايا الحريات والتعذيب في أقسام الشرطة المصرية، وقضية الأقباط، وقضية العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقضية علاقتها مع إسرائيل، وقضية حصار قطاع غزة وإغلاق معبر رفح البري، وقضية دور مصر خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام.[2]

تغطية الجزيرة لهذه الملفات المصرية الساخنة لم تعجب الحكومة المصرية التي رأت فيها استهدافاً لدور مصر القيادي القومي والإقليمي، ومحاولة للنيل من مكانة مصر السياسية والتاريخية، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى إغلاق مكتب القناة في القاهرة ومنع عمل مراسليها أكثر من مرة. كما تماهت الصحافة المصرية مع الموقف الحكومي، وشنت حملات نقد وتخوين عنيفة للجزيرة، واتهمتها بالعمالة للأمريكان والإسرائيليين، واتهمت مقدمي البرامج فيها بأنهم "مرتزقة وعملاء لأمريكا والصهيونية العالمية"، وفي هذا الإطار علقت مجلة "روز اليوسف" قائلة: "إن وزير خارجية قطر يريد أن يثبت لبعض المسؤولين الأمريكيين أنه يستطيع أن يحدث التغييرات التي يطلبونها من خلال قناة الجزيرة، وبدل من أن تكون القناة قناة إعلامية ووسيلة لخدمة

[1] محمد عارف، مرجع سابق، ص 83.

[2] محمد عارف، مرجع سابق، ص 84.

أهداف الأمة فإنها تثبت في كل لحظة أنها طابور خامس لتفتيت الأمة من أجل أهداف أعدائها ولخدمة مصالح من يديرها.[1]

وإذا كانت العلاقة بين الجزيرة ومصر قد قامت على التوتر الدائم، فإن هذا التوتر وصل حد الانفجار خلال ثورة 25يناير، حيث وصلت تغطية القناة لأحداث الثورة اليومية الحد الأقصى، فعطلت الجزيرة كل برامجها وفتحت بثها بشكل مستمر ومتواصل لتغطية أحداث وتطورات الثورة، واستضافت العشرات من السياسيين والمعارضين المصريين، وفي نفس الوقت استضافت الناطقين والمتحدثين باسم النظام المصري ولو بصورة أقل، فأثارت هذه التغطية المكثفة حفيظة النظام المصري الذي شعر أن الجزيرة تشارك الناس الثورة وتتفاعل معهم بل وتحرضهم عليها أيضاً مما يشكل خطراً على النظام الذي كان أصلاً في وضع صعب. ومع نجاح الثورة المصرية في إسقاط النظام المصري عبر إسقاط رأس النظام بتنحي الرئيس السابق حسني مبارك، بدأ العديد من المراقبين والمحللين بالحديث عن دور كبير ومؤثر للجزيرة في نجاح الثورة المصرية وإسقاط الرئيس السابق، في حين استمرت تغطية القناة للشأن المصري وللتفاعلات الداخلية المصرية بعد نجاح الثورة، وإن كانت تغطية ليست بالحجم الذي كانت عليه التغطية خلال أحداث الثورة.[2]

دول الربيع العربي الأخرى:

لعبت قناة الجزيرة دوراً ريادياً ومحورياً في تغطية أحداث الثّورات العربية، فخصصت على شاشتها مساحاتٍ واسعة لتغطية الثّورة في تونس ومن ثم في مصر، حتّى أنّها خصصت قناة للبث من مصر مباشرةً لحظة بلحظة أسمتها "الجزيرة مباشر مصر"، ثم بعدها في ليبيا واليمن وآخرها في سوريا، وكانت الجزيرة كالأم الشرعية للثورات العربية، احتضنتها منذ ولادتها وجاهدت لإسماع صوتها للعالم أجمع، ولم يثنها عن ذلك إيقاف بثّها على قمر النايل سات والتشويش على بثها، كما لم يردعها إغلاق مكاتبها ومنع مراسليها من العمل.[3]

البداية كانت **في تونس** 17 ديسمبر 2010–أولى الثورات العربية- حيث كانت القناة ممنوعة من العمل لسنوات طويلة، ولكن مع اشتداد المظاهرات عطلت القناة كل برامجها الاعتيادية وبدأت في بث موجة إخبارية مفتوحة حول الثورة التونسية، وبدأت في استقبال الأخبار والصور القادمة من تونس عبر الإنترنت وبثها، وظهر أن الناس في تونس يتابعون قناة الجزيرة بقوة وذلك لغياب الإعلام الرسمي الصادق، فيما رفع الثوار

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص ص 84-85.

[3] المرجع نفسه، ص 91.

التونسيون شعارات تمتدح الجزيرة ودورها. وحول تغطية الجزيرة لأحداث الثورة التونسية يقول الإعلامي الفلسطيني *عارف حجاوي* مدير البرامج في قناة الجزيرة: "كانت الجزيرة لتونس في ثورتها مرآة رأى الناس فيها أنفسهم، وكانت أقرب وسيلة إعلامية لعقول وقلوب الثائرين، على أن الجزيرة لا تبني وعياً عميقاً وثقافة سياسية متينة، وتكتفي بأن تجعل الجمهور يؤمن بما يجول في خاطره، وهي تشاطره أفكاره أكثر مما تبث إليه أفكاراً جديدة".[1]

وفي ليبيا (2011) استمرت الجزيرة على المنوال في تغطيتها للثورات، مستفيدة من النجاح الباهر الذي حققته في تغطية ثورتي تونس ومصر. وبدأت منذ اليوم الأول للثورة الليبية بتغطية أحداثها، واتهمت من قبل النظام الليبي بأنها قناة "الفتنة" وأنها "تنفذ أجندة قطر التابعة أصلا للأجندة الغربية في تفتيت الأمة العربية"، وهناك اتخذت الجزيرة موقفها بأن تكون مع الثورة وضد نظام القذافي، وبثت الكثير من الأخبار والصور حول "مجازر" كتائب القذافي وقصفها للمدنيين في بنغازي وغيرها من المدن الليبية، واستمرت تغطيتها بنفس الحرارة لحين سقوط نظام القذافي بسقوط العاصمة طرابلس ولاحقاً بمقتله.[2]

في البحرين (مارس 2011) الأمر كان مختلفاً، حيث انتقدت القناة من أطراف عديدة –حتى تلك التي كانت مؤيدة لها- نتيجة تغطيتها الباهتة وغير المتوازنة لأحداث الثورة في البحرين، وهي الثورة التي وإن صبغت بالطائفية إلا أنها تبقى لها أهداف ومطالب سياسية مشروعة لا يستطيع أحد إنكارها، ويبدو أن القناة خضعت لحسابات حساسية طرح القضايا الخليجية بالنسبة لها.[3]

في سوريا مرت تغطية القناة لأحداث الثورة السورية بمرحلتين: الأولى مرحلة التهميش وعدم الاهتمام الكافي، وكانت مع بداية الثورة وخلال الشهر الأول تقريباً منها، حيث وجهت للقناة انتقادات كثيرة لعدم الاهتمام بتغطية أحداث الثورة بنفس الأسلوب والطريقة التي غطت بها أحداث الثورات التونسية والمصرية والليبية، فقد كان خبر الثورة السورية يمر مرور الكرام على الشاشة دون تسليط الضوء الكافي عليه، في مقابل اهتمامها بقضايا أخرى أقل أهمية وأقل قيمة سياسية وخبرية وإعلامية. أما المرحلة الثانية فكانت بعد حوالي شهر من اندلاع الثورة السورية. مع اشتداد الثورة واشتداد القتل ونزيف الدماء والتظاهر في سوريا بدأت القناة في تغطية الحدث تغطية مفصلة، فأصبح الخبر السوري يتصدر أخبار وتغطيات القناة، وأفردت للثورة السورية مساحات واسعة من التحليل والنقاش، وشيئاً فشيئاً بات من الواضح وقوفها إلى جانب الثورة

[1] عارف الحجاوي: "**دور الجزيرة في الثورات العربية2011** من كتاب **الثورات وعالمنا العربي**، (بيروت: مؤسسة هاينريش بول، 2011)، ص 94.

[2] محمد عارف، مرجع سابق، ص 92.

[3] المكان نفسه.

السورية، وهو ما جلب عليها انتقادات عديدة أيضاً من مؤيدي النظام السوري، وتم التشويش على بثها أكثر من مرة. وبدأ الشعب السوري يهتف للجزيرة ويمجد دورها وتغطيتها لأحداث ثورته، في حين جلبت تغطية القناة لأحداث الثورة السورية ووقوفها إلى جانبها عليها انتقادات من داخلها توجت بعدد من الاستقالات لعدد من مذيعي ومراسلي القناة المهمين وعلى رأسهم مدير مكتبها في بيروت *غسان بن جدو*.[1]

وحول تجربة تغطية الجزيرة للثورات العربية يقول عارف حجاوي: "لم تنتصر الجزيرة في عصر الثورات بقدر انتصارها في حرب العراق، على أنها كانت الأكثر أثراً في هذه الثورات، وبعد انقضاء عصر الثورات ستبقى الجزيرة متمتعة بركائز قوة عديدة، وستظل متمتعة بسقف عال من الحرية الإعلامية، وبخبرة طويلة وتمويل متفوق، وبكونها محطة كل العرب، وستضاف إليها أنها المحطة التي أيدت الثورات العربية بدون تحفظ.[2]

[1] المرجع نفسه، ص ص 92-93.

[2] عارف الحجاوي، ***مرجع سابق***، ص 97.

المبحث الثاني

الأزمة الخليجية بين قطرودول المقاطعة

يعتبر إقليم الخليج العربي من الأقاليم ذات الثروات الطاقوية الكبيرة، ما قاد توجهات العالم كلها على النظر إليه منذ خمسينيات القرن الماضي، وعليه فالصراعات والأزمات كانت عنوان المنطقة الأبرز سيما تعلق الامر بترسيم الحدود، في القرن الحادي والعشرين ومع تغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية باتت دول صغيرة الحجم من قبيل قطر والإمارات ذات تأثير كبير على مستوى الإقليم، وله علاقات جيدة مع القوى الكبرى العالمية، في هذا المبحث سيتم التطرق إلى علاقات دولة قطر -شبه الجزيرة الصغيرة- بدول المقاطعة، والتي تأزم الوضع بينها وبين هذه الدول لعدة أسباب نذكرها من خلال الأزمة الخليجية التي انفجرت في الإقليم الخليجي عام 2017.

المطلب الأول: علاقات قطرودول المقاطعة

1. **قطروالدول المقاطعة قبيل الأزمة:**

- العلاقات القطرية -السعودية:

لا يمكن الحديث عن أي علاقة دون تناول سياقها التاريخي، فالتاريخ يبقى أساس أحداث الحاضر، والتراكمات التاريخية تبقى تؤثر سلبا أو إيجابا في رسم ملامح أي علاقة. ولذلك فإن العلاقات السعودية القطرية والعلاقات الخليجية - القطرية تبقى تتأثر بالماضي والتراكمية التاريخية. تبعا لذلك فإن استعراض التاريخ مثلا يأخذنا لعمق العلاقة بين حاكمي السعودية وقطر. ورغم ذلك لا يمكن في السياسة أن تبقى العلاقات تعاونية طالما أنها تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية.[1]

ترجع أصول العلاقات التاريخية بين قطر السعودية إلى بدايات القرن العشرين، عندما طالبت السعودية بضم قطر إليها، كونها جزء من إقليم الاحساء السعودي، ومع تفجر الذهب الأسود بقطر نشبت المشاكل أكثر حول أحقية قطر بالتنقيب عن نفطها بالتعاون مع الشركات الأجنبية خاصة وأن بريطانيا كانت الداعم لجهة قطر طيل تواجدها في منطقة الخليج، ما دفع السعودية في سنة 1965 إلى التوقيع مع قطر على اتفاقية ترسيم الحدود.

[1] عامر هاشم عواد، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في أزمة العلاقات القطرية – السعودية (2017 – 2021)، **قضايا سياسية**، 2021، العدد 64، ص ص 108 – 133.

تطورت هذه العلاقة إلى أن تفاقمت منذ حادثة "الخفوس" عام 1992 حين زعمت السلطات القطرية بأن قبيلة "آل مرة" ساندت القوات السعودية وقامت بمواجهة القوة القطرية، وقد قيل حينذاك بأن الحادث يتزامن مع طرح قضية التجمع القبلي في المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وقطر، حيث يتوزع أفراد القبيلة في المناطق الواقعة تحت سيادة البلدين. وفي سنة 1995 كانت السعودية قد استمالت رجال قبيلة "آل مرة" القطريين بالتعاون مع الأمير السابق *خليفة آل ثاني* للانقلاب على الحكومة والأمير *حمد بن خليفة* كخطوة سعودية لقلب نظام الحكم هناك، مما أضاف مشكلات في تاريخ العلاقات القطرية السعودية.[1]

وكانت قمة الخليج في ديسمبر عام 1996 مثار الجدل، حيث مع اختيار الشيخ جميل الحجيلان أمينا عاما لمجلس التعاون الخليجي مقابل مرشح قطر عبد الرحمان العطية، ظهر الرفض القطري من قبل الأمير *حمد بن خليفة* وذلك بالطبع على خلفية المحاولة الانقلابية التي كانت ضده العام 1995، والتي رأت فيها قطر بأن للسعودية اليد الطولى في ذلك رغم تواجد خليفة آل الثاني - الأمير الوالد المنقلب – في أبو ظبي حينما نُظّم الانقلاب، لكن قطر أبت إلا أن تجند آلتها الإعلامية ودعمها المالي في سبيل مناوَئة للسعودية.[2]

إن جملة المشكلات التي طغت على العلاقات القطرية السعودية في إطار البيت الخليجي، قد دفعت بالأمور نحو توتر دوري يميز سيرورة هذه العلاقة، وقد مثلت محاور ك قناة الجزيرة، دعم قطر لأحداث "الربيع العربي"، دعم قطر للإسلام السياسي، الهيمنة السعودية على مجلس التعاون الخليجي، أسبابا لنشوء أزمات دبلوماسية في تاريخ هذه العلاقات، تطورت إلى قطع العلاقات أحيانا وسحب السفراء، وتحالف سعودي إماراتي بحريني لشل وتوجيه السلوك السياسي للدولة الصغيرة، والتي تضطلع بدور كبير خاص مع أحداث "الربيع العربي".

- العلاقات القطرية الإماراتية

اتسمت العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بالتعاون الإيجابي الاستراتيجي حيال مختلف القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية وضمن التنسيق في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي وفي كافة المجالات، وعلى رأسها القضايا السياسية حيث شهدت هذه العلاقات زخما كبيرا في السنوات الأخيرة أكدتها الأحداث والتغييرات الحاصلة في العالم العربي خلال الأشهر الأخيرة، حيث سعى

[1] الهاشمي عبد الغاني مرابية، **السياسة الخارجية القطرية رهانات وتحديات المستقبل**، مذكرة ماستر غير منشورة، (الجزائر: المدرسة الوطني العليا للعلوم السياسية، 2020/2014)، ص ص 67 – 68.

[2] المرجع نفسه.

الجانبان للتنسيق في المواقف لأنه وبلا شك سيزيد من قوة الرأي المتوافق عليه، الأمر الذي عكس مستوى من التميز والرقي تتصف بها العلاقات بين الدول.[1]

خلال السنوات القليلة الماضية، حدثت تحولات على مستوى السلطة في دولة الإمارات كان لها تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية؛ فقد حدث تحول في النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، انتقل على إثره النفوذ من إمارة دبي إلى إمارة (أبو ظبي)، ومن أيدي حاكم دبي، الشيخ *محمد بن راشد آل مكتوم*، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "الصوري"، الشيخ *خليفة بن زايد آل نهيان*، إلى أيدي ولي عهد (أبو ظبي)، الشيخ *محمد بن زايد*.[2]

كانت عملية السلام في الشرق الأوسط قد ارتكزت على الجهود الإماراتية -القطرية بإيجاد حل سلمي شامل وعادل لقضية الصراع العربي الإسرائيلي. لكن هذا التنسيق ما فتئ أن فشل بفعل عوامل الاختلاف التي كانت فيها المنافسة بين قطر والإمارات، على من يملك أكبر قدر من القوة الناعمة والتأثير في الإقليم العربي والخليجي.

والقيادة الجديدة التي أظهرت فاعلية محمد بن زايد فيها، زادت من حدة التوتر القطري -الإماراتي، خاصة فيما تعلق بدعم الإخوان التي يملك محمد بن زايد مواقف شخصية عدائية تجاههم، وكذلك في أحداث "الربيع العربي" التي حاولت فيه الإمارات أن تشجع الثورات المضادة لثورات "الحراك العربي".

- العلاقات القطرية- البحرينية:

يعود تاريخ العلاقات بين قطر والبحرين منذ عقود مضت ولكن في العام 1939 قررت بريطانيا-القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة-، منح أرخبيل "جزر الحوار" إلى البحرين، التي حولتها البحرين إلى موقع سياحي، ولكن قطر لم تعترف بالقرار البريطاني في ذلك الوقت. وقد تطورت هذه العلاقات وأدى إلى نشوب خلاف عام 1986 إلى نزاع مسلح لولا تدخل الملك فهد بن عبد العزيز لرأب الصدع بين البلدين وإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. كما حاولت الإمارات التدخل لحل الصراع ولم تنجح.[3]

[1] المرجع نفسه، ص 70.

[2] محمد الراجحي، مضاوي الرشيد وآخرون، **حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها** ،تحرير: عزالدين عبد المولي والحواس تقية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، ص 70.

[3] مرابية، **مرجع سابق**، ص 69.

في مطلع العام 2001 قررت المحكمة الدولية في لاهاي بهولندا، بأحقية البحرين في "جزر حوار" ورفضت دعوى قطر للمطالبة بها، لكن المحكمة قررت أيضا سيادة قطر على جزيرة زبارة ورفضت الدعوى البحرينية المطالبة به كما حكمت المحكمة التي تعد قراراتها ملزمة ونهائية، بسيادة قطر على جزيرتين صغيرتين هما جنان وحد جنان.[1]

تقدمت المنامة باحتجاج على حكومة قطر بسبب فيلم بثته قناة الجزيرة التابعة لقطر، يسلط الضوء على الاحتجاجات المستمرة من قبل الشيعة في البحرين ضد الحكومة، وبدورها انتقدت الصحف البحرينية الفيلم الوثائقي المكون من 50 دقيقة ووصفتها بأنها أكاذيب وافتراءات، حيث يظهر الفيلم كيف كان يتم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في استهداف النشطاء، وذكرت صحيفة "الغارديان" أن الفيلم عرض على قناة الجزيرة بالإنجليزية فقط دون العربية، إذ يأتي ذلك بعد انتقادات واسعة تعرضت لها القناة القطرية بسبب تغطيتها المتحيزة ضد الانتفاضة في البحرين مقارنة بتعاطفها الكبير مع الثورات في مصر وتونس وسوريا.[2]

- العلاقات القطرية - المصرية:

إن الطبيعة العامة لعلاقات دولة قطر بجمهورية مصر العربية تستند إلى العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الشقيقين وتقوم هذه العلاقات على جوانب عديدة، منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حرصت دولة قطر خلال التاريخ الطويل للعلاقات أن تكون علاقاتها مع جمهورية مصر العربية علاقات مبنية على التقدير والاحترام المتبادل لما تمثله جمهورية مصر العربية من قيمة ومكانة هامة استنادا إلى تاريخها الطويل، وحرصت في نفس الوقت بعدم التدخل في شئونها الداخلية.[3] هذا على الصعيد الرسمي، أما في الواقع فإن العلاقات بين القاهرة والدوحة هي محطات، في عهد الأمير "حمد" توترت العلاقات خلال فترة "مبارك" وانسجمت بعد "الثورة" حيث أثار جدل الشارع المصري بعد وصول مرسي للرئاسة.[4]

انقسمت العلاقات بين قطر ومصر على مرحلتين، الأولى قبل ثورة 25 يناير 2011، حيث ساد التوتر والشد المستمر مع نظام حسني مبارك حتى وصلت إلى حد تجميد العلاقات والزيارات، ثم مرحلة ما بعد الثورة

[1] المرجع نفسه، ص 70.

[2] المرجع نفسه.

[3] الموقع الرسمي لسفارة قطر بجمهورية مصر العربية تم التصفح في 2022/8/6:

https://cairo.embassy.qa /

[4] مرابية، **مرجع سابق**، ص 71.

ودعم الدوحة لها منذ اليوم الأول، حيث بدأ الاستقرار يخيم على العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم والتي تتميز بعلاقات راسخة مع حكم آل خليفة في قطر، إلا أن الدعم التام لنظام مرسي أثار التوجس والريبة في بعض الأوساط الاجتماعية في مصر.[1]

لقد كانت هناك أسباب عديدة أدت إلى سوء العلاقة بين مصر وقطر في عهد مبارك، وعلى رأسها سياسة التنافس التي سادت بين القيادتين السياسيتين في كلا الدولتين، والتي حاولت فيها قطر أن تلعب دورا إقليميا في قضايا تحت رعاية القاهرة، بخاصة الملف السوداني والقضية الفلسطينية التي تعتبر محور الاهتمام العربي خاصة في الصراع العربي - الإسرائيلي، فقطر دعمت حركة حماس التي تملك علاقات سيئة مع القيادة المصرية بسبب مشاكل الحدود بين قطاع غزة الفلسطيني ومصر.[2]

ويعتبر استقبال قطر لرواد وشيوخ المعارضة في مصر أمثال الشيخ *يوسف القرضاوي* والدكتور *سعدالدين إبراهيم*، أحد عوامل التوتر في العلاقات المصرية القطرية، خاصة وأن لهم صوت مسموع في داخل مصر وخارجها على مستوى الوطن العربي، ومع وجود قناة الجزيرة، وجد هؤلاء المعارضين الوسيلة الملائمة للتأثير في الشارع المصري، بما يسهم في زعزعة استقرار الداخل المصري وما يخدم خارطة قوى وتأثير جديدة يكون لقطر دور كبير فيها.

وعليه فعلاقات قطر مع هذه الدول شهدت توترات كبيرة، مما ساهم في تفجر أزمات دبلوماسية بين الطرف القطري والأطراف السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وصلت إلى قطع العلاقات وسحب السفراء وحرب إعلامية ضارية شهدها الوطن العربي عرفت بأزمة الخليج التي سنتناولها في قادم البحث.

2. سياقات الأزمة الخليجية

إن قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين قطر والكتلة التي تقودها السعودية ليس بداية للأزمة بقدر ما هو انفجار لأزمة دامت عدة سنوات، وتبلورت منتصف عام 2017عندما وصلت ذروتها ووجدت المناخ الإقليمي والدولي مهيأً لذلك. ويؤكد كل من **جيمس جيفري** و**سايمون هندرسون** وهما باحثان متخصصان في شؤون الشرق الأوسط نفس هذا التصور، إذ يعتقدان أن أصول التوترات بنٌّ الفريقين تعود إلى عقود خلت،

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

وربما إلى أجيال كاملة من وجهة نظر الأطراف الرئيسية المتصارعة، لكن السبب غير الواضح هو اندلاعها المفاجئ في جوان مع قطع العلاقات الدبلوماسية وإنهاء الروابط الجوية والبحرية والبرية.[1]

انفجرت الأزمة الخليجية أو أزمة حصار قطر من قبل دول المقاطعة كما يسميها الإعلام القطري بعد يومين فقط من القمة العربية- الإسلامية- الأمريكية التي عقدت بالرياض يومي 21/20 ماي 2017، والتي حضرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى جانب ممثلي نحو 50 من الدول العربية والإسلامية، وكانت هذه القمة متمحورة حول موضوع مواجهة الإرهاب وكيفية احتواء إيران، وفي 24/ماي تم اختراق وكالة الأنباء القطرية ونشر تصريحات نسبت إلى أمير دولة قطر تميم بن حمد خلال حفل بالكلية العسكرية -وذلك حسب الرواية القطرية طبعا- وقد تضمنت التصريحات المنشورة اتهام أمير دولة قطر دول الحصار بالسعي إلى محاولات لقلب وتغيير النظام ببلاده وكذلك تصريحات له تشيد بإيران وحزب الله وتتحدث عن توتر العلاقات القطرية مع إدارة ترامب، مما كان ذريعة لحصار قطر ابتداءً من إطلاق حملة إعلامية استهدفت قطر، وصولا لإعلان ثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين بالإضافة إلى جمهورية مصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في 5 جوان 2017.

تضمنت الإجراءات أيضا إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترةً محددةً لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج. وكانت هذه الإجراءات غير مسبوقة في التعامل بين دول الخليج العربية، أو بينها وبين أي دولة أخرى، بما فيها إيران، حتى في أشد الأزمات التي شهدتها، ما يوحي أن الغرض منها كان إحداث حالة من الصدمة والفزع تدفع قطر مباشرة إلى الاستسلام لمطالب دول الحصار.[2]

وترجع خلفية التوتر القطري ودول الحصار إلى قضايا هي محل الخلاف منذ تأسيس الشبكة الإعلامية الجزيرة وتبني قطر لمواقف مخالفة لجاراتها في مسائل كدعم الإخوان وتمكينهم في البلدان العربية، والتعريض بقضايا الفساد في الوطن العربي على مستوى قناة هي الأشهر في العالم العربي والإسلامي، والتي تنهج خطا

[1] بول آرتس، كارولين رولانتس، **العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر**، ترجمة: ابتسام الخضرا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص

[2] **حصار قطر" سياقات استمرار الأزمة و آفاق حلّها**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، سلسلة تقدير الموقف، 3 جوان 2020)، ص 1.

تحريريا يدعم قيم الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة في بيئة سياسية عربية تستشري فيها السلطوية وتقييد حرية الكلمة والممارسة الإعلامية النزيهة.

لم تكن هذه الأزمة الخليجية كما تم التأكيد انطلاقا من مقاطعة 2017، فقطر وجاراتها الخليجيات على خلاف دائم، ففي فبراير 2014 سحبت الدول الثلاث السعودية والإمارات والبحرين سفرائها على خلفية الموقف القطري من الانقلاب العسكري في مصر الذي أطاح بنظام الرئيس المنتخب محمد مرسي في 3 جويلية 2013، ما أشعل نار الخلاف المصري القطري أكثر فأكثر خاصة وأن **قطر الجزيرة** كانت اللسان الأول لحال الثورات العربية إبان ما عُرف بالربيع العربي وخاصة ثورة 25 يناير بمصر.

مثلت التوجهات القطرية منذ منتصف التسعينيات، خاصة في السياستين الخارجية والإعلامية مصدر إزعاج للكثير من الحكومات العربية، وكانت مادةً لعنوان تأزم دوري في العلاقات مع هذه الدول لا سيما مع السعودية، التي تعتبر نفسها الدولة المركز في مجلس التعاون الخليجي والتي يجب أن ينصاع لها الجميع. إن تصرف قطر كدولة غير صغيرة بمعنى أدق، محاولتها كسر القاعدة القائلة ان الإمكانيات والقدرات البشرية، المادية والمعنوية تعتبر المحرك الرئيسي وراء تشكيل وتحديد كيفية تحرك الدول في النظام الدولي والإقليمي، ذلك أن الدول وإن تشابهت وظائفها، فإن قدراتها إمكانياتها وقوتها تتفاوت وتختلف كما يقول **كينيث والتز.**[1] أدى إلى دخولها فيما يشبه منافسة خليجية- خليجية ضد السعودية على ما يعرف بقلب النظام أو القطاع المحوري (Core States)، الذي يتكون في العادة من الدول التي تشكل أكبر قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، وكذا أكبر وزن ثقافي داخل النظام الإقليمي.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الخليجية

لقد شهدت العلاقات القطرية - الخليجية مجموعة من التوترات منذ اعتلاء الأمير حمد بن خليفة سدة الحكم، ومع السعي المتواصل للتخلص من رقابة الأخت الكبرى (السعودية) ازدادت هذه الخلافات رغم وجود مجلس التعاون الخليجي، حتى وصل الحال إلى الأزمة التي هي ماثلة اليوم في واقع العلاقات العربية – العربية، ويمكن تعديد الأسباب التالية التي كانت متفاعلة في صناعة أزمة الخليج بين قطر والسعودية وحلفائها:

[1] سمير سحقي، ليندة طرودي، "الازمة الخليجية الراهنة: الأسباب والتداعيات قطر، المملكة السعودية، الإمارات العربية، البحرين، مصر"،

1) الموقف القطري من أحداث الربيع العربي:

إن حِّدة التوتر بين الرياض والدوحة بدأت بوادرها في الارتفاع إلى هذا المستوى غير المسبوق مع أحداث "الربيع العربي"، لما أحدثه هذا الأخير من خلل في التوازن السياسي والطائِفي القديم للشرق الأوسط. فقد خلط الربيع العربي الأوراق في المنطقة وفق معطيات جديدة، وأيضا نتيجة لتباين موقف السعودية وقطر من هذا الحراك، وبدون الدخول في متاهات جدلية، يمكن طرح السؤال التالي: هل هي ثورات أم لا؟ أو في دهاليز التسمية هل هو حقا ربيع عربي أم خريف، فوضى أم ثورة...؟ ذلك أن ما يهمنا بشكل رئيسي هو النتائج المترتبة عن هذه الأحداث، خصوصا تلك المرتبطة بشكل مباشر بالأزمة الخليجية.[1]

بدأت أحدث "الربيع العربي" من حيث الزمن مع نهاية2010، وعرفت أوجها في سنة 2011، أّما من حيث المكان فقد انطلقت في شمال إفريقيا وبعيدةً نسيبًا عن دائرة الخليج العربي، لكنّها بدأت بسرعة في التنقل نحو الشرق لتصل إلى الخليج والشرق الأوسط، لتشمل في النهاية تقريبا كل أرجاء العالم العربي من المحيط إلى الخليج. ويعد الموقف القطري من أحداث الربيع العربي من أكثر المواقف وضوًحا، فقد ساندت الدوحة كل ما وقع في الأقطار العربية بدون استثناء حتى تلك الواقعة ضمن المنظومة الخليجية الوراثية على غرار البحرين والسعودية، وفي هذه الأخيرة يقول أحد كتاب هذا البلد، أن قطر حاولت دفع السعوديين إلى الخروج للشوارع يوم الجمعة 11 مارس 2011.[2]

سعت قطر منذ انطلاقة ثورات الربيع العربي إلى دعم هذه الثورات عبر الترويج الإعلامي ضمن مجموعة التقارير الحماسية والملتهبة التي كانت الجزيرة صاحبتها، والتي كانت القيم الثورية العاطفية والدعوة بالديمقراطية والحريات مجالها، ضمن خارطة سياسية عربية تشبعت بحكم الأنظمة السلطوية لسنوات طويلة، إضافة إلى ذلك، فقد استقطبت قطر المعارضين السياسيين وبذلت في سبيل بناء قواعد جماهيرية - لتصل أصواتهم- الكثير من المال، بغرض تغيير خارطة توزيع القوى في الوطن العربي، وقد كانت ليبيا مثالا واضحا على التدخلات القطرية في الشؤون الداخلية، فبالإضافة إلى الترويج الإعلامي والتمويل والفتاوى الدينية التي رعت قطر تخريجها إلى الرأي العام العربي حول الشرعية السياسية والدينية لنظام القذافي، فقد شاركت عسكريا في الإطاحة بنظام القذافي عبر إرسال 06 طائرات ميراج Mirage لإجراء عمليات القصف الجوية ضمن قوات تحالف الناتو.

[1] إلياس ميسوم، "أزمة قطر 2017: محاولة لفهم الأسباب"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد 3 (سبتمبر 2020)، ص ص 46 – 62.
[2] المرجع نفسه، ص 61.

إن موقف قطر -الدولة الأميرية الوراثية- الذي كان واضحا منه الاختلاف مع بقية الدول الخليجية الوراثية، كان بمثابة التحدي لقيم دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر التغيير الحاصل في البلدان العربية إبان أحداث الربيع العربي مجرد فوضى ممتدة ما تفتأ أن تصلها أضراره، وقد كانت الدولة السعودية والتي تعتبر أهم فاعل في دول الخليج وأكبره، من أشد المناهضين لهذه الثورات وطريقة الاحتجاجات الشعبية بل وشجعت وجود أنظمة سلطوية، وأشادت بضرورة الحل القمعي خاصة في الدول الواقعة في مجالها الحيوي ،مثل البحرين واليمن، إلا في حالة المعضلة السورية التي توافقت فيها السعودية وقطر على ضرورة تغيير النظام ولكن كل على طرفه وطريقته، فقطر دعمت الجماعات الإسلامية بها، أما السعودية والإمارات فقد استخدمت المؤيدين للعناصر العلمانية في الجيش السوري الحر.

2) دعم حركة تنظيم الإخوان:

تعتبر قوى الإسلام السياسي كحركة الإخوان المسلمين القوى السياسية الأكثر تأثيرا في الوطن العربي والإسلامي، لما لها من قدرة على الحشد والتعبئة والخطاب السياسي المؤثر عاطفيا في الرأي العام، وقد كانت ثورات الربيع العربي دليلا على قوة التأثير السياسي والحضور لجماعة الإخوان المسلمين في الساحة السياسية لعدة دول عربية كـ (حركة النهضة في تونس، ومرسي الرئيس المصري السابق المنقلب عليه بمصر، وحكومة الوفاق الإخوانية في ليبيا)، ما أعطى قطر دافعا لدعم هذه الجماعة ذات التأثير الكبير " كاستراتيجية تحيط بها نفسها من رياح التغيير التي طالت الأنظمة العربية"، فحركة الإخوان المسلمين تعتبر لسان حال الكثيرين من قادة الرأي في العالم الإسلامي والذين يشيدون بالدور القطري في دعم الشرعية. كانت قطر أكبر ممول لحكومة الرئيس المصري السابق محمد مرسي، حيث وفرت أكثر من 5 مليارات دولار في شكل قروض من دون شروط للقيام بإصلاحات كتلك التي طالب بها صندوق النقد الدولي.[1] كما أتاحت قطر الحماية لكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، فضلا عن ذلك رفضت تصنيف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية بعدما قامت السعودية، مصر، الإمارات، والبحرين بهذا الأمر (اللجنة الرباعية لمكافحة الإرهاب).

وعليه يمكن تفسير السلوك السياسي للدول المقاطعة على أنه رد فعل على دعم قطر لتنظيم يعتبر المعارض الأول لسياسات الدول في المنطقة، خاصة لما تم الإطاحة بحكومة الإخوان في مصر في جويلية 2013، وقد أغضب الهجوم الإعلامي لقناة الجزيرة على نظام عبد الفتاح السيسي، الرياض وأبوظبي اللتين ما صدقتا

[1] الفقي مصطفى، **مصر وقطر... رؤية محايدة**، (2015/05/05)، تم التصفح على موقع **الخليج الجديد** في 2022/06/04:
https://thenewkhalij.news/

سقوط نظام الإخوان في مصر خصوصا بعدما كانوا قد فقدو -جراء الربيع العربي- حليفا كحسني مبارك، فحصل في مطلع العام 2014 أن قامت الدول: السعودية، الإمارات، البحرين بسحب سفرائها من الدوحة، على أن تعيد قطر وجهة نظرها في عداء الانقلاب العسكري بجمهورية مصر.

في هذا الصدد يمكن القول أن قطر تستعمل الإخوان المسلمين كقوة ناعمة (Soft power) تتيح لها التأثير خارج حدودها، فهي رغم دفاعها عن الفكر الإخواني إعلاميا وماليا تمنع بالمقابل النشاط السياسي لهم داخل قطر، كنوع من البراغماتية التي تفسر السلوك القطري اتجاه هكذا حركات سياسية، فوقوعها بين السعودية التي تدعم الفكر الوهابي (Wahhabisme) وبين إيران التي ترعى الشيعية الخمينية (Khomeynisme) في العالم الإسلامي يفرض عليها كسب ذات الأداة لموازنة الخطر أولا وكسب التأييد والسمعة ثانيا، مما قادها في النهاية إلى التنازع مع السعودية التي لا تريد منازعا في زعامة العالم الإسلامي.

لقد كان اعتبار الإخوان حركة إرهابية في فيفري 2014 من قبل السعودية ثم حلفائها عاملا في تعزيز الانقسام داخل التكامل الخليجي، خاصة مع وجود صراع شيعي-سني الذي يضغط بدوره على المنطقة العربية عبر دعم الأذرع العسكرية والسياسية في المنطقة، كـ الحوثي في اليمن وحزب الله في لبنان، ما ساهم في تشكل تقاربات وتوازنات جديدة كـ التقارب القطري-الإيراني والتقارب التركي-الإيراني، والتوافق القطري-القطري، خاصة فيما تعلق بحركة الإخوان المسلمين، فإقصاء الإخوان من قبل السعودية وحلفائها أصاب فكرة الصراع السني- الشيعي بالتصدع خاصة وأن التمثيل الإخواني في الوطن العربي كبير جدا.

3) قناة الجزيرة:

تعتبر قناة الجزيرة إحدى أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية، وقد ضمت أحسن الكفاءات العربية والأجنبية في طاقم عملها، ما جعلها تتميز بخطها التحريري الحر البعيد عن الممارسة الرقابية للسلطة القطرية إلى حد ما، هذا النمط من الإعلام المفتوح الذي يتناول القضايا الحساسة كالفساد والديمقراطية في الوطن العربي جعل من القناة مثار جدل واسع، خاصة وأنها قناة احترافية تبنت النهج الديمقراطي في طرحها للآراء تحت شعار "الرأي والرأي الآخر"، ما دفع بكثير من الدول إلى غلق مكاتبها على مستوى بلدانهم ولوم قطر وحتى قطع العلاقات معها.

في سنة 2002 استضافت القناة أشخاصا من المعارضين لحكم آل سعود وطريقة الحكم في السعودية، والذين قد تناولوا بالقدح الملك "عبد العزيز"، فكان نتيجة ذلك أن سحبت الرياض سفيرها بالدوحة "صالح الطعيمي" ثم في 03 مارس 2003 قررت السعودية التأسيس لإعلام يوازي تأثير الجزيرة فكانت قناة "العربية"

التي تتبنى رؤية النظام السعودي، وفي العام 2010 تم إغلاق مكتب الجزيرة بالكويت على خلفية تناولها لموضوع العلاقات الكويتية-العراقية والذي اعتبرته تدخلا في شؤونها الخاصة، وتم قطع العلاقات التونسية القطرية بعد استضافة القناة للمعارض التونسي "منصف المرزوقي" والذي دعا من خلال القناة إلى العصيان المدني.

ليس مستغربا أن يكون من مطالب دول الحصار إغلاق قناة الجزيرة لإدراكهم بأن الجزيرة هي السلاح الأقوى بيد قطر، والتي عمدت الأخيرة إلى تطويرها من مجرد قناة تذيع الأخبار إلى شبكة إعلامية متنوعة ومتعددة الاختصاصات تضم أنشطة في شتى مجالات الإعلام والسياسة والثقافة والرياضة، وبلغات عدة كالإنجليزية والتركية والبوسنية، إضافةً طبًعا إلى اللغة العربـيّة، كما أطلقت قناة تختص بالأفلام الوثائقية 2007، فضًلا عن مركز بحثي متخصص تم تدشينه عام 2006 يختص بالدراسات السياسية والقضايا الإقليمية والدولية (مركز الجزيرة للدراسات) متاح بنسختين العربية والإنجليزية، إلى جانب أنه يضم أقلاما أكاديمية محترمة وذات مقروئية. كل هذا أعطى لقطر قوة ناعمة غير متاحة للكثير من القوى الكبرى.

يمكن اعتبار قناة الجزيرة أداة قطر في دبلوماسيتها العامة والتي تمكنها من ممارسة دورها في المنطقة، وحسب موقع **ويكليكس** الجزيرة تمثل ورقة مساومة في السياسة الخارجية لدعم جدول أعمالها على المسرح الإقليمي والدولي، وفي الأزمة الخليجية كانت الجزيرة تلعب دور الحامي في رقعة الصراع الخليجي، فقد أدارت القناة الأزمة بكل احترافية سيما ما تعلق بتوجيه الرأي العام إلى المناطق المرغوبة نتيجة امتلاكها المعلومة. يقول **معتز سلامة** رئيس وحدة الدراسات العربية بالمركز العربي للأهرام: "أن التعاطي الإعلامي للجزيرة مع أوضاع كل من المملكة العربية السعـودية والإمارات خلال الأزمة بلغ حًدا تجاوز محرمات كثيرة في الواقع الخليجي؛ فتناولت قضايا، ووظفت لغة وأسلوبًا لم يكن مسموًحا بهما في علاقات دول الخليج ببعضها البعض، خاصة فيما يتعلق بالمملكة العربـيّة السعـودية، إذ تعتبر شؤون الأسر الحاكمة من أخص الشؤون التي ابتعدت عنها كل الدول الخليجية إعلاميًا على الأقل".[1] ما شكل حالة الصراع السياسي والإعلامي القائمة التي طبعت علاقات الدول الخليجية.

[1] معتز سلامة، على هامش الأزمة مع قطر... كيف يمكن مواجهة إعلام "الجزيرة"؟، تم الاطلاع في 2022/6/5:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16359.aspx

4) التقارب مع إيران:

تحكم العلاقة الإيرانية-القطرية عوامل عديدة، ويأتي في مقدمتها من حيث الحضور والتأثير الدائم العامل الجغرافي، المتمثل في الجوار والتشارك بالحدود البحرية في مياه الخليج العربي، وهو ما يفرض باستمرار التزامات متعلقة بالحفاظ على التنسيق والترتيبات المتعلقة بمصالح أمنية واقتصادية عدة.[1] ويعتبر

خريطة رقم 01: توضح حقل الغاز المشترك بين قطر و إيران.

المصدر: https://hafryat.com

الغاز المتواجد في حقل "**غاز الشمال**" كتسمية قطرية "**وفارس الجنوبي**" كتسمية إيرانية، هو أكبر حقل غاز بالعالم حيث يحتوي على ما يقدر بـ 50,97 تريليون متر مكعب، لأجل هذا تظل قطر حريصة على الاحتفاظ بمستوى جيد من العلاقات مع إيران بسبب هذا المحدد الجغرافي. لكن إلى جانب ذلك فإن الرؤية القطرية لموقعها من إيران ودول الخليج يحتم عليها في سعيها نحو إيران أن تحتفظ بمسافة متساوية من القوى الأخرى بالمنطقة. لقد اعتمدت قطر على غرار عدد من دول الخليج الصغير على **استراتيجية التحوط**، بحيث تبنت مبدأ مسايرة السلوك الإيراني، وفي الوقت نفسه العمل على تطوير قوتها بما يوازن هذا السلوك، الأمر الذي يقلل من خطورة الصراع مع إيران على المدى القصير، ويتيح الفرصة لها للحفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الإيراني على المدى البعيد.[2]

حتى العام 2017 كانت العلاقات القطرية-الإيرانية تتسم بالبرودة، نتيجة الاختلاف في الموقف إزاء تطورات وأحداث "الربيع العربي"، وقد كانت قطر سحبت سفيرها من إيران مطلع عام 2016 على خلفية اقتحام السفارة السعودية في طهران، إلا أنه عقب إعلان المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين

[1] بشير خالد، "إيران وقطر... ما أبرز المرتكزات والمحددات للعلاقة الثنائية؟"، تم التصفح بتاريخ: 2022/06/02:
https://hafryat.com

[2] يوئيل جوزانسكي، سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجاً، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، تم التصفح في 2022/06/02:
https://rsgleb.org/article.php?id=744&cid=11&catidval=0

ومصر قطع العلاقات مع قطر في يونيو 2017، كان الخيار القطري هو اللجوء إلى إيران كمنفذ لخفض ضغط الحصار، فتضاعفت أرقام التبادل التجاري بين قطر وإيران واكتسبت العلاقات الثنائية زخما أكبر سيما بعد توقيع اتفاق ثلاثي في طهران خلال نوفمبر 2017 بين قطر وإيران وتركيا يقضي بزيادة التبادل خلال أزمة الحصار وتكوين جسور امداد ونقل تكون فيها إيران هي الوسيط بين قطر وتركيا، ما زاد من حفيظة دول الحصار الرافضة لمحور إيران تركيا وتدخلاتهم الإقليمية.

5) القيادة القطرية:

تؤدي العوامل البنيوية الخاصة بالنظامين الإقليمي والدولي دورا مهما في رسم ملامح السياسة الخارجية القطرية، وهذه سمة عامة تشترك فيها جميع الدول صغيرها وكبيرها، إلا أن هذه السياسة لا يمكن فهمها بعمق من دون الإلمام بطريقة تفكير النخبة القطرية وتصوراتها لهذه العوامل والتحديات، وكيفية التعامل معها، بما يسمح بتحييدها أو التقليل من تأثيرها. ويمكن القول إن السعي نحو تعظيم دور قطر الإقليمي وانتزاع اعتراف به هو نتاج رؤية صانع القرار القطري لموقع بلاده في الإقليم والعالم، بدليل أن سياسة قطر الخارجية تغيرت جذريا عند تغير النخبة الحاكمة القطرية في عام 1995.[1]

النخبة الحاكمة في أي بلد هي التي تحدد سلوك الدولة على الصعيد الخارجي خاصة على مستوى الأنظمة الملكية كما هو الحال في دول الخليج العربي، لقد كانت القيادة القطرية في السابق منضوية تحت لواء الدولة الأكبر منها حجما وقوة السعودية، توجه جزئيا سلوكياتها ضمن مسألة التعاون الخليجي خاصة بعد حرب العراق التي عرت الواقع الأمني لهذه الدول، ومع مجيء قيادة جديدة في 1995، سعى الأمير حمد بن خليفة إلى تغيير موقع بلاده من خارطة التأثير السياسي والإقليمي، فكانت أولى الخطوات المهمة تحصيل غطاء أمني قوي يمنع عن قطر أي عدوان خارجي، ولا يوجد أهم من الولايات المتحدة الأمريكية -رغما تواجدها مسبقا بقطر- حليفا قويا ترتكز عليه لتحقيق الأمن، لقد احتاج الواقع القطري إلى جرأة سياسية على مستوى القيادة لتبني خطط التنمية السياسية والاجتماعية بعيدا عن شبح التسلط السعودي.

هذا التوجه الجديد للقيادة القطرية في إدارة علاقاتها الخارجية قد تقاطع في كثير من الأحيان مع سياسة دول الخليج في المنطقة، ويعتبر سعي القيادة القطرية إلى بناء منظومة إعلامية كالجزيرة عاملا لسخط الدول العربية التي ترفض السياسة التحريرية للقناة سيما ما تعلق بمسائل الديمقراطية وإطلاق الحريات، وليس

[1] Fatima Ayub, "**What Does the Gulf Think about the Arab Awakening?"** Gulf Analysis, London, European Council on Foreign Relations (ECFR), (April 2013), p. 3.

يعني ذلك براءة الأخيرة من التهم الموجهة لها من قبل هذه الأنظمة بإثارة الفوضى ونشر خطابات التحريض على منابرها الإعلامية، ولكن الفهم الموضوعي ضرورة في البحث عن الحقيقة.

إن حصار الدول لقطر ارتبط حسب أغلب التحليلات بولي عهد السعودية *محمد بن سلمان* الذي كان تسلمه لولاية العهد مثار الكثير من الجدل، وبدرجة أقل ولي عهد أبو ظبي *محمد بن زايد آل نهيان*، الذَيْن كانا يتقاسمان الدور الحركي في التأثير على سياسيات دولتيهم اتجاه قطر، وقد ساعدهم في ذلك مجيء الجمهوريين إلى البيت الأبيض الأمريكي، فبتولي *دونالد ترامب* رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بات لهم طرفٌ موالي يسمح لهم بالحركة ضد قطر التي كانت مدعومة من الديمقراطيين.

إن فوضى المواقف الأمريكية بين تولي الجمهوريين في الرئاسة وتأثير الديمقراطيين في الكونغرس، والأعراف الأمريكية في دعم وتأييد الديمقراطية في العالم، أعطى هامش المناورة السياسية للسعودية والإمارات في الحركة ضد قطر، فمنذ أعلنت دول الحصار العربية الأربع، السعودية والإمارات والبحرين ومصر، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر في 5 جوان 2017، وفرض حصار سياسي واقتصادي عليها، بذرائع دعم الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة، والموقف الأميركي يتخبط بطريقة فاضحة، ما أثار عاصفة من الانتقادات المحلية والدولية. وفي الوقت الذي سارع وزيرا الخارجية والدفاع الأميركيان *ريكس تيلرسون* و*جيمس ماتيس* - ومنذ اليوم الأول لقطع دول الحصار العلاقات مع قطر - إلى حث الأطراف المختلفة على الهدوء وإيجاد حل سلمي للأزمة[1]، كان ترامب يناقض تصريحاتهما خلال سلسلة من التغريدات، اتَّهم فيها قطر بدعم الإرهاب، بل حرص على الظهور وكأن زيارته إلى الرياض وعقده قمة مع خمسين زعيم دولة عربية وإسلامية فيها، لمكافحة الإرهاب، في 21 ماي2017، بدأت تؤتي أكلها من خلال إعلان التصعيد الذي اتبعه محور دول الحصار الأربع تجاه قطر.[2]

يمكن فهم الدور الأمريكي خاصة مع ترامب على أنه إذكاءٌ للصراع الخليجي، وطبعا بما يخدم الصالح الأمريكي، فقد درت الأزمة الخليجية المزيد من الأموال إلى الخزينة الأمريكية على خلفية صفقات لشراء الأسلحة، ومما ساهم في ذلك تصعيد دونالد ترامب مع إيران والذي دفع بالسعودية والإمارات والأردن إلى صفقة سلاح قدرت بـ 8 مليار دولار تجاوز فيها الرئيس الأمريكي محاذير الكونغرس بحجة أن " هناك حالة

(1) **Press Availability with Secretary of Defense James Mattis, Australian Foreign Minister Julie Bishop, And Australian Defense Minister Marise Payne**, U.S Department of State, 24 /JULY/2018, accessed on 03/ June/2022, at: https://2017-2021.state.gov

(2) Frida Ghitis, "**Middle East Madness Engulfs Iran, Qatar and US**," *CNN,* 27/July/2017, accessed on 03/ June/2022, at: http://cnn.it/2rWxXaz

طوارئ وطنية بسبب التوتر مع إيران"، ما يؤكد أن عقلية التاجر البراغماتي هي ما يدفع بالرئاسة الأمريكية لتسيير ملف الأزمة الخليجية. من هذا المنطلق يذهب بعض المحللين أَن الهجمة الشرسة على قطر ما كانت لتكون لولا الضوء الأخضر من طرف الرئيس الأمريكي *دونالد ترامب* Donald Trump بحيث أن الأزمة الخليجية جاءت مباشرة بعد أيام قليلة من زيارة ترامب للسعودية في إطار قمة الرياض 20-21 ماي 2017، أين استعادت السعودية والإمارات - كما ترى قطر - الثقة بالنفس مع انتخاب ترامب رئيسا للولايات المتحدة، ونشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي وولي العهد آنذاك في السعودية لأسباب داخلية وخارجية. وعادت القيادتان إلى سياستهما الهجومية، وبدأت بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأمريكية عديدة.[1]

يُروى أن الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية استدعى ذات يوم وزير خارجيته عمر السقاف بشكل عاجل، بعد هزيمة حرب عام 1967، إلا أن السقاف رغم علمه بمواعيد الملك وانتظاره زيارة وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد، ظن أن الملك قد تلقى خبرا او هاتفا بالحرب وظروفها، ولما دخل الوزير على الملك، سأله الملك: قل يا عمر هل تعرف ما هما الدولتان العظميان في العالم اليوم؟ دهش السقاف لسؤال الملك وبساطته وأجاب بشيء من الهدوء: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فما كان من الملك إلا أن ابتسم وقال: " أضف إلى معلوماتك بلدا ثالثا هو الكويت". تروى هذه القصة للدلالة على غرور دولة صغيرة كالكويت وشعورها بأنها قوة وذلك قبل غزو العراق لها بالطبع، فسوء تقدير الحجم والمكانة يقود إلى الفهم الخاطئ لتطور الأحداث، مما قاد قطر إلى الحصار الذي فرض عليها منتصف العام 2017، وإملاء مجموعة من الشروط من قبل دول الحصار نذكرها كالآتي: [2]

1. إغلاق قناة الجزيرة.
2. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران.
3. إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.
4. قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش.

[1] **أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها**، (قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2017)، ص 3.

[2] **هذه مطالب الدول المقاطعة لقطر ومهلة 10 أيام لتنفيذها**، تم التصفح في 2022/06/04 على الموقع: https://www.alarabiya.net

5. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعـودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.
6. تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية.
7. وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانًا إرهابيًا.
8. أن تقدم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها.
9. التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة.
10. أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة بما يضمن الأمن القومي الخليجي العربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي 2014.
11. تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضينْ الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.
12. إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل: العربي الجديد).
13. أن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

هذه المطالب في نظر الدولة القطرية غير قابلة للتنفيذ، كما صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية القطرية "*سلطان بن سعد المريخي*" في اجتماع مجلس الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية القطرية الدورة الـ 148 قائلا: "إن السعودية وحلفائها الثلاثة طرحت أمام السلطات القطرية مطالب غير قابلة للتنفيذ، فيما وصف إيران بأنها دولة شريفة"، على هذا استمر الخلاف الخليجي الحاد كون كل طرف متعصب لرأيه، فيما استفادت القوى الإقليمية المتمثلة في إيران وإسرائيل وتركيا من ضعف وحدة القرار الخليجي ضمن تصارع الأشقاء.

المبحث الثالث

الأزمة الخليجية من خلال خطاب قناة "الجزيرة"

يتناول هذا الجزء من الدراسة الأطر الإخبارية التي ركزت عليها قناة الجزيرة في التعامل مع الأزمة الخليجية، وذلك كنوع من الإدارة الإعلامية للأزمة بما يخدم أجندة السياسة الخارجية القطرية عامة وفي ملف الأزمة الخليجية خاصة، وعليه سيتم استنتاج العلاقة بين القناة ودولة قطر وتقديم شواهد من الواقع لتعزيز الفرضية الأساسية التي نحن بصدد تأكيدها من خلال ما يلـــــي:

المطلب الأول: الإطار النظري

بالاعتماد على دراسة سابقة قام بها كل من البروفيسور *علي عباس فاضل* والباحث *مصطفى علك عبد الحسن* بكلية الإعلام بجامعة بغداد. والتي اهتمت بتحليل الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، حيث اعتمدا منهج تحليل المضمون لمجموعة من النشرات الإخبارية في القناتين على مدار ثلاث أشهر، أظهرت النتائج التي توصل لها الباحث من حيث المضمون للقناتين في ثمانية أطر رئيسية هي (الأطر المطروحة لتسوية الأزمة، أطر الصراع، أطر أسباب الأزمة، الأطر الاقتصادية، الأطر الاستراتيجية، الأطر القانونية، الأطر الإنسانية، أطر الآثار المترتبة عن الأزمة)، مع تباين في حجم الانتقاء والإبراز أو الاستبعاد بين القناتين، إذ جاءت قناة الجزيرة في المرتبة الأولى في **إبراز** فئات الأطر: (**الأطر المطروحة لتسوية الأزمة، أطر الصراع، الأطر الاستراتيجية، الأطر القانونية**)، فيما أبرزت قناة العربية الأطر: (الأطر الاقتصادية، أطر أسباب الأزمة، أطر الآثار المترتبة عن الأزمة)، وذلك اتساقا مع سياسات الدول الراعية لهذه القنوات.

سنركز في تعليقاتنا على الملاحق على جانب قناة الجزيرة والأطر الإخبارية التي أبرزتها القناة أكثر من غيرها، مع الإبقاء على وجه المقارنة بينها وبين قناة "العربية " التي تمثل جانب دول المقاطعة وبخاصة السعودية التي أنشأتها.

في البداية سنعرف بالإطار النظري الذي اعتمدت عليه الدراسة السابقة المتمثلة في (**الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية**)، والتي ارتكزت على "**نظرية الأطر الإخبارية**" لتقسيم فئات الأخبار المتناولة في سياق الأزمة الخليجية من قبل قناة الجزيرة وقناة العربية، والذي تم الارتكاز فيه على أخذ مجموعة من النشرات الإخبارية الرئيسية للمدة من (2017/05/24) إلى (2017/08/21) والتي كانت 90 نشرة لكل قناة، لتكون العينة المنتقاة هي 60 نشرة بواقع 30 نشرة لكل قناة.

الأطر الإخبارية: هي انتقاء زوايا أو جوانب معينة من الحدث أو القضية وجعلها الأكثر بروزا وتوكيدا واستبعاد وحذف زوايا أو جوانب أخرى في النص الإخباري، الأمر الذي يقدم فيه المحتوى الاخباري بالشكل والمضمون بما يتلاءم واتجاه القائم بالاتصال نحو توصيف المشكلة وأسبابها وحلولها المقترحة.[1]وعليه يكون لوسائل الإعلام في إدارة الأزمات مهمة مزدوجة، أي إنها ذات جانبين:

جانب إخباري: ويكون من خلال متابعة أخبار الأزمة وعرض نتائج مواجهتها، والسعي لصدها وتحجيمها والكشف عن تطوراتها ومدى النجاح في التعامل معها، ويتم بنقل المعلومات بأمانة ومصداقية وسرعة إلى الجمهور.

جانب توجيهي: ويعد الجانب الأهم والأخطر في العملية الإعلامية، لأنه يقوم على حاجة صاحب القرار لكسب التأييد والدعم من القوى المتصلة والمهتمة والمرتبطة بالأزمة لمعالجتها لأنها تؤثر وتتأثر بمصالحهم، عن طريق عملية مخططة تحدث المعرفة الجيدة وتشكل تأثيرا إيجابيا في ثقافة الفرد والمجتمع.[2]

الأطر التي سنركز عليها في التحليل هي التي استطاعت فيها قناة الجزيرة أن تتفوق على قناة العربية في إبراز الفئات الإخبارية التي تخدم السياسة الخارجية القطرية في سياق الأزمة، وهي خمسة أطر كما يلي:

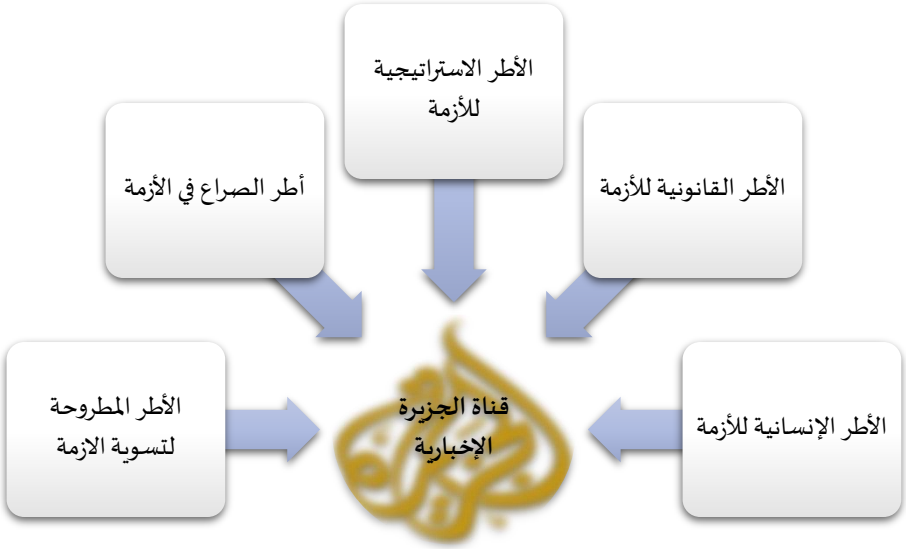

شكل رقم 03: الأطر الإخبارية التي أبرزتهم قناة الجزيرة. "إعداد الطالب بالاستعانة بالدراسة السابقة"

[1] مصطفى علك، علي عباس فاضل، الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مجلة الآداب، العدد 137، (جوان 2021)، ص ص 578 – 598.

[2] المرجع نفسه.

- **الأطر الإخبارية الرئيسية للأزمة الخليجية:**

ت	القناة / الفئات	الجزيرة		العربية		الإجمالي	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	الاطر المطروحة لتسوية الازمة	٤٦	٦٩.٧	٢٠	٣٠.٣	٦٦	١٠٠.٠
٢	اطر الصراع	٣٢	٥٠.٠	٣٢	٥٠.٠	٦٤	١٠٠.٠
٣	اطر أسباب الازمة	١٤	٤٥.٢	١٧	٥٤.٨	٣١	١٠٠.٠
٤	الأطر الاقتصادية	١٠	٣٣.٣	٢٠	٦٦.٧	٣٠	١٠٠.٠
٥	الأطر الاستراتيجية	٢٢	٨٤.٦	٤	١٥.٤	٢٦	١٠٠.٠
٦	الأطر القانونية	١٥	٩٣.٧	١	٦.٣	١٦	١٠٠.٠
٧	الأطر الإنسانية	٧	٦٣.٦	٤	٣٦.٤	١١	١٠٠.٠
٨	اطر الاثار المترتبة على الازمة	٣	٣٠.٠	٧	٧٠.٠	١٠	١٠٠.٠
	الإجمالي	١٤٩	٥٨.٧	١٠٥	٤١.٣	٢٥٤	١٠٠.٠

الصورة رقم 02: الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مصطفى علك، علي عباس فاضل، ص 584.

- **الأطر المطروحة لتسوية الأزمة:**

ت	القناة / القنات	الجزيرة		العربية		الإجمالي	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	دعم الوساطة الكويتية	٢٨	٨٤.٨	٥	١٥.٢	٣٣	١٠٠.٠
٢	التزام الحوار وضبط النفس واتباع الطرق الدبلوماسية	٨	٨٨.٩	١	١١.١	٩	١٠٠.٠
٣	استجابة قطر لمطالب الدول المقاطعة	٢	٤٠.٠	٣	٦٠.٠	٥	١٠٠.٠
٤	رفع الحصار عن قطر	٥	١٠٠.٠	٠	٠	٥	١٠٠.٠
٥	الوساطة تركية لتسوية الازمة	٢	٥٠.٠	٢	٥٠.٠	٤	١٠٠.٠
٦	إيقاف الدعم والتمويل القطري للإرهاب والتطرف ومكافحته	٠	٠	٣	١٠٠.٠	٣	١٠٠.٠
٧	غلق القاعدة التركية في قطر	١	٥٠.٠	١	٥٠.٠	٢	١٠٠.٠
٨	قطع العلاقات القطرية _الايرانية	٠	٠	٢	١٠٠.٠	٢	١٠٠.٠
٩	إيقاف خطاب الكراهية والتحريض وغلق قناة الجزيرة	٠	٠	١	١٠٠.٠	١	١٠٠.٠
١٠	توقف قطر عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية	٠	٠	١	١٠٠.٠	١	١٠٠.٠
١١	رقابة وضمانات دولية تلزم قطر بالاتفاقيات	٠	٠	١	١٠٠.٠	١	١٠٠.٠
	الإجمالي	٤٦	٦٩.٧	٢٠	٣٠.٣	٦٦	١٠٠.٠

الصورة رقم 03: الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مصطفى علك، علي عباس فاضل، ص 585.

- **أطر الصراع في الأزمة الخليجية:**

ت	القناة / الفئات	الجزيرة		العربية		الإجمالي	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	اتهام قطر بدعم الإرهاب	٤	٥٠.٠	٤	٥٠.٠	٨	١٠٠.٠
٢	تنديد بطلب غلق قناة الجزيرة	٦	١٠٠.٠	٠	٠	٦	١٠٠.٠
٣	دول "السعودية والامارات والبحرين ومصر" تقطع العلاقات مع قطر	٢	٤٠.٠	٣	٦٠.٠	٥	١٠٠.٠
٤	السعودية تسيّس الحج	٥	١٠٠.٠	٠	٠	٥	١٠٠.٠
٥	مقاطعة قطر تعرقل استضافتها لكأس العالم ٢٠٢٢	٠	٠	٥	١٠٠.٠	٥	١٠٠.٠
٦	تلكؤ قطري في مكافحة الإرهاب	٠	٠	٤	١٠٠.٠	٤	١٠٠.٠
٧	قطر تسيّس الحج	٠	٠	٣	١٠٠.٠	٣	١٠٠.٠
٨	استمرار استعدادات قطر لاستضافة كأس العالم ٢٠٢٢ رغم الحصار	٣	١٠٠.٠	٠	٠	٣	١٠٠.٠
٩	قطر تقحم السياسة بالرياضة	٠	٠	٣	١٠٠.٠	٣	١٠٠.٠
١٠	تصريحات ملفقة لأمير قطر	٣	١٠٠.٠	٠	٠	٣	١٠٠.٠

١١	دور إيراني وتركي لكسر الحصار عن قطر	١	٣٣.٣	٢	٦٦.٧	٣	١٠٠.٠
١٢	رفض سعودي _عربي لتصريحات امير قطر	٠	٠	٢	١٠٠.٠	٢	١٠٠.٠
١٣	دول "السعودية والامارات والبحرين ومصر" تفرض الحصار على قطر	٢	١٠٠.٠	٠	٠	٢	١٠٠.٠
١٤	ترحيب دولي بقطع العلاقات مع قطر	٠	٠	٢	١٠٠.٠	٢	١٠٠.٠
١٥	رفض الحصار على قطر	٢	١٠٠.٠	٠	٠	٢	١٠٠.٠
١٦	الحصار يعرقل العمليات العسكرية ومكافحة الإرهاب من قطر	٢	١٠٠.٠	٠	٠	٢	١٠٠.٠
١٧	دعوات لغلق قاعدة العديد الامريكية في قطر	٠	٠	٢	١٠٠.٠	٢	١٠٠.٠
١٨	قائمة مطالب غير واقعية لدول الحصار	٢	١٠٠.٠	٠	٠	٢	١٠٠.٠
١٩	التشكيك في نسب عائلة امير قطر	٠	٠	١	١٠٠.٠	١	١٠٠.٠
٢٠	حجب القنوات القطرية في دول المقاطعة	٠	٠	١	١٠٠.٠	١	١٠٠.٠
	الإجمالي	٣٢	٥٠.٠	٣٢	٥٠.٠	٦٤	١٠٠.٠

الصورة رقم 04: الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مصطفى علك، علي عباس فاضل، ص ص 586 – 587.

-<u>الأطر الاستراتيجية للأزمة الخليجية</u>:

ت	القناة / الفئات	الجزيرة		العربية		الإجمالي	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	قطر شريك استراتيجي لدول العالم بمكافحة الإرهاب	٥	٨٣.٣	١	١٦.٧	٦	١٠٠.٠
٢	علاقات وتعاون قطري مستمر وقوي مع دول العالم	٤	١٠٠.٠	٠	٠	٤	١٠٠.٠
٣	تواجد عسكري امريكي وتركي مستمر في قطر	٣	١٠٠.٠	٠	٠	٣	١٠٠.٠
٤	مبدأ قطر في سياسية خارجية مستقلة ورفض التدخل في شؤونها	٣	١٠٠.٠	٠	٠	٣	١٠٠.٠
٥	تعرض مجلس التعاون الخليجي للخطر	٢	٦٦.٧	١	٣٣.٣	٣	١٠٠.٠
٦	سعي سعودي لإعادة العلاقة مع إيران	٣	١٠٠.٠	٠	٠	٣	١٠٠.٠
٧	التزام قطر بدعم القضية الفلسطينية رغم الحصار	٢	١٠٠.٠	٠	٠	٢	١٠٠.٠

٨	قطر مستهدفة بالاستراتيجية الامريكية الجديدة لمكافحة الإرهاب	٠	٠	٢	١٠٠.٠	٢	١٠٠.٠
الإجمالي		٢٢	٨٤.٦	٤	١٥.٤	٢٦	١٠٠.٠

الصورة رقم 05: الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مصطفى علك، علي عباس فاضل، ص 589.

- **الأطر القانونية:**

ت	القناة / الفئات	الجزيرة		العربية		الإجمالي	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	اتهام قطر بالإرهاب لا يستند الى القانون والمعايير الدولية	٤	١٠٠.٠	٠	٠	٤	١٠٠.٠
٢	الحصار على قطر غير قانوني	٣	١٠٠.٠	٠	٠	٣	١٠٠.٠
٣	قطر تترافع دولياً ضد الحصار	٣	١٠٠.٠	٠	٠	٣	١٠٠.٠
٤	اختراق وكالة الانباء القطرية جريمة الكترونية	٢	١٠٠.٠	٠	٠	٢	١٠٠.٠
٥	انتهاك دول الحصار القوانين والمواثيق الدولية	٢	١٠٠.٠	٠	٠	٢	١٠٠.٠
٦	محاكمة متهمين بالتزوير النقدي مع قطر	٠	٠	١	١٠٠.٠	١	١٠٠.٠
٧	عدم قانونية غلق المجال الجوي على الخطوط القطرية	١	١٠٠.٠	٠	٠	١	١٠٠.٠
الإجمالي		١٥	٩٣.٨	١	٦.٢	١٦	١٠٠.٠

الصورة رقم 06: الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مصطفى علك، علي عباس فاضل، ص 590.

- **الأطر الإنسانية:**

ت	القناة / القنات	الجزيرة		العربية		الإجمالي	
		ت	%	ت	%	ت	%
١	للحصار ضرر على النشاط التعليمي والاجتماعي	٤	١٠٠.٠	٠	٠	٤	١٠٠.٠
٢	ملك السعودية يُضيّف حجاج قطر على نفقته الخاصة	٠	٠	٣	١٠٠.٠	٣	١٠٠.٠
٣	قطر تمنع عودة مواطنين مقيمين في دول المقاطعة	٠	٠	١	١٠٠.٠	١	١٠٠.٠
٤	مؤسسات قطر الإنسانية والخيرية مستمرة بالعمل رغم الحصار	١	١٠٠.٠	٠	٠	١	١٠٠.٠
٥	الامارات تنتهك حقوق القطريين المستثمرين فيها	١	١٠٠.٠	٠	٠	١	١٠٠.٠
٦	الحصار تسبب بنقص للمواد الغذائية في قطر	١	١٠٠.٠	٠	٠	١	١٠٠.٠
	الإجمالي	٧	٦٣.٦	٤	٣٦.٤	١١	١٠٠.٠

الصورة رقم07: الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مصطفى علك، علي عباس فاضل، ص ص 590 – 591.

التعليق على الجداول:

في الأطر الإخبارية الرئيسية للأزمة الخليجية، والتي كانت فيها المقارنة بين قناة الجزيرة التي تحسب على قطر وقناة العربية التي تحسب على السعودية، كانت هناك ثمانية أطر ذكرت في جداول الملاحق، منها خمسة أطر أبرزتهم قناة الجزيرة بتفوق واضح، وهي التي تهمنا في هذه الدراسة كون الدراسة تبحث عن جدوى الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة في خدمة أجندة ومواقف السياسة الخارجية القطرية خلال الأزمة الخليجية، وعليه فإنه بالاستناد على الملاحق السابقة نجد:

1. الأطر المطروحة لتسوية الأزمة الخليجية: تفوقت قناة الجزيرة على قناة العربية في إبراز **فئات دعم الوساطة الكويتية** في حل الأزمة بين قطر ودول المقاطعة، وذلك متسق بالطبع مع مساعي الدول القطرية في رؤية دولة الكويت كوسيط مناسب بينها وبين دول الحصار، وكذلك خطاب الجزيرة متسق مع رؤية قطر للأزمة بإبراز فئتي التزام **الحوار وضبط النفس و اتباع الطرق الدبلوماسية**، ومطالب **رفع الحصار عن قطر**، وذلك بالطبع يتماشى مع أهداف قطر في الحيلولة دون امتداد الأزمة لأن تأثيره عليها كبير.
2. أطر الصراع في الأزمة الخليجية: أبرزت قناة الجزيرة فئة **التنديد بطلب غلق قناة الجزيرة** في خطابها الإعلامي خلال الأزمة كونه يمثل تهديد مباشر لوجودها من ناحية، وتقويض كبير لمرتكزات القوة الناعمة القطرية، وهو ما يتناسق مع رفض القيادة القطرية للبند الأول من شروط دول المقاطعة لرفع الحصار عليها، في مقابل ذلك قناة الجزيرة كانت تركز على إبراز فئة مفادها أن **السعودية تسيّس الحج** كرد فعل على منع السعودية مواطني الدولة القطرية على أداء فريضة الحج، ما قابلة إبراز من قبل قناة العربية للفئة **قطر تسيس الحج** كنوع من الحرب الإعلامية تحقيقا لمصالح الدول المتصارعة.

   وقد سوقت قناة الجزيرة عبر إبراز فئات **استمرار استعدادات قطر لاستضافة كأس العالم 2022 رغم الحصار**، تماشيا مع التسويق القطري لهذا التنظيم الفريد من نوعه وإبراز قدرة قطر على الصعيد الدولي في تنظيم مثل هذه المحافل الدولية الكبرى رغم ظروف الحصار وتأكيدا لهذا خطاب الأميري في هذا السياق.
3. الأطر الاستراتيجية للأزمة الخليجية: تبرز قناة الجزيرة في هذا الصدد فئات من قبيل (**قطر شريك استراتيجي لدول العالم في مكافحة الإرهاب، علاقات وتعاون قطري مستمر وقوي مع دول العالم، مبدأ قطر في سياسة خارجية مستقلة ورفض التدخل في شؤونها**)، وذلك متسق تمام مع المبادئ

العامة للسياسية الخارجية القطرية، ورؤى قطر الاستراتيجية في قضايا كالحرب على الإرهاب واحترام القانون الدولي ونصرة القضايا العادلة.

4. الأطر القانونية للأزمة الخليجية: في هذه الأطر كان التفوق واضحا لقناة الجزيرة على قناة العربية، إذ أبرزت قناة الجزيرة فئات (**اتهام قطر بالإرهاب لا يستند إلى القانون والمعايير الدولية، وبأن الحصار على قطر غير قانوني، وبأن اختراق وكالة الأنباء القطرية جريمة إلكترونية**)، وذلك في مسعى لإثبات عدم قانونية الإجراءات المتخذة ضد قطر من الدول المقاطعة، وتوافقا مع تأكيدات قطر بأن التصريحات التي قيل بأن الأمير تميم أدلى بها غير صحيح وأن وكالة الأنباء تعرضت لقرصنة إلكترونية، كما لوحت الحكومة القطرية.
5. الأطر الإنسانية للأزمة الخليجية: أبرزت قناة الجزيرة فئة **أضرار الحصار على النشاط التعليمي والاجتماعي**، وذلك سعيا منها لجلب التعاطف الإنساني والدولي مع أحقية الشعب القطري برفع الحصار عليه، وأن الحصار يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان، وذلك بالطبع تماشيا مع رؤى القيادة القطرية في التعامل مع هذه الأزمة وكسب التأييد الدولي لذلك.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين خطاب قناة الجزيرة وأجندة السياسة الخارجية القطرية إزاء الأزمة الخليجية

1. كانت الأزمة الخليجية مؤكدا على فرضية أن قناة الجزيرة تخدم المصلحة القطرية، على طول مدى التوترات بين الطرف القطري والدول الأطراف في المقاطعة، والدليل على ذلك أن من شروط رفع الحصار على قطر هو **غلق قناة الجزيرة**، كون قناة الجزيرة هي أكثر جهاز إعلامي مؤثر في الوطن العربي والذي خدم بناء الصورة الذهنية القطرية منذ تأسيسها.
2. في تقرير الصحفي مصطفي أزريد بقناة الجزيرة في 2017/11/14، والذي حمل عنوان، **الأزمة الخليجية.. أمير قطر يسمي الأمور بمسمياتها**[1]، أبرز فيه خطاب أمير دولة قطر: "حيث خطب في مجلس الشورى عن دول المقاطعة وتنديد الأمير بالحصار وبأنها اختراق للقيم والأخلاق، وتضييق على الشعوب...إلخ"، وقد جاء في تعليق صحفي لقناة الجزيرة عن خطاب الأمير في الدقيقة 4:18 تأكيد لطرح القيادة القطرية الذي تماشى مع رؤية القوى الكبرى والمنظمات الدولية، وبأن الأزمة وحصار

[1] قناة الجزيرة الإخبارية، مصطفى أزريد، **الأزمة الخليجية.. أمير قطر يسمي الأمور بمسمياتها**، حصة "الحصاد"، قطر، **(2017/11/14)**: https://www.youtube.com/watch?v=uvdAC0jOj9I

قطر هو مفتعل من قبل الدول المقاطعة، وبأن تدبير الأزمة كان **سيئا** (حسب تقييم الصحفي)، ما يظهر هنا أن خطاب قناة الجزيرة والقيادة السياسية بقطر به الكثير من الاتساق في تصوير مشهد الأزمة.

3. ركزت **قناة الجزيرة** على فشل التحالف الذي تقوده السعودية في الحرب على جماعات **الحوثي باليمن**، وتميز بين أمرين في ذلك: *الأول* هو أن الحرب الخليجية في اليمن كانت ذات أهداف شرعية خاصة وأن قطر كانت ضمن التحالف وشاركت بقواتها وعتادها في الحرب، أما الأمر *الثاني* فتحول التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة إلى مناهضة وتشهير بالفشل السعودي الإماراتي في اليمن، خاصة وأن قطر قد أُخرِجت من التحالف على خلفية الأزمة الخليجية. هذا التبدل في المواقف الإعلامية للقناة بما يتناسق مع تبدل أوضاع الموقف القطري من الحرب في اليمن، يكشف لنا مدى المسايرة الإعلامية التي تنتهجها الجزيرة في تبرير المواقف القطرية على الصعيد الإقليمي، وهذا بالطبع تماشيا مع **البراغماتية القطرية** في التعامل مع التغيرات الحاصلة.

4. في **قناة القبس الإلكترونية** التابعة **لجريدة القبس الكويتية**، استضاف المذيع **عمار تقي** وزير خارجية قطر الأسبق *حمد بن جاسم آل ثاني*، عرض عليه رأي الكاتبة **ليلى الشمري** في علاقة الإخوان المسلمين بقناة الجزيرة، حيث قالت ما نصه كالآتي: " تغلغل الإخوان ونفوذهم في الجزيرة عبر عن ذلك **آلان غريش**[1] بقوله إن الجزيرة هي ملعقة الإخوان، ويلاحظ أن المراكز الأساسية والحساسة في القناة تتولاها شخصيات إخوانية أو مرتبطة على الأقل بعلاقات حميمة مع الإخوان، مثل المدير السابق **وضاح خنفر** إخوان الأردن، ورئيس مكتب عمان **ياسر أبو هلالة**، ومقدم ومعد البرامج الشهير **أحمد منصور**"،[2] أكد حمد بن جاسم آل ثاني في هذه المقابلة التلفزيونية، على أن ميول الجزيرة في يوم من الأيام كان إسلامي. هذا يحيلنا إلى فكرة الدعم القطري الكبير لجماعات الإخوان المسلمين، وأنها ترى فيهم القوة السياسية الأولى عربيا بحكم تاريخهم السياسي، كما أنها لم تعمد إلى تصنيفهم -كباقي دول المقاطعة – إلى "جماعة إرهابية"، هذا التصريح وكذا التأكيد الرسمي لأهم رجل سابقا بعد الأمير في قطر، على أن نشأة الجزيرة كانت ذات ميول إسلامية (وبالطبع القوة الإسلامية

[1] **آلان غريش**: هو صحفي فرنسي ورئيس تحرير سابق لصحيفة لوموند ديبلوماتيك. كتب مقالات عن العالم الإسلامي والعالم العربي. إلى جانب حياته المهنية، فهو ناشط قومي فلسطيني.

[2] قناة القبس الإلكترونية، المنشط: عمار تقي، الضيف: حمد بن جاسم آل ثاني، برنامج الصندوق الأسود، الكويت، (2022/03/15): https://www.youtube.com/watch?v=CYeBUWx5HWg

الفاعلة سياسيا على مستوى الوطن العربي هي جماعة الإخوان)، يتماشى ورؤية القيادة القطرية في اكتساب قوة تأثير توازي بها وهابية السعودية وخمينية إيران.

5. في المسألة المتعلقة بالعلاقات الإيرانية القطرية جاء في مجلة فوربس الأمريكية " بأن محمد بن سلمان وخلال الأزمة السابقة كان قد وافق على تخفيف الحظر الجوي الذي أجبر الطائرات القطرية على المرور في المجال الجوي الإيراني ما يمنحها -أي إيران- عائدات بقيمة 100 مليون دولار، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي في المصالحة الخليجية لضمان أن طهران لن يتم لها ذلك"، تجب الإشارة إلى أن العلاقات القطرية الإيرانية وتحسنها كان من ضمن أسباب الأزمة الخليجية، وهذا على خلفية العرض المتكرر للتبادلات الإماراتية الإيرانية، وبأنها لا يمكن أن تقارن مع التبادل القطري الإيراني، وكأن الجزيرة هنا تصور هذه المقارنة بين العلاقتين، على أنها تبرير للموقف القطري من تقاربه مع إيران التي تعتبر التهديد الأمني الثاني لدول الخليج في المنطقة.
6. يعتبر التقارب القطري-التركي أحد المحاور الأساسية التي سوقت لها قناة الجزيرة على ضوء أزمة حصار قطر، ففي تقرير صحفي الجزيرة بأنقرة **المعتز بالله حسن** أكد في الدقيقة 2:56 على "أن الازمة الخليجية كانت بمثابة امتحان للعلاقة بين قطر وتركيا، وفرصة تعززت فيها العلاقة بما خدم مصالح البلدين"،[1] هذا النوع من التقييم الإعلامي الإيجابي لطبيعة علاقة البلدين، يتوافق مع مساعي السياسة الخارجية القطرية في كسب حليف قوي كتركيا، فحجم الاستثمارات القطرية بتركيا والتي بلغت 20 مليار دولار، وإنشاء قاعدة الريان التركية بقطر في عام 2014، كلها عوامل تؤكد على سعي قطر لتشكيل محورها الموازي لمحور السعودية ومصر والإمارات. ويكمن دور الجزيرة في تصدير مخرجات هذا المحور على أنه محور الاعتدال والوسطية في التعامل مع مختلف القضايا الإقليمية.

[1] قناة الجزيرة الإخبارية، المعتز بالله حسن، الأزمة الخليجية تزيد التقارب التركي القطري، قطر، (2018/06/04):
https://www.youtube.com/watch?v=lxFcKjxuhWQ

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة الإعلامية لقناة الجزيرة مثار جدل كبير في بيئة الأنظمة السياسية العربية، خاصة وأن خطها التحريري كان يتمتع بالحرية ونقص عامل الرقابة السلطوية على رسائلها السياسية والإعلامية. ومن نافلة القول كذلك أنه وجب التأكيد على أن الظرفية التاريخية والسياسية التي أتت فيها قناة الجزيرة، كانت متزامنة مع التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج والعالم العربي ككل، فتراجع دور القوى التقليدية في الإقليم كالعراق -خاصة بعد الاحتلال الأمريكي لها عام 2003-، مكن دولاً صغيرة في الحجم من دخول دائرة التأثير الإقليمي، عبر أدوات القوة الناعمة كالإعلام والدبلوماسية، وتعتبر قطر إحدى هذه الدول التي تبحث دائما عن مكانتها الإقليمية والدولية.

لقد خدمت التغيرات السياسية الحاصلة في الوطن العربي، سعي قطر لامتلاك قوة إعلامية كقناة الجزيرة، والتي كان لها دور كبير في كشف الكثير من ملفات الفساد، والتشهير ببنية النظم السياسية في الدول العربية، القائمة على السلطوية والقمع السياسي والميداني لمختلف الممارسات السياسية الحاملة لفكر التغيير الديمقراطي ومسائل الحرية.

وعليه فقد كانت السياسة الخارجية القطرية تتلقى الكثير من ردود الفعل العربية والخليجية المعترضة على طريقة عمل القناة، لكن القيادة في الدوحة كانت تصم آذانها عن مثل هكذا ردود، وتعتبر أن التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة شأن إعلامي خاص بالقناة، ويندرج ضمن متطلبات العمل الإعلامي الحر والنزيه حسب ما تنص عليه مواثيق حقوق الإنسان.

لكن هذه المقاربة القانونية والإنسانية لا تقنع أحدا، فالجزيرة هي ذراع قطر الإعلامية وهذه مقاربة نسقية واقعية، والأزمة الخليجية عامي 2014 و2017، وسياق توترات العلاقات القطرية العربية والخليجية يكشف مدى التنسيق الإعلامي والسياسي لقناة الجزيرة مع ما تتبناه القيادة القطرية من مواقف اتجاه هذه الأحداث.

فقد كانت الأزمة الخليجية منتصف العام 2017، والمتمثلة في حصار ومقاطعة قطر من قبل أربع دول هي: السعودية ومصر والإمارات والبحرين، سياقا لتصدير مظلومية قطر عبر الخطاب الإعلامي الجزيري، وهو ما تكشف في جملة البرامج الإخبارية التي تناولت دول المقاطعة بالقدح والتشهير، في مقابل إبراز الاتزان والعقلانية القطرية في تسيير هذه الأزمة.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر نمط السياسة الخارجية القطرية من الأنماط الجاذبة في العلاقات الدولية، فهي تتمتع برصيد معتبر من التجربة السياسية وخاصة فيما تعلق بمسائل الوساطة بين الدول خلال النزاعات والأزمات، والدارس للسياسة الخارجية القطرية سيلاحظ التكامل بين مختلف المشاريع والاستثمارات التي غذتها قطر بأموال ريع الغاز، وكما أشارت "**لينا الخطيب**" مديرة برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي بجامعة ستانفورد، في مقال لها بعنوان **السياسة الخارجية القطرية حدود البراغماتية**، إلى أن قطر ومنذ الانقلاب الأبيض الذي أوصل أمير قطر "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى السلطة سنة 1995، انتهجت سياسة خارجية متوسعة باطراد، علت شأن قطر كثيرا على المستويين الإقليمي والدولي. ففي ككل حالات الوساطة التي دخلتها قطر في صراعات الشرق الأوسط وغيره، مثل أفغانستان وإثيوبيا والعراق والسودان، تباهت قطر بالتواصل مع الفصائل المتنازعة وحملها على التواصل إلى تسويات سياسية أو التقارب فيما بينها، فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية، وتعتبر هذه القرارات التي وجهت قطر إلى لعب هذا الدور مركزية للغاية، إذ أن صناع القرار الرئيسيين هم الأمير الوالد والأمير الابن "تميم بن حمد آل ثاني" وكذلك رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق "حمد بن جاسم آل ثاني"[1].

لقد لعب المتغير القيادي الدور الأهم في التأسيس للجهاز الإعلامي الممثل في "قناة الجزيرة" سنة 1996، فبأمر من أمير دولة قطر آنذاك، وبتنفيذ من رئيس وزرائه "حمد بن جاسم"، كانت بداية نشوء القناة الفضائية "الجزيرة" على خلفية طرد مجموعة من الفنيين والمختصين في المجال الإعلامي من شبكة الـ BBC، تم استقطابهم وتمويل المشروع الإعلامي الممثل في قناة "الجزيرة"، وعليه فإن المرجعية التاريخية والسياق العام لتأسيس "شبكة الجزيرة" الإعلامية يعتبران عاملين مهمين في تفسير الترابط بين خطاب القناة والأهداف السياسية من تأسيس هكذا جهاز إعلامي، يعتبر الأبرز في المشرق العربي.

ويكمن الاهتمام حول هذه الدراسة في العلاقة بين الإعلام والسياسية الخارجية، وفهم كيف تؤثر المخرجات السياسية على تكوين، أولا إعلام قوى ومؤثر ويملك القدرة على توجيه الآراء والأفكار وفق ترتيب القائم بالاتصال، وثانيا التوازي بين "الخط السياسي للدولة" المؤسسة و"الخط الافتتاحي التحريري" للقناة مع الإبقاء على مبادئ العمل الإعلامي الحر والنزيه. خاصة فيما تعلق بمسألة الإدارة الإعلامية للأزمة السياسية، ففي الأعوام التي أتت "بالربيع العربي"، كانت قناة الجزيرة الوسيلة الأبرز في الوطن العربي لنقل صورة الحراك العربي من قلب الأحداث، ما أثار سخط الأنظمة السياسية التي أرادت الحفاظ على الوضع

[1] لينا الخطيب، "السياسة الخارجية القطرية حدود البراغماتية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 39-40، (31 أكتوبر 2013)، ص ص 153-170.

الراهن، بكبح جماح الثورات العربية، ومحاولة تمرير المشهد السياسي العربي، على أنه انتفاضات عابرة أو أنها "ثورات جياع". وعليه فإن هذا الأمر قد أثار سخط الدول العربية على النظام السياسي في قطر، كونها الدولة المؤسسة لهذه القناة التي غطت بطريقة موجهة الأحداث الحاصلة خلال المسيرات الشعبية.

وتحديدا في ثورة 25 يناير بمصر، كانت قناة الجزيرة بمثابة فاعل ضمن الهبة الشعبية، ومشارك معارض للنظام السياسي بمصر،[1] بحكم أن النظام السياسي القطري ونظام الرئيس "حسني مبارك"، لم يكونا على وفاق تام، هذا من جهة، ومن جهة ثانية مسألة دعم "الإخوان" لتصدر المشهد السياسي بمصر، كانت لها أهميتها على مستوى الأجندات السياسية لقطر، الأمر الذي ثبت مع مجيء الرئيس المنتخب "محمد مرسي" إلى سدة الحاكم والذي يحسب على "جماعة الإخوان". ومع انقلاب المشير عبد الفتاح السيسي، وسيطرة العسكر على المشهد السياسي بمصر، عادت العلاقات للتوتر، وعادت قناة الجزيرة لممارسة دورها كمشارك فعلي ضد الثورة المضادة التي قام بها العسكر بمصر.

في فبراير 2014 سحبت الدول الخليجية الثلاث؛ السعودية والإمارات والبحرين، سفرائها من الدوحة، والسبب كان الاختلاف في الموقف من الانقلاب العسكري على الرئيس "محمد مرسي" في جويلية 2013، وقد كان جوهر الاختلاف والأزمة حينها هو ثورة 25 يناير بمصر، والموقف القطري من الثورات العربية ككل، وقد كان للوساطة الكويتية الدور في تسوية تلك الأزمة، لكن آثارها بقيت ممتدة لتتجدد في جوان 2017، بإعلان الدول الأربع؛ مصر والسعودية والإمارات والبحرين، إغلاق مجالاتها الجوية والبحرية من وإلى قطر، الأمر الذي شكل أزمة سياسية حادة عرفت "بالأزمة الخليجية".

إن الإشكال الدراسي الذي يدور حول هل كانت قناة الجزيرة ذات دور في تسويق أجندات السياسة الخارجية القطرية خلال الأزمة الخليجية؟ يجيب عنه واقع التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة، والتي ركزت على التصدي لكل هجوم إعلامي على قطر من جهة، وتناول أطر حل الأزمة من وجهة نظر قطر من جهة ثانية، فخلال سنوات الأزمة الخليجية تواصلت جهود قناة الجزيرة في إبراز ما يتوافق والمواقف السياسية لدولة قطر، ففي اليمن على سبيل المثال، كانت التغطية الإعلامية للقناة في حرب **التحالف الخليجي** ضد "جماعة الحوثي"، تسير في اتجاه تحسين صورة هذا التحالف لدى المشاهد العربي، وذلك بالطبع راجع لكون قطر جزء من التحالف في إطار ما سمي بدعم الشرعية، لكن بخروج قطر من هذا التحالف قامت بتركيز دعايتها

[1] Nabil Ennasri, **L'énigme du Qatar**, (France: IRIS éditions, Avril 2013). P 114.

الإعلامية على تلك المنطقة، لضرب شرعية التحالف، عبر بث أخبار عن سجون سرية وتعذيب واختطاف.. واستهدفت بالذات دعايتها، مدينة "المكلا" وغيرها من مدن الجنوب، حيث تنشط "القاعدة".

وعليه فالفرضية العامة التي تؤكد على أن قناة الجزيرة أداة لتسويق مخرجات السياسة الخارجية تتأكد من خلال:

- أن خطاب قناة الجزيرة خلال "ثورات الربيع" وتغطيتها الإعلامية ركزت كثيرا، عل الدول التي تملك مواقف سياسية خلافية مع قطر، مثل نظام بشار الأسد في سوريا، ونظام مبارك في مصر، فقد كانت تغطية القناة تركز على إبراز مدى السخط الشعبي على هذه الأنظمة، كنوع من التعبئة الشعبية لكسب المواقف الدولية بعزل هذه الأنظمة، وهذا هو نمط القوة الناعمة حيث يكون للإعلام والكلمة الدور الأبرز في تشكيل القرارات السياسية، وتعتبر هذه النقطة تأكيدا على فرضية الدراسة، التي تقول بأن قناة الجزيرة تعتبر الذراع الإعلامية الأهم لتسويق أجندات السياسية الخارجية القطرية.
- جاءت الأزمة الخليجية سنة 2017، كرد فعل على المواقف السياسية القطرية اتجاه قضايا الربيع العربي، والتقارب التركي القطري، وبدأت الأزمة بمشكلة على مستوى الإعلام، حين قيل إن أمير دولة قطر قد صرح بتصريحات تعتبر معادية للدول الخليجية التي قامت بالمقاطعة، في حين أن قناة الجزيرة حينها كانت أول قناة إعلامية تفند هذه التصريحات، بل وتؤكد على أن التصريحات كانت مفبركة، وأنه تم اختراق وكالة الأنباء القطرية، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: هل وظيفة الإعلام تبرير المواقف السياسية أم استقصاء الحقيقة ونقلها فقط.

وإلى هنا يجب الإشارة إلى مسألة مهمة وحيدة وأكيدة، أنه لا يجب أبدا على صناع القرار في الدول التهاون في تنظيم العملية الاتصالية والتواصلية، سواء عموديا من هرم السلطة إلى طبقات الشعوب، أو أفقيا بين مختلف شرائح الشعب، وعليه فامتلاك منظومة إعلامية تركز على التميز والإبداع في العمل الإعلامي، هو ضرورة ملحة تطرحها أجندات السياسة الخارجية في الدول، كما هو الحال في دولة قطر "الجزيرة الصغيرة" التي استطاعت أن توصل صوتها وتجد مكانها في حركة النظام الدولي.

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب العربية:

[1] أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، (الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة، 1999).

[2] ادموند غريب وخالد منصور، الإعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندان الدولة، في: الإعلام والاتصال في مجتمعاتنا، (بيروت، تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس 1999-2000).

[3] أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، (قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2017).

[4] العربي صديقي وباحثون آخرون، تجربة الحكم الرشيد في قطر "روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي 1995-2013"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2018).

[5] الهاشمي عبد الغاني مرابية، السياسة الخارجية القطرية رهانات وتحديات المستقبل، مذكرة ماستر غير منشورة، (الجزائر: المدرسة الوطني العليا للعلوم السياسية، 2020/2014).

[6] بول آرتس، كارولين رولانتس، العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضرا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

[7] جوزيف ناي، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: دار العبيكان، 2007).

[8] سلطان محمد صاحب، إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011).

[9] سمير سحقي، ليندة طرودي، "الازمة الخليجية الراهنة: الأسباب والتداعيات قطر، المملكة السعودية، الإمارات العربية، البحرين، مصر".

[10] صادق عبد الله الشيخ عيد، العلاقات التركية-القطرية السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (2002-2020)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021).

[11] عارف الحجاوي: "دور الجزيرة في الثورات العربية2011 من كتاب الثورات وعالمنا العربي، (بيروت: مؤسسة هاينريش بول، 2011).

[12] عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء.. أعداء، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).

[13] عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014).

[14] محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011–2013)، (الدوحة، قطر: مركز دراسات الجزيرة وَالدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).

[15] مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر 1913–2008، (بغداد: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010).

[16] مفيد الزيدي، قناة الجزيرة كسر المحرمات في الإعلام العربي، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2003).

[17] نوف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات / الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

الاطروحات والمقالات:

[18] إلياس ميسوم، "أزمة قطر 2017: محاولة لفهم الأسباب"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 3 (سبتمبر 2020).

[19] زيد محمد حسن أبو شمعة، دور قناة الجزيرة في التأثير على الدبلوماسية الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2008، (أطروحة ماجستير، فلسطين: كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت، 2013).

[20] عامر هاشم عواد، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في أزمة العلاقات القطرية – السعودية (2017 – 2021)، قضايا سياسية، 2021، العدد 64.

[21] علاء خميس قدوم، السياسة الخارجية القطرية تجاه تحولات النظام السياسي المصري في ضوء الحراك الشعبي (2011–2015)، مذكرة ماجستير (غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، 2015).

[22] لينا الخطيب، "السياسة الخارجية القطرية حدود البراغماتية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 39–40، 31 أكتوبر 2013.

[23] ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: "دراسة في السلوك السياسي"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 49، 03 جويلية 2011.

[24] محمد عارف محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)، أطروحة درجة الماجستير، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2012).

[25] مشهور إبراهيم أحمد، التحولات الديمقراطية في قطر: العوامل الداخلية والخارجية وخصوصية الأزمة العراقية، مجلة شؤون خليجية، العدد35، خريف 2003.

[26] مصطفى علك، علي عباس فاضل، الأطر الإخبارية للأزمة الخليجية في قناتي الجزيرة والعربية، مجلة الآداب، العدد 137، (جوان 2021).

[27] هاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27ديسمبر 2021.

[28] J.E. Peterson, The Nature of Succession in the Gulf, The East Journal, 201, 55. No.4, Autu man 2001.

الكتب الاجنبية:

[29] Andrew Cottey & Anthony Forster, Reshaping Defense Diplomacy: New Role for Military Cooperation Assistance, (London/ New York: Oxford University Press, 2004).

[30] Fatima Ayub, "What Does the Gulf Think about the Arab Awakening?" Gulf Analysis, London, European Council on Foreign Relations (ECFR), (April 2013).

[31] Muhammed I Ayish, the Changing of Arab Communications: Media Survival in the information Age, "in: Kais, Hafez (ed): Mass Media, Politics and Society in the Middle East, New Jersey, Hampton Press inc, 2001.

[32] Nabil Ennasri, L'énigme du Qatar, (France : IRIS éditions, Avril 2013). P 114.

المواقع الالكترونية:

- امؤيد قاسم السمارة، استثمارات قطر الخارجية في مجال الطاقة: الواقع والتحديات، (2022-4-15): ***https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190506114118365.html***
- الدعاية السياسية – Political Propaganda، الموسوعة السياسية، تم التصفح في 2022/06/12: ***https://cutt.us/D8m1Z***
- بشير خالد، "إيران وقطر... ما أبرز المرتكزات والمحددات للعلاقة الثنائية؟"، تم التصفح بتاريخ: 2022/06/02: ***https://hafryat.com***

- الحركات الإسلامية وتطوراتها ومواقفها وتوجهاتها السياسية، (27 نوفمبر 2016)، تم الفحص في :2022/05/16
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/11/161127082451929.html
- القوة الناعمة – Soft Power، الموسوعة السياسية تم التصفح في 2022/10/06: ***https://cutt.us/5UiEq***
- حصار قطر" سياقات استمرار الأزمة وآفاق حلّها، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، سلسلة تقدير الموقف، 3 جوان 2020): https://cutt.us/JUzX6
- حنين ياسين، استثمارات قطر الخارجية.. ثروة ضخمة تجوب العالم، عبر الرابط : ***http://khaleej.online/nBv7PM***، تم التصفح: 2022/04/20.
- الفقي مصطفى، مصر وقطر... رؤية محايدة، (2015/05/05)، تم التصفح على موقع الخليج الجديد في 2022/06/04: ***https://thenewkhalij.news/***
- قناة الجزيرة الإخبارية، المعتز بالله حسن، الأزمة الخليجية تزيد التقارب التركي القطري، قطر،(04/06/2018): ***https://www.youtube.com/watch?v=lxFcKjxuhWQ***
- قناة الجزيرة الإخبارية، مصطفى أزريد، الأزمة الخليجية.. أمير قطر يسمي الأمور بمسمياتها، حصة "الحصاد"، قطر، (14/11/2017): ***https://www.youtube.com/watch?v=uvdAC0jOj9I***
- قناة القبس الإلكترونية، المنشط: عمار تقي، الضيف: حمد بن جاسم آل ثاني، برنامج الصندوق الأسود، الكويت،(15/03/2022) : ***https://www.youtube.com/watch?v=CYeBUWx5HWg***
- مرابط زهير، "التنمية في قطر رهان التحول من المحروقات إلى الطاقة النظيفة"،(19-03-2022) ***.https://studies.aljazeera.net/ar/article/5241***
- مفهوم الأزمة الدولية – The Concept Of The International Crisis، موفع الموسوعة السياسية ***https://cutt.us/59nu8 :2022/06/12***
- معتز سلامة، على هامش الأزمة مع قطر... كيف يمكن مواجهة إعلام "الجزيرة"؟، تم الاطلاع في :2022/6/5 ***https://acpss.ahram.org.eg/News/16359.aspx***
- من نحن، الموقع الرسمي لشبكة الجزيرة الإعلامية، تم التصفح في 2022/06/04 : ***https://network.aljazeera.net/ar/%D9%85%D9%86%D9%86%D8%AD%D9%86/%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9***

- الموقع الرسمي لسفارة قطر بجمهورية مصر العربية تم التصفح في 2022/8/6 : ***https://cairo.embassy.qa/***
- نظريـة السياسـة الخارجيـة Theory of Foreign Policy، الموسـوعة السياسـية : ***https://cutt.us/0x39e***
- نظريـة الـدور فـي العلاقـات الدوليـة Role Theory In International Relations، الموسوعة السياسية، 2022/10/06: ***https://cutt.us/5UiEq***
- نـواف التميمـي، كسـب القلـوب: دور قـوة قطـر الناعمـة فـي إفشـال الحصـار، تـم التوثيـق منـه فـي ((29/04/2022: ***https://studies.aljazeera.net/en/node/4285***
- هذه مطالب الدول المقاطعة لقطر ومهلة 10 أيام لتنفيذها، تم التصفح في 2022/06/04 على الموقع: ***https://www.alarabiya.net***
- وزارة الخارجيـة القطريـة، قطـاع الـنفط والغـاز، (تـاريخ الـدخول: 03 أبريـل 2022م).، تـاريخ الاطـلاع: 2022/03/21: ***https://hukoomi.gov.qa/ar/about-qatar/municipal-council***
- يوئيل جوزانسكي، سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجاً، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، تم التصفح في 2022/06/02: ***https://rsgleb.org/article.php?id=744&cid=11&catidval=0***
- Frida Ghitis, "Middle East Madness Engulfs Iran, Qatar and US," CNN, 27/July/2017, accessed on 03/ June/2022, at: ***http://cnn.it/2rWxXaz***
- Press Availability with Secretary of Defense James Mattis, Australian Foreign Minister Julie Bishop, And Australian Defense Minister Marise Payne, U.S Department of State, 24/JULY/2018, accessed on 03/ June/2022, at: ***https://2017-2021.state.gov***

الملاحـــــــــق:

نوع الملحق	عنوانه
جدول رقم 01	القدرات والإمكانيات الجغرافية لدولة قطر
صورة رقم 01	تمثل الاستثمارات القطرية في دول العالم
شكل 01	يوضح العوامل المتحكمة في الأهداف الكبرى طويلة المدى للاستثمارات القطرية
شكل 02	نمط الدبلوماسية الدفاعية القطرية
خريطة 01	توضح حقل الغاز المشترك بين قطر وإيران
شكل 03	الأطر الإخبارية التي أبرزتها قناة الجزيرة
صورة رقم 02	الأطر الإخبارية الرئيسية للأزمة الخليجية
صورة رقم 03	أطر المطروحة لتسوية الأزمة الخليجية
صورة رقم 04	أطر الصراع في الأزمة
صورة رقم 05	الأطر الاستراتيجية للأزمة الخليجية
صورة رقم 06	الأطر القانونية للأزمة الخليجية
صورة رقم 07	الأطر الإنسانية للأزمة الخليجية

الفهرس

المقدمة..... 1

أهمية الدراسة..... 3

أسباب اختيار الموضوع..... 4

حدود الدراسة..... 4

صعوبات الدراسات..... 4

الدراسات السابقة..... 5

المشكلة البحثية..... 7

الفرضيات البحثية..... 8

الإطار النظري والمقاربات..... 8

تحديد المفاهيم Concepts..... 11

الإطار المنهجي..... 12

هيكلة وتقسيم الدراسة..... 14

الفصل الأول مقومات السياسة الخارجية القطرية 16

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية القطرية..... 18

المطلب الأول: المحددات الداخلية 18

أولا: المحدد التاريخي..... 18

ثانيا: المحدد الجغرافي..... 20

ثالثا: المحدد البشري..... 21

رابعا: المحدد السياسي..... 22

خامسا: المحدد الاقتصادي 23
سادسا: المحدد الإعلامي..... 24
المطلب الثاني: المحددات الخارجية (الإقليمية – الدولية) للسياسة الخارجية القطرية..... 26
أولا: المحددات الإقليمية. 26
1.حرب الخليج الثانية (1990-1991): 26
2.حرب الخليج الثالثة (غزو العراق 2003)..... 28
ثانيا: المحددات الدولية..... 28
1.طبيعة النظام الدولي الجديد و أثره على توجهات قطر الخارجية 29
2.الحرب على الإرهاب..... 30
المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية القطرية 32
المطلب الأول: تحقيق الأمن والمكانة الإقليمية..... 32
1.الأمن القومي القطري..... 32
2.المكانة الإقليمية..... 33
المطلب الثاني: الاستثماروتعويض القلة السكانية 34
1.الاستثمارات القطرية..... 34
2.تعويض القلة السكانية 38
المبحث الثاث: أدوات وسمات السياسة الخارجية القطرية 39
المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية القطرية 39
1.الأداة الدبلوماسية..... 39
2.الأداة الاقتصادية..... 44

3.الأداة الإعلامية..... 45
المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية القطرية 46
❖المستوى الرفيع من الانخراط في الشؤون الدولية..... 46
❖سياسة خارجية قطرية أكثر استقلال عن دول مجلس التعاون الخليجي..... 47
❖تأثر السياسة الخارجية القطرية بالتصورات والدو افع الشخصية للقيادة القطرية 48
❖دعم قطر للحركات الإسلامية..... 48
❖البراغماتية في السياسة الخارجية القطرية 49
خلاصة الفصل..... 50
الفصل الثاني: إدارة الإعلام القطري للأزمة الخليجية (قناة الجزيرة) 52
تمهيد..... 53
البحث الأول: قناة "الجزيرة "الإعلامية: النشأة، الأهداف وأجندة الخطاب الإعلامي 54
المطلب الأول: نشأة وأهداف قناة "الجزيرة" 54
■نشأة قناة "الجزيرة"..... 54
■أهداف قناة "الجزيرة ". 58
المطلب الثاني: محددات خطاب قناة الجزيرة في البيئة العربية 59
1.السياسة الإعلامية والتحريرية للقناة 59
.2الجزيرة والعلاقات مع الدول العربية..... 62
المبحث الثاني: الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة 67
المطلب الأول: علاقات قطر ودول المقاطعة..... 67
1.قطر والدول المقاطعة قبيل الأزمة 67

2.سياقات الأزمة الخليجية 71
المطلب الثاني: أسباب الأزمة الخليجية 73
1)الموقف القطري من أحداث الربيع العربي..... 74
2)دعم حركة تنظيم الإخوان..... 75
3)قناة الجزيرة..... 76
4)التقارب مع إيران..... 78
5)القيادة القطرية..... 79
المبحث الثاني: الأزمة الخليجية من خلال خطاب قناة "الجزيرة" 83
المطلب الأول: الإطار النظري 83
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين خطاب قناة الجزيرة وأجندة السياسة الخارجية القطرية تجاه الأزمة الخليجية..... 93
خلاصة الفصل..... 96
الخاتمة..... 97
قائمة المراجع والمصادر... 101
الملاحـــــــــق..... 106
الفهـــــــرس..... 107